جامعـــة يحـــي فـــارس بالمديـــة
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلـــوم التجاريـــة وعلـــوم التسيير

مطبوعة مقدمة من طرف:

الدكتـــــورة

داود خـــــيرة

محاضرات في مادة محاسبة البنوك

مقدمة لطلبة الليسانس في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

السنة الدراسيـة: 2019/2018

فهـــــــرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس المحتويات.....	**I**
مقدمة عامة.....	أ
المحور الأول : ماهية محاسبة البنوك.....	**1**
تمهيد.....	**2**
أولا: الجهاز المصرفي.....	**3**
1- مفهوم الجهاز المصرفي.....	**4**
1.1. مفهوم ووظائف البنوك التجارية.....	**4**
2.1. مفهوم البنك المركزي ووظائفه.....	**7**
2- الجهاز المصرفي الجزائري.....	**12**
1.2. الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره.....	**12**
2.2. مكونات الجهاز المصرفي الجزائري.....	**12**
ثانيا: محاسبة البنوك (المفهوم_ العناصر_الخصائص_ الأهداف_ميزانية البنك التجاري)	**15**
1- محاسبة البنوك (المفهوم _العناصر_الخصائص _الأهداف).....	**16**
1.1. مفهوم محاسبة البنوك وعناصرها.....	**17**
2.1. خصائص وأهداف محاسبة البنوك.....	**19**
2- ميزانية البنك التجاري.....	**21**
1.2.ميزانية البنك التجاري (التعريف والمكونات).....	**21**
2.2. الفرق ما بين ميزانية المخطط المحاسبي البنكي وميزانية النظام المحاسبي والمالي.....	**25**
خلاصة المحور الأول.....	**28**
المحور الثاني: الإيداع والسحب النقدي.....	**29**
تمهيد.....	**30**
أولا: المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في الحسابات الجارية.....	**31**
1- الحسابات الجارية الدائنة.....	**32**
1.1. مفهوم الحسابات الجارية الدائنة (حسابات الشيكات).....	**33**

2.1. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات الجارية الدائنة.....	33
2- الحسابات الجارية المدينة.....	34
1.2. مفهوم الحسابات الجارية المدينة.....	35
2.2. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات الجارية المدينة.....	36
ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في حسابات التوفير والحسابات لأجل.....	37
1- حسابات التوفير.....	37
1.1. مفهوم حسابات التوفير.....	37
2.1. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في حسابات التوفير.....	38
2- الحسابات لأجل.....	41
1.2. مفهوم الحسابات لأجل.....	41
2.2. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات لأجل.....	41
تـــمـارين.....	43
خلاصة المحور الثاني.....	48
المحور الثالث: أذونات الصندوق.....	49
تمهيد.....	50
أولا: المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المؤجلة.....	51
1- أذونات الصندوق ذات الفوائد المحسوبة فيما بعد.....	51
1.1.عند الاكتتاب.....	51
2.1.عند ميعاد الاستحقاق.....	51
ثانيا: المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المعجلة.....	52
1- أذونات الصندوق ذات الفوائد المحسوبة مسبقا.....	52
1.1.عند الاكتتاب.....	53
2.1.عند ميعاد الاستحقاق.....	53
تـــمـارين.....	54
خلاصة المحور الثالث.....	59
المحور الرابع: غرفة المقاصة.....	60

تمهيد.....	**61**
أولا: غرفة المقاصة (المفهوم، الأهداف، الإجراءات).....	**62**
1- مفهوم غرفة المقاصة.....	**62**
2- أهداف وإجراءات المقاصة.....	**63**
1.2. أهداف المقاصة.....	**63**
2.2. إجراءات المقاصة.....	**63**
ثانيا: المعالجة المحاسبية (غرفة المقاصة، البنك المركزي، البنك التجاري).....	**65**
1- التسجيلات المحاسبية (غرفة المقاصة، البنك المركزي).....	**67**
1.1. التسجيل المحاسبي لدى غرفة المقاصة.....	**67**
2.1. التسجيل المحاسبي لدى البنك المركزي.....	**67**
2- التسجيل المحاسبي لدى البنوك.....	**68**
1.2. التسجيل المحاسبي لدى البنكA "البنك السالب".....	**68**
2.2. التسجيل المحاسبي لدى البنكB "البنك الموجب".....	**69**
تـــمـارين.....	**71**
خلاصة المحور الرابع.....	**78**
المحور الخامس: تحصيل الشيكات والأوراق التجارية.....	**79**
تمهيد.....	**80**
أولا: الإطار المفاهيمي للشيك والأوراق التجارية.....	**81**
1- مفهوم الشيك.....	**81**
2- الأوراق التجارية (المفهوم، الخصائص).....	**82**
1.2. مفهوم الأوراق التجارية.....	**82**
2.2. خصائص الأوراق التجارية.....	**83**
ثانيا: المعالجة المحاسبية لتحصيل الشيكات والأوراق التجارية.....	**83**
1- الحالة الأولى: المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالة واحدة.....	**83**
2- الحالة الثانية: المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالتين مختلفتين.....	**84**
1.2. وكالة المستفيد.....	**84**
2.2. وكالة المدين.....	**84**

3- الحالة الثالثة: المدين والمستفيد في بنكين مختلفتين داخل المكان (بنوك محلية).....	84
1.3. قيد استلام الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن (عند بنك المستفيد).....	85
2.3. قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة(عند بنك المستفيد).....	85
3.3. عملية تحصيل الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن داخل المكان.....	85
4.3. قيد التسوية (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد).....	85
5.3. قيد الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد).....	86
6.3. قيد إرجاع الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة إلى أصحابها (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد).....	86
4- الحالة الرابعة: المدين والمستفيد في بنكين مختلفتين خارج المكان (بنوك خارجية).....	86
1.4. قيد استلام الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن (عند بنك المستفيد).....	87
2.4. قيد التحصيل الفعلي.....	87
3.4. قيد التسوية(التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد).....	87
تـــمـارين.....	91
خلاصة المحور الخامس.....	96
المحور السادس: التحويلات.....	97
تمهيد.....	98
أولا: التحويلات (التعريف، الإجراءات).....	99
1- تعريف التحويلات.....	99
2- إجراءات التحويلات.....	99
ثانيا: المعالجة المحاسبية للتحويلات.....	100
1- الحالة الأولى: عمليات التحويل داخل نفس الوكالة.....	100
2- الحالة الثانية: عمليات التحويل داخل نفس البنك ولكن بين الوكالات.....	100
1.2. وكالة الآمر تسجل.....	100
2.2. وكالة المستفيد تسجل.....	101
3- الحالة الثالثة: عمليات التحويل بين بنكين داخل المكان (بنوك محلية).....	101
1.3. لدى بنك الآمر.....	101
2.3. لدى بنك المستفيد.....	101

4- الحالة الرابعة: عمليات التحويل بين بنكين خارج المكان.....	**101**
1.4. لدى بنك الآمر.....	**101**
2.4. لدى بنك المستفيد.....	**102**
تـــمـارين.....	**103**
خلاصة المحور السادس.....	**105**
المحور السابع: الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية.....	**106**
تمهيد.....	**107**
أولا: الإطار المفاهيمي لخصم الأوراق التجارية.....	**108**
1- مفهوم خصم الأوراق التجارية.....	**108**
2- حالات خروج الأوراق التجارية المخصومة من محفظة البنك.....	**109**
ثانيا: المعالجة المحاسبية لعملية خصم الأوراق التجارية والحالات المرافقة لها.....	**110**
1- التسجيل المحاسبي لعملية الخصم التجاري.....	**110**
2- التسجيل المحاسبي لحالات خروج الأوراق التجارية المخصومة من محفظة البنك.....	**111**
1.2. الحالة الأولى: إعادة الخصم لدى البنك المركزي.....	**111**
2.2. الحالة الثانية: التحصيل لدى بنك التوطين (انتظار تاريخ الاستحقاق وتحصيلها من عند بنك التوطين).....	**113**
3.2. الحالة الثالثة: طلب استرجاع الورقة من طرف الزبون المتنازل.....	**121**
تـــمـارين.....	**123**
خلاصة المحور السابع.....	**137**
المحور الثامن: تمويل التجارة الخارجية (القرض المستندي).....	**138**
تمهيد.....	**139**
أولا: الاعتماد المستندي (المفهوم، الأطراف، الإجراءات).....	**138**
1- مفهوم الاعتماد (القرض) المستندي وأطرافه.....	**140**
1.1. مفهوم الاعتماد المستندي.....	**140**
2.1. أطراف الاعتماد المستندي.....	**141**
2- إجراءات الاعتماد المستندي.....	**142**
ثانيا: المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي.....	**143**

1- التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المستورد.....	**143**
1.1. فتح الاعتماد: (التعهد).....	**143**
2.1. تنفيذ الاعتماد.....	**143**
2- التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المصدر.....	**146**
1.2. فتح الاعتماد.....	**146**
2.2. تنفيذ الاعتماد.....	**146**
تـــمـارين.....	**148**
خلاصة المحور الثامن.....	**150**
المحور التاسع: عمليات الصرف اليدوي (شراء وبيع العملات).....	**151**
تمهيد.....	**152**
أولا: المعالجة المحاسبية لعملية شراء العملات الأجنبية في البنك التجاري.....	**153**
1- محاسبة بالعملة الصعبة.....	**153**
2- محاسبة بالدينار.....	**153**
ثانيا: المعالجة المحاسبية لعملية بيع العملات الأجنبية في البنك التجاري.....	**154**
1- محاسبة بالعملة الصعبة.....	**154**
2- محاسبة بالدينار.....	**154**
تـــمـارين.....	**155**
خلاصة المحور التاسع.....	**157**
المراجع.....	**158**
الملحق.....	**164**

مقدمة:

المحاسبة هي لغة الأعمال، التي تقوم بقياس وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي تلك المعلومات، فهي جوهر عملية اتخاذ القرارات سواء محلياً أو دولياً، حيث تطورت هذه الأخيرة عبر التاريخ، كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، تلبية لحاجات ومتطلبات التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالم المال والأعمال، ومع زيادة مهام وواجبات المحاسبة، فقد كان من أهم مقومات الارتقاء بها وضمان إستمراريتها كعلم اجتماعي هو قدرتها الدائمة على الاستجابة لتلك المتطلبات.

ولم يكن العمل البنكي بطبيعته بعيداً عن ذلك، فقد شهد أيضاً تطوراً متسارعاً في مجال الخدمات التي يقدمها، من حيث تعددها وتنوعها ومزيج منتجاتها والتقنية التي يستخدمها، لذلك فقد فرضت هذه التحديات على المحاسبة تقديم إجابات للعديد من المشكلات المصرفية المعاصرة، سواء كان في معالجة العمليات المصرفية الحديثة وتطورها من النظم التقليدية إلى النظم الحديثة، ومتابعة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي.

لذلك فقد جاءت هذه المطبوعة كعمل جاد يشرح المعالجات المحاسبية البنكية في الصناعة المصرفية الجزائرية، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الصادر بموجب النظام رقم 04/09 المؤرخ في 2009/07/23، فمن حيث المبدأ فإن محاسبة البنوك ما هي إلا تطبيق للفروض والمبادئ المحاسبية، وبالتالي فهي تتطلب معرفة تامة بأصول وقواعد المحاسبة، بالإضافة إلى الفهم العميق لطبيعة العمليات المصرفية وخصائصها المتميزة.

حيث وفي هذا الإطار السابق، تظهر أهمية إعداد هذه المطبوعة، في أنه أصبح من الضروري لاسيما في مرحلة التعليم الجامعي للمتخصصين في المحاسبة والاقتصاد النقدي والبنكي من التعمق في دراسة العمليات المصرفية ومعالجاتها المحاسبية، إضافة إلى تمرين الطلبة على حل التطبيقات والحالات العملية في العمليات البنكية.

وفي الأخير أتمنى أن تشكل هذه المطبوعة مرجعاً مفيداً لطلاب العلم من ناحية، ومن ناحية أخرى لسد النقص الذي تعاني منه المكتبة الجزائرية في الأدب المحاسبي والمصرفي المتعلق بهذه الموضوعات، آملين أن تتحقق الفائدة المرجوة بهذا الإسهام لطلبة العلم والراغبين في الإطلاع والمعرفة.

والله ولي التوفيق،،،

المحور الأول:ماهية محاسبة البنوك

المحور الأول :
ماهية محاسبة البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك في مقدمة قطاع المال والخدمات في أي دولة، باعتبارها المحرك الرئيسي ومحور ارتكاز التطور الاقتصادي، وتعكس الصورة الكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وعليه فإن التقدم الاقتصادي في أي دولة مرهون بكفاءة الجهاز المصرفي وحسن أداء هذا الجهاز، وليس من المبالغة في شيء القول أن: تخلف الجهاز المصرفي لهو دلالة على التأخر الاقتصادي، باعتبار أن "الجهاز المصرفي" ينتج خدمات لازمة لتسيير العمليات الإنتاجية للأجهزة المنتجة في القطاعات الأخرى، وهو بذلك يخدم النظام الاقتصادي ويسعى إلى تحقيق أهدافه. وبالنظر إلى أن هذا الجهاز الأخير المكون من جملة البنوك، والتي تمثل صناعة ذات خصائص متميزة، بالتالي فإن المحاسبة الخاصة بها تختلف بالضرورة عن غيرها من الصناعات الأخرى، لذلك ارتأينا وقبل التطرق إلى المعالجات البنكية المحاسبية في الصناعة المصرفية الجزائرية (البنوك التجارية الجزائرية تحديداً)، من الناحية النظرية والتطبيقية، ارتأينا من خلال هذا المحور التمهيدي التطرق أولاً إلى الأقسام التمهيدية التالية: في القسم الأول من هذا المحور سنعرض الجهاز المصرفي من حيث المفهوم وكذا الجهاز المصرفي الجزائري، ننتقل بعد ذلك إلى القسم الثاني حيث نتناول من خلاله مفاهيم متعلقة بالمحاسبة البنكية، ثم نختتم بالقسم الثالث الذي نعرض فيه ميزانية البنك التجاري.

أولا: الجهاز المصرفي

ربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى الاصطلاح الفرنسي "Banque"، والذي يعني في جوهره "خزانة آمنة لحفظ النفائس"، وهو ما يعني المكان الذي يتم فيه الاحتفاظ بكل ماهو نفيس وغال كالمجوهرات وغيرها، كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي "Banco" الذي يطلق على الطاولة أو المنضدة التي كان الصيارفة يزاولوا أعمالهم من خلالها. وفي كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموماً بفترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة ورجال الصاغة، الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع، ويعد ذلك أول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك، وهي تلقي الودائع وحمايتها باعتبارها تمثل حقوقاً لجموع المودعين من الأفراد والمنظمات. والدليل على صحة ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من حصول المودعين على إيصالات إيداع موقع عليها من قبل الصيارفة. ولقد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجاً وقبولاً في التداول وذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها إلى أشخاص آخرين تنتقل إليهم ملكية الودائع. وقد نتج عن ذلك بدوره ركود في عمليات السحب من الودائع مما كان حافزاً للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الأكبر منها في عمليات الإقراض للغير نظير فوائد محددة مما كان مبشراً بظهور الوظيفة الثانية للبنوك وهي "الإقراض"، وقد أعقب ذلك ظهور واحدة من أهم الوظائف التقليدية للبنوك، وهي وظيفة "خلق النقود" كنتيجة لانتشار تداول الإيصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين أو إمكانية استبدال تلك الإيصالات بالذهب عند الحاجة لذلك[1]. خلال تلك المرحلة من التاريخ تم إنشاء أول بنك منظم عام 1157 في مدينة فينيسيا الإيطالية تلاه بنك للودائع في مدينة برشلونة الأسبانية عام 1401، بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1578 بإيطاليا تم عام 1609 في هولندا. وفي القرن التاسع عشر وبعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ أشكالاً تنظيمية متقدمة، ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسي لقطاع الوسطاء الماليين[2].

ويتشكل "الجهاز المصرفي" في أي دولة مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية، وفق مرحلة نموها ومدى تقدمها والطابع الذي يتسم به اقتصادها، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف تركيبة هيكل الجهاز المصرفي في دولة عن

---

[1] أحمد صلاح عطية. **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002، ص ص9_10.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص10.

الأخرى. وفيمايلي سيتم التطرق إلى مفهوم الجهاز المصرفي وكذا أهم مكوناته، ومن ثم التطرق إلى الجهاز المصرفي في الجزائر.

1- مفهوم الجهاز المصرفي:

المتفق عليه بين الباحثين والممارسين في الجهاز المصرفي أنّ مفهوم الجهاز المصرفي بشكل عام، هو مجموعة البنوك (أو المصارف) التي يكون عملها الرئيسي إصدار النقود أو التعامل بها (إيداعاً وإقراضاً)، بمعنى أنّ الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات يتكون من مجموعة من المؤسسات التي تتخذ من (الإقراض والاقتراض) عملا دائما لها. وينطبق المفهوم العام (أو الواسع) السابق للجهاز المصرفي على: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال، بالإضافة إلى فروع البنوك الأجنبية. في حين أنه ووفقا للمفهوم الخاص (أو الضيق) للجهاز المصرفي يتشكل هذا الأخير من: (البنك المركزي، والبنوك التجارية) فقط، باعتبار أنّ هذه المؤسسات هي وحدها القادرة على"خلق" النقود (أو الودائع) المصرفية[1]. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه سيتم من التطرق فيمايلي بالشرح إلى مكونات الجهاز المصرفي بالمفهوم الضيق (البنوك التجارية والبنك المركزي)، وذلك بالنظر إلى أنه سيتم التطرق لاحقاً إلى المعالجة المحاسبية الخاصة بالبنوك التجارية وكذا تلك المعالجة الخاصة بتلك البنوك في علاقتها مع البنك المركزي.

1.1. مفهوم ووظائف البنوك التجارية:

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه. سيتّم من خلال مايلي توضيح مفهوم البنوك التجارية بالإضافة إلى توضيح وظائفها.

أ- مفهوم البنوك التجارية:

لا يوجد هناك اتفاق عام على تعريف البنك التجاري. فالبعض يعرف البنك التجاري بأنه: " مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق

[1] محمد الفسفوس. **محاسبة المنشآت المالية (البنوك- شركات التأمين)**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار كنوز المعرفة، 2010، ص ص19_20.

القروض التي تمنحها"[1].

والبعض الآخر يعرف البنوك التجارية على أنها: "مؤسسات ايداعية (Depository institutions)، تلعب دوراً رئيساً في تدفق الأموال إلى المقترضين (Borrowers) الذين لديهم فرص استثمار إنتاجية، فإنها مهمة لضمان أن النظام المالي (Financial System) والاقتصاد الوطني يعملان على نحو مستقر وسلس وكفء"[2].

كما عرفت أيضا على أنها: "تلك البنوك التي يتمثل دورها الرئيسي في توزيع قروض الاستثمار، قروض الاستهلاك لأجل شراء سيارة جديدة مثلا، قروض الاستغلال"[3].

والبعض الآخر يعرف البنك التجاري بأنه: "يقوم بتعبئة ادخار المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الاقتراض قصير الأجل"[4].

كما عرف أيضا على أنه: "وسيط ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود"[5].

وفي تعريف آخر عرفت البنوك التجارية على أنها تلك البنوك التي: "اقتصر نشاطها في أول الأمر على تمويل الأنشطة التجارية، وانحصار هذا الدور في تقديم القروض قصيرة الأجل، إلا أنّ التوسع في الأعمال المصرفية خاصة خلال الأربعة قرون الأخيرة دفع تلك البنوك للتعامل مع سائر القطاعات والآجال"[6].

كما عرفت هذه الأخيرة أيضاً على أنها: "تلك البنوك التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها، وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات

---

[1]Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini. **Economie**. 5eme Edition, Paris: Dalloz, 1995, PP60-61.

[2]محمد صالح القريشي. **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**. الطبعة الأولى. عمان– الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص29.

[3]Michèle Formagne**. Introduction à la comptabilité Bancaire**, Paris: RB Edition, 2013, P17.

[4]Pascal Gauchon**. Vocabulaire d'Actualité économique**, Paris: Edition marketing (édition des préparations grandes écoles Médecine), 1994, P3.

[5]Siruguet J.L. **Le control comptable bancaire**, tome1, p24.

[6]مكي محمد فخري. **مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية**، 1992، ص12.

المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية...الخ"[1].

وبناءا على ما سبق ذكره، يمكن اقتراح تعريف للبنوك التجارية، والذي يشير إليها على أنها: **"نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع ومنح القروض (قصيرة* ومتوسطة وطويلة الأجل**)، أي بمفهوم أوضح البنك التجاري يجمع فوائض التمويل من جهة، ويستخدمها من جهة أخرى في عمليات مختلفة مثل الخصم وإقراض أصحاب العجز المالي... وعمليات أخرى، حيث أنّ هـذه البنوك تقوم بتقديم الخدمات المـصرفية لجـميع الزبائن دون تخـصيص وانفرادها بـميزة خلــق نقود الودائع".**

ب- وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة، وذلك على النحو التالي:[2]

- الوظائف التقليدية:

*فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار).

*تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة Liquidity والربحية Profitability والضمان أو الأمن Security. ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار مايلي:

*منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

*تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

*التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

*تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

*تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

*التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

---

[1] أحمد صلاح عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

* ***القروض قصيرة الأجل:*** قروض الاستغلال.

** ***القروض المتوسطة وطويلة الأجل:*** قروض الاستثمار وقروض تمويل العمليات الخارجية.

[2] محمد مصطفى السنهوري. **إدارة البنوك التجارية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص ص84_85.

*تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

*المساهمة في إصدار الأسهم وسندات الشركات المساهمة.

*تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

– الوظائف الحديثة:

*إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department.

*تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أنّ لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

*المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبياً.

2.1. مفهوم البنك المركزي ووظائفه:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانة هامة ورئيسية في النظام المصرفي، كما ويعد العمود الفقري لاقتصاد الدولة، والذي تزداد يوما بعد يوم مسؤولياته وواجباته ووظائفه في مختلف دول العالم، إذ يعد الركيزة الاقتصادية والمالية لعمل الحكومة والأساس الذي تستند عليه بحيث يكمل أحدهما الآخر، لذا تم منحه العديد من الصلاحيات ومده بسلطات واسعة، كي يمد هو بدوره رقابته على مختلف نواحي الدولة الاقتصادية والنقدية. ومن هذا المنطلق الأخير سنعرض بعض التعريفات المختلفة للبنك المركزي، كما وسنعرض وظائفه، وذلك على النحو التالي:

أ– مفهوم البنك المركزي:

هناك العديد من الباحثين من تطرق إلى مصطلح البنك المركزي بالتعريف، حيث وفي هذا الإطار السابق سنورد بعضها على النحو التالي:

عرف البعض البنك المركزي على أنه: "المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقدية، لأنه يوجد على رأس الجهاز المصرفي ويساعد البنوك على القيام بمهامها، ومراقبة نشاطها وتوجيهها في إطار السياسة النقدية للدولة. من المسلمات أنّ هذا البنك لا يهدف إلى تحقيق الربح بل خدمة الصالح العام، ويجسد سلطة واستقلالية الدولة"[1].

وذكر آخرون أنّ: "البنك المركزي كما يشير إليه اسمه يشغل موقعاً مركزياً في الهيكل المالي والبنكي الذي هو جزء منه، وله صفات وخواص مميزة لا تشاركه فيها البنوك التجارية"[2].

وفي تعريف آخر عرف البنك المركزي على أنه: "مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وبالعكس، وهو يحتل موقع الصدارة والقمة ويمثل سلطة الرقابة العليا وهو مؤسسة وحيدة، وهو غالباً مؤسسة عامة، وهذا يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك، وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا البنك، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة"[3].

وعرفه آخرون أيضاً على أنه: "تلك المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد و يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة[4].فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة. لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض. وفي إطار سياسته العامة، يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها، سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها، أو القروض التي تقدم على منحها. كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة ذلك"[5].

---

[1] خبابة عبد الله. **الاقتصاد المصرفي (النقود– البنوك التجارية– البنوك الإسلامية – السياسة النقدية– الأسواق المالية– الأزمة المالية)**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص226.

[2] J.Marvin Peterson and D.R Cawthorne**. Money and Banking**, New York: Revised Edition, The Macmilian Company, P126.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة. **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**. بيروت: الدار الجامعية، ص ص108_109.

[4] **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**[على الخط].متاح على:<**www.Startimes.com**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/06/7).

[5] الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك –دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية–**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص ص11_12.

كما عرف البنك المركزي أيضاً في تعريف آخر على أنه: "عبارة عن مؤسسة نقدية عامة، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي"[1].

وفي الجزائر فقد عرف الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض وتحديداً في المادة التاسعة منه البنك المركزي بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2].

وبناءاً على التعاريف السابقة يمكن اقتراح تعريف للبنك المركزي وذلك على النحو التالي: **"البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، بل يعد شخصية معنوية نقدية تحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، ويطلق عليه بنك البنوك أو بنك الحكومة، حيث يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته وأهدافه وطبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه. حيث وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي من سياسة البنك المركزي ليس تحقيق الأرباح بل خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة"**.

ب- وظائف البنك المركزي:

يمكننا أن نجمل الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي فيمايلي:

- إصدار أوراق النقد (البنكنوت):

وتعني هذه الوظيفة إعطاء البنك المركزي وحده، دون غيره من عناصر النظام البنكي، حق أو امتياز إصدار أوراق البنكنوت أو النقود القانونية. ومضمون هذه الوظيفة قيام البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية أو حتى النقدية التي تؤول إليه إلى وحدات نقود تقابل هذه الأصول. ويحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له على الدولة أو على الدول الأجنبية أو على المشروعات الصناعية والاستثمارية - غير البنكية- المحلية بالإضافة إلى حقوقه على المؤسسات البنكية المحلية والأجنبية[3]. ولعله من الأفضل أيضاً أن يقوم بنك

---

[1] عقيل جاسم عبد الله. **النقود والمصارف**. الطبعة الثانية. الأردن: دار مجد لاوي، 1999، ص 223.

[2] مبروك حسين. **المدونة البنكية الجزائرية –مع النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص المتممة–**. الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومه، 2006، ص07.

[3] السيد متولي عبد القادر. **اقتصاديات النقود والبنوك**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، ص ص51_52.

واحد هو البنك المركزي بعملية إصدار النقود في المجتمع بدلا من عدة بنوك كما كان يحدث في العصور السابقة. وتركيز عملية إصدار العملة تدعمه الأسباب الآتية:[1]

*إن في قيام هيئة واحدة للإصدار إعطاء مزيد من الثقة في قيمة أوراق البنكنوت بدلا من أن توزع هذه الثقة على بنوك متعددة، وبالتالي قد يرفض الأفراد – في وقت ما– استعمال نقود أحد البنوك ويقبلوا بشدة على ما يصدره بنك آخر من أوراق البنكنوت، وهذا ما يؤدي إلى اضطراب في أحوال النقد طوال الوقت. إن قيام هيئة واحدة للإصدار له عامل نفسي طيب على تقدير الأفراد للنقود.

*إن في وجود هيئة واحدة لإصدار أوراق البنكنوت تدعيم لمركزها في السيطرة على أحوال الائتمان في الاقتصاد القومي – فزيادة الائتمان تتطلب زيادة في كمية النقد المصدر وتقليل حجم الائتمان يتطلب عدم زيادة إصدار النقود، فإذا كان البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة التي تتمتع بحق إصدار، فإن ذلك يمكن البنك المركزي من السيطرة على حجم الائتمان.

*حقيقة أن إصدار الدولة للبنكنوت قد يتيح لها بعض الأرباح، إلا أن العائد من قيام هيئة متخصصة بالإصدار يكون عادة أكثر ربحاً. والعائد على الحكومة هنا لا يقدر نقدا ولكن يقدر باستفادة الدولة من خدمة البنك المركزي في أداء خدماته المصرفية للحكومة وللنظام النقدي عموماً.

– القيام بوظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي ووكيلها:

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية للحكومة، بتحصيل إيراداتها وصرف نفقاتها. كما ويحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، فالحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام بصفة عامة، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماماً عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في البنوك التجارية. ويقوم بوصفه وكيل بإصدار القروض العامة وبيع السندات الحكومية وأذون الخزانة نيابة عنها، والإشراف على عملية الاكتتاب، ويتعدى ذلك إلى تنظيم استهلاك وسداد الكوبونات، وعموماً يتولى البنك كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة[2]. ولمواجهة أي قصور مؤقت في الإيرادات، أو سد أي عجز دائم في الميزانية العامة، يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة بهدف تغطية هذا العجز. هذا ويمثل مستشاراً للحكومة في الشؤون المالية والنقدية، فيمد الحكومة بالمعلومات والنصائح اللازمة

---

[1] وحيد مهري عامر. **اقتصاديات النقود والبنوك**. الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص ص126_127.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم. **اقتصاديات النقود والبنوك**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014، ص ص150_151.

لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية. وذلك منذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار البنكنوت، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي[1].

- وظيفة بنك البنوك:

يترتب على كون البنك المركزي واقعاً على قمة الجهاز البنكي، بحيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى والتي من أهمها البنوك التجارية، حقوقاً والتزامات من قبل هذه الأطراف بعضها البعض، ويمكن توضيحها على النحو التالي:[2]

*التزام البنوك الأخرى التجارية بإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية. وهذا الالتزام يحقق هدفين أساسيين:

*الأول: ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهة الظروف الطارئة.

*الثاني: أن هذا الالتزام يمثل أداة هامة للتحكم في حجم الائتمان، ومن ثم يمثل أحد أدوات السياسة النقدية.

*يلتزم البنك المركزي بتقديم السيولة لهذه البنوك في الأوقات التي تواجه فيها حالات الإعسار، فهو يقوم بدور المقرض أو الملاذ الأخير للنظام المصرفي.

*يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق ما يعرف بغرفة المقاصة، حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل وتصفية الحسابات كافة بين البنوك التجارية وبين البنوك بعضها البعض.

- وظيفة الإشراف والرقابة على المصارف الأخرى الموجودة في الدولة:

لمزيد من الرقابة على البنوك التجارية وجعلها محاطة ببعض القيود التي تعد ضمانات سواء للبلد والمواطنين على حد سواء، وجدت هذه الوظيفة حيث يعد البنك المركزي المشرف والمراقب العام على جميع المصارف المحلية والأجنبية[3].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**. الطبعة الأولى. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص294.

[2] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص55_56.

[3] بان صلاح الصالحي. **دور البنك المركزي في مالية الدولة**[على الخط].متاح على:<**www.iasj.net** >، (تاريخ الاطلاع: 2018/07/09).

2- الجهاز المصرفي الجزائري:

سنتطرق إلى الجهاز المصرفي الجزائري من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1.2. الجهاز المصرفي الجزائري وتطوره:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً هشاً فأخذت على عاتقها القيام بمجموعة من الإصلاحات يمكن حصرها في النقاط التالية: تم ظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم في 1966 ، إصلاح 1971 المتعلق بإزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، إصلاح 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، إصلاح 1988 المتعلق باستقلالية البنوك، إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، إصلاح 2001 المتعلق بتقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين، إصلاح 2003 الذي أكد على سلطة البنك المركزي النقدية وعلى قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، إصلاح 2010 المتعلق بعدم السماح للملكية الأجنبية للمصارف لأكثر من 49% [1].

2.2. مكونات الجهاز المصرفي الجزائري:

يتشكل الجهاز المصرفي الجزائري بالإضافة إلى البنك المركزي، من مجموعة من البنوك العمومية والخاصة ومؤسسات مالية ومكاتب تمثيل. حيث وفي هذا الإطار السابق سنتطرق بإيجاز من خلال مايلي إلى البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية العمومية، وكذا البنوك الخاصة والمختلطة الجزائرية، وفروع البنوك الأجنبية.

أ- البنك المركزي الجزائري:(B.C.A)

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144. وقد ورث البنك المركزي الجزائري إختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار، وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها. وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك، ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والإقراضية. وهو أيضاً بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات

[1] سليم مجلخ. **"الآثار المصرفية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الجزائر"**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. العدد08، المجلد05، الجزائر، ص ص202_203.

للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها[1].

ب- البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية: والمتمثلة في:

- البنوك التجارية الجزائرية:

هناك 6 بنوك عمومية جزائرية منشأة قبل صدور قانون 10/90، والمتمثلة في:[2]

****البنك الوطني الجزائري BNA :*** يتكون من 197 وكالة موزعة وطنياً. أنشأ في 1966.

****بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :*** يتكون من 290 وكالة وهو الشبكة الأكثر انتشارا، أنشأ في 1982.

****البنك الخارجي الجزائري BEA :*** يتكون من 91 وكالة تتوزع عبر التراب الوطني. أنشأ في 1967.

****القرض الشعبي الجزائري CPA:*** يتكون من 139 وكالة. أنشأ في 1967.

****بنك التنمية المحلية BDL:*** يتكون من 148 وكالة. أنشأ في 1982.

****الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:*** يتشكل من 223 وكالة، أنشأ في 1964.

- البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية المؤسسة بعد قانون 10/90:

هناك العديد من البنوك والمؤسسات والمالية التي أنشأت بعد قانون النقد والقرض، منها بنوك خاصة ذات رأس مال جزائري وأخرى مختلطة وأخرى فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، نذكر منها: [3]

****البنوك التي تأسست بعد صدور قانون 10/90:***

- بنك البركة الجزائري.
- بنك الغرب التعاوني.
- المجمع الجزائري البنكي.
- ناتكسيس بنك فرع من مجموعة NATEXIS France.
- المؤسسة العامة للجزائر.

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

[2] سليم مجلخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص203_204.

[3] **واقع وآفاق البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية**[على الخط].متاح على: **<www.Thesis.Univ- Biskra.dz>**، (تاريخ الاطلاع: 2019/01/17).

- سيتي بنك.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط.
- البنك الوطني العمومي.
- بنك ترست الجزائر.
- بنك أركو.
- بنك الجزائر الخليج.
- بنك هاوسنغ للتجارة والمالية.
- البنك العربي الجزائري.
- الشركة العامة الجزائرية.
- بنك الريان.
- بنك هرموز الجزائري.
- القرض الليوني.

المؤسسات المالية الجديدة:

- بنك الجزائر الدولي.
- بنك المنى.
- سوفي ناس بنك.
- البنك الجزائري للتنمية.
- السلام.
- الجزائرية للتأمينات.
- FinaLEP.
- مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري.
- تعاونية رابطة العرب

كما أنشأت مؤسسات مالية لتمويل قطاع السكن وهي:

- الصندوق الوطني للسكن.
- شركة تمويل الرهن العقاري.

- صندوق ضمان القروض العقارية.
- صندوق الترقية العقارية.

وتم إنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة أسسها الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة. وتبقى مشاركة البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية محدودة نظراً لحجمها الضئيل واتجاهها إلى الاستثمارات المتواضعة[1].

ثانيا: محاسبة البنوك (المفهوم_العناصر_الخصائص_الأهداف_ميزانية البنك التجاري)

تساهم البنوك مساهمة فعالة في تجميع الادخارات ومنح القروض والسلف لمختلف القطاعات الاقتصادية وفي تقديم الخدمات المصرفية. والمحاسبة المصرفية ليست إلا تطبيقا للنظرية العامة للمحاسبة المستندة على مبدأ القيد المزدوج بكل ما يتضمنه من فكرة التوازن من جهة والانعكاس المباشر لعملية معينة على العمليات الأخرى من جهة ثانية. وأن طبيعة العمليات المصرفية تقتضي أن تقوم بتنفيذها أقسام متخصصة تمارس وظائف معينة ضمن التنظيم الإداري والفني للبنك. في هذا المجال تلعب محاسبة الأقسام دوراً هاماً في تجسيد العملية المصرفية في قيود محاسبية، على مستوى القسم أولا وعلى مستوى المحاسبة العامة للبنك فيما بعد. إذ يتدخل في تنفيذ أية عملية مصرفية، عدة أقسام، مما يحتم وجود تنسيق ومراقبة مستمرة وداخلية من قبل دائرة المحاسبة المركزية[2].

والخدمات المصرفية تنتشر ضمن حيز جغرافي واسع، بغاية تغطية حاجات ومؤسسات الاقتصاد من الخدمات المالية، لذلك فإن فروع البنك المنتشرة، تمثل حلقة ارتباط وأداة تنفيذ لإتمام العمليات المصرفية وتقديم الخدمات في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، ومن هنا فإن محاسبة الفروع تجد لها تطبيقاً خصباً في إيضاح العلاقات المحاسبية بين الفروع وبين الإدارة العامة للبنك. وحتى يستطيع البنك إتمام عملياته خارج حدود الوطن أو الدولة التي ينتمي إليها لابد وأن يدخل في علاقات مع البنوك الأخرى الأجنبية والعربية من أجل تنفيذ أوامر الزبائن الخاصة بالاعتمادات المستندية، عمليات القطع الأجنبي والحوالات وما إلى ذلك. ويدخل

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش. **المحاسبة المصرفية (في البنوك التجارية والإسلامية)**. عمان_الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص31.

البنك أيضاً في علاقات تبادل خدمات وتسهيلات ائتمانية مع البنوك الأخرى المقيمة ومع البنك المركزي، سواء فيما يتعلق بإعادة الخصم، تجهيزات السلف والقروض وامتصاص أو زيادة السيولة المصرفية. من خلال هذا التحليل تبدو لنا درجة تعقيد العمليات المصرفية وترابطها وضرورة توافر إطار محاسبي ينظم هذه العلاقات. إن وجود نظام محاسبي مصرفي يتصف بالوضوح والمرونة وتشكل بنوده وحساباته لغة حوار مشترك بين المساهمين في تنفيذ العمليات المصرفية، يبدو ضرورة حتمية. فالحسابات الرئيسية والفرعية، يجب أن تتميز بتسميات موحدة واضحة المضمون حتى يسهل إجراء القيود المحاسبية دون لبس أو غموض. كذلك فإن استعمالات الحسابات الوسيطة المؤقتة يؤدي أحياناً إلى تجزئة الصعوبة وإيجاد نوع من المراقبة الداخلية للعمليات ولكن بشرط ألا تجري تجزئة وتحليل الحسابات إلى درجة يصبح معها العمل المحاسبي معقداً، مما يؤدي في النهاية إلى فقدان الدقة والمرونة المطلوبتين. إذ بمقدار ما يكون النظام المحاسبي لمؤسسة ما مرناً بمقدار ما يستطيع تحقيق الغاية الأساسية من وجوده وهي: الحصول على الأوضاع المالية والنتائج الدورية في الوقت المناسب[1]. إذاً وانطلاقا مما سبق سنتطرق من خلال مايلي مبدئياً إلى مفهوم محاسبة البنوك وعناصرها وخصائصها وكذا أهدافها، ليتم لاحقاً وفي محاور قادمة دراسة محاسبة البنوك التجارية الجزائرية وفق النظام المحاسبي البنكي* Plan Comptable Bancaire (PCB) من الناحية النظرية، والتطبيقية بالاعتماد على أمثلة وتمارين تشرح الحسابات وتبين قواعد مسكها، ولكن قبل التطرق إلى هذه النقاط الأخيرة من البحث، تجدر الإشارة إلى أننا سنتطرق أولا من خلال هذه النقطة من البحث إلى ميزانية البنك التجاري الجزائري.

1- محاسبة البنوك (المفهوم _العناصر_الخصائص _الأهداف):

سنتطرق من خلال هذه النقطة من البحث إلى مفهوم محاسبة البنوك وعناصرها، بالإضافة إلى خصائصها وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص31_32.

* ***النظام المحاسبي البنكي الجزائري(PCB):*** صدر هذا النظام في الجزائر بموجب النظام رقم 08/92 المؤرخ في 1992/11/17 الصادر في الجريدة الرسمية رقم13 المؤرخة في 1993/02/28، حيث ألغي هذا النظام وعوض بالنظام رقم 04/09 المؤرخ في 2009/07/23 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة في 2009/12/29. حيث وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن محتوى هذا المخطط المحاسبي والذي سيتم الاعتماد عليه فيما بعد في يخص التسجيلات المحاسبية للعمليات المصرفية في البنك التجاري الجزائري موجود في **الملحق**، ص162.

1.1. مفهوم محاسبة البنوك وعناصرها:

نتطرق إلى ذلك من خلال مايلي:

أ- مفهوم محاسبة البنوك:

عرفت محاسبة البنوك على أنها: "من حيث المبدأ تعتبر تطبيقاً لمبادئ المحاسبة المالية، وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة، وبالذات في مجال استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهة أخرى[1].

كما ويمكن تعريف محاسبة البنوك على أنها: **"جزء من المحاسبة الخاصة*، من خلالها يتم دراسة المخطط المحاسبي الخاص بقطاع البنوك (مثل PCB في البنوك التجارية الجزائرية)، أي دراسة كيفية التسجيل المحاسبي للعمليات التي قامت بها المؤسسة المالية النقدية"**.

ب- عناصر محاسبة البنوك:

تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها.إلا أنه لا بد من توفر عناصر أساسية،يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:[2]

- ***النظرية المحاسبية Accounting Theory:***

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج Double Entry Sytem، التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين، تجعل أحدهما مديناً والآخر دائناً بنفس القيمة.

[1]علي عبد الله شاهين. **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**[على الخط].متاح على: < **www.site.iugaza.edu.ps** >، (تاريخ الاطلاع: 2018/07/11).

* ***المحاسبة الخاصة:*** هذه الأخيرة عرفت على أنها: دراسة للأنظمة أو المخططات المحاسبية الخاصة بكل قطاع، أي دراسة كيفية تسجيل العمليات التي قامت بها المؤسسة، وذلك حسب خصائص نشاطها. حيث وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه من أهم أمثلة الأنظمة المحاسبية المتخصصة نجد **"النظام المحاسبي في البنوك بمختلف أقسامها، والنظام المحاسبي في شركات التأمين، والنظام المحاسبي في المستشفيات، والنظام المحاسبي في الفنادق، والنظام المحاسبي في المؤسسات الزراعية.....، وغير ذلك من النظم المحاسبية المتخصصة". نقلا عن:**

_ناصر نور الدين عبد اللطيف. **دراسات في الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الأقسام والفروع المحلية والأجنبية وشركات الاستيراد والتصدير وشركات الملاحة البحرية)**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص25.

[2]محمد مصطفى السنهوري ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص63_64.

- الطريقة المحاسبية Accounting Method:

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام طريقة الدفاتر المساعدة من يوميات وأستاذ والدفاتر العامة أو المركزية من يوميات وأستاذ، وتعرف هذه بالطريقة الفرنسية وتختلف عن الطريقة الإنجليزية، في أن مجاميع اليوميات المساعدة في الطريقة الثانية، ترجع مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام دون إثباتها في دفتر اليومية المركزية.

- المجموعة المستندية Vouchers:

وهي المستندات الأصولية، التي تشكل مصدر للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية، كإشعارات الخصم، وفيش الإيداع والشيكات والأوراق التجارية...الخ.

- المجموعة الدفترية Books:

ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات، ووفقاً لنظرية القيد المزدوج السابق بيانها، أما ماهية هذه الدفاتر فتحددها الطريقة المحاسبية المتبعة.

- القوائم المالية والكشوف الإحصائية Statements and Schedules:

وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي، بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وتختلف هذه من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها والجهة التي ستقدم إليها والمعلومات التي يجب أن تحتويها.

- الآلات والمعدات Equipment:

وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد نستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدوياً.

- الإجراءات الرقابية Control Procedures:

وتشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعاً لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية، ومنها التدقيق الداخلي والتفتيش وموازين المراجعة الدورية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء...الخ.

- التعليمات الإجرائية *Procedureal Instructions* :

وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعة.

- الموظفون *Personnel*:

وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته، كي يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على خير وجه.

2.1. خصائص وأهداف محاسبة البنوك:

نتطرق إلى ذلك من خلال مايلي:

أ- خصائص محاسبة البنوك:

ويمكن تلخيص خصائص ومميزات محاسبة البنوك بمايلي:[1]

- تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل وقيد المبالغ الواردة والمبالغ المنصرفة، ويمسك كل قسم في البنك سجلاته البيانية ودفاتره المساعدة، التي تتخذ عادة شكل الأوراق التي تثبت فيها عمليات كل قسم من واقع المستندات، ويرسل كل قسم خلاصة أعماله اليومية إلى قسم المراجعة، الذي يقوم بمراجعة أعمال القسم مراجعة مستندية، ثم يحتفظ بالمستندات ويرسل الخلاصة إلى قسم الحسابات العامة، لإجراء القيود اللازمة في اليومية العامة وفي دفاتر الأستاذ المساعدة.

- استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة، ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك. فلا بد من إثبات الشيكات التي يسحبها العميل على حسابه الجاري بالبنك عند دفع قيمة الشيك، ثم إثبات جملة المبالغ المدفوعة بالحساب العام للحسابات الجارية للعملاء بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك. وكذلك الحال بالنسبة للمبالغ المودعة التي يودعها العملاء بحساباتهم الجارية بالبنك.

- استخراج أرصدة بعض الحسابات على إثر كل عملية من العمليات كما هو الحال في الحسابات الجارية، واستخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين مراجعة يومياً.

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص32_33.

– تنظيم عدد كبير من الكشوف والبيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي.

بالإضافة إلى خصائص محاسبة البنوك المذكورة أعلاه، يمكن أيضاً الإشارة إلى مميزات أخرى، تتميز بها محاسبة البنوك، بشكل يجعلها مختلفة في عدة نقاط عن محاسبة المؤسسات التجارية والصناعية، والمتمثلة في:

– الارتباط ما بين الفروع والوكالات، حيث وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه يوجد للبنك التجاري مقر رئيسي، مع وجود المديريات الجهوية (شمال، جنوب، شرق، غرب)، ووجود المديريات الولائية للبنك والتي تسمى بالفروع، بالإضافة إلى وجود الوكالات البنكية.

– توجد في محاسبة البنوك حسابات الميزانية: كالحقوق، الديون، الزبائن، النقديات....مع وجود عمليات خارج الميزانية: كالتعهدات والالتزامات والعمليات على العملة الصعبة.

ب– أهداف محاسبة البنوك:

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي –كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى– هدفاً في حد ذاته، بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف، محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية، للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. وبذلك فإن أهداف المحاسبة في النظام المصرفي، والتي هي جزء أساسي منه، تتمثل في:[1]

– إثبات القيود الخاصة بالعمليات المصرفية، أولاً بأول، من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة، الخاصة بكل قسم من أقسام البنك الفنية، توفيراً للسرعة والدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط والرقابة عليه للحفاظ على أصول المصرف، وتسجيل التزاماته بكل دقة إزاء العملاء.

– مساعدة الإدارة في توفير الأساليب الرقابية التي تمكنها من اكتشاف الأخطاء أولاً بأول، ومراجعة النتائج المحققة لمقارنتها بما هو مخطط لها، لغرض تقييم الأداء، وتحسين مزاولة النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بتصوير الواقع العملي لإنجازات كل قسم من أقسام البنك وبكل تفصيلاته. عن طريق نظام كفؤ للتقارير الرقابية، يعتبر من أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري أو المتخصص.

– إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة عن كافة أوجه النشاط في النظام المصرفي، تجعل مهمة ممارسة وظيفة الإشراف والرقابة والتوجيه من قبل البنك المركزي أمراً ممكناً، الأمر الذي يزيد من كفاءة تخطيط

[1] عبد الإله نعمة جعفر. **محاسبة المنشآت المالية(البنوك وشركات التأمين)**. عمان_الأردن: دار حنين، 1996، ص39.

السياسة النقدية للدولة، لاعتمادها على تقارير وبيانات تتصف بالدقة والواقعية.

– الوقوف على المركز المالي للبنك، بشكل يومي وسريع، من خلال إعداد الكشوف والموازين اليومية، توضح ما للبنك وما عليه من حقوق والتزامات، وكذلك إعداد الكشوف الخاصة بمراكز العملاء يومياً، في الأقسام التي تتولى خدمة العملاء وتقديم التسهيلات المصرفية لهم.

ولا شك في أن تحقيق هذه الأهداف، لابد وأن يرتبط بوجود نظام محاسبي سليم، يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمراً لازماً وضرورياً للبنك الذي يلتزم بتطبيقه، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة على مساعدة المديرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة بتقييم الأداء...وتحسين مزاولة النشاط إلى أفضل درجة ممكنة من الأداء[1].

2– ميزانية البنك التجاري:

سنتطرق من خلال هذه النقطة من البحث إلى التعريف بميزانية البنك التجاري، وكذا مكونات ميزانية البنك التجاري حسب القانون الجزائري، ومن ثم نتطرق إلى الفرق ما بين ميزانية النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 وميزانية المخطط المحاسبي البنكي لسنة 2009، بطبيعة الحال في الجزائر.

1.2.ميزانية البنك التجاري (التعريف والمكونات):

من خلال مايلي سيتم الإشارة إلى تعريف ميزانية البنك التجاري، وكذا مكونات هذه الميزانية في القانون الجزائري، وذلك على النحو التالي:

أ– تعريف ميزانية البنك التجاري:

تعرف ميزانية البنك التجاري على أنها عبارة عن: "قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم، أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري، وهي بمثابة ذمم على عاتق البنك. وعمود آخر خاص بالأصول، ويبين كيفية الاستفادة من الخصوم"[2].

ب– مكونات ميزانية البنك التجاري:

من الممكن تصوير ميزانية البنك التجاري حسب القانون الجزائري على النحو التالي:

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص40.

[2] ضياء مجيد. **الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية_البنوك التجارية_البنوك المركزية)**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص272.

العناصر المكونة لميزانية البنك التجاري الجزائري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
حسابات المجموعة 1	
عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك	عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك
حسابات المجموعة 2	
العمليات مع الزبائن	العمليات مع الزبائن
حسابات المجموعة 3	
محفظة السندات وحسابات التسوية	محفظة السندات وحسابات التسوية
حسابات المجموعة 4	**حسابات المجموعة 5**
القيم الثابتة	الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

إذاً وانطلاقاً مما سبق تحتوي ميزانية البنك التجاري على عديد أنواع العمليات، سواء كانت تسجل في جانب الأصول أو سواء في جانب الخصوم، بحيث أن حسابات كل من المجموعة1 والمجموعة2 والمجموعة3، تظهر في جانب الأصول وفي جانب الخصوم، في حين أن حسابات المجموعة4 تظهر في أسفل الأصول وحسابات المجموعة5 تظهر في أسفل الخصوم. والآن ننتقل إلى تحليل ميزانية البنك التجاري الجزائري، وذلك على النحو التالي:[1]

- المجموعة1: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك. تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية، العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب، وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

[1] قانون المحاسبة: **مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة**. طبعة خاصة، الجزائر: برتي للنشر، 2011/2010، ص ص304_306.

أصول	المجموعة 1	خصوم
- الصندوق - البنك المركزي: ودائع البنك لدى البنك المركزي - البريد والمواصلات: ودائع البنك لدى البريد والمواصلات -الخزينة العمومية: ودائع البنك لدى الخزينة العمومية -المراسلين: حسابات البنك لدى البنوك الأخرى		- البنـــك المركزي: قـروض تحـصل عليها البنـــك التجاري من عند البنك المركزي - المراسلين(حسابات البنوك لدى البنك)

ملاحظة:

المراسلين: البنوك داخل المكان(داخل الولاية)، البنوك خارج المكان(خارج الولاية)، البنوك الأجنبية، المؤسسات المالية الدولية.

- المجموعة2: حسابات العمليات مع الزبائن

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم. تشمل القروض للزبائن (الحساب20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقها. تتضمن حسابات الزبائن (الحساب22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق...). كما وتنتمي أيضاً إلى هذا الصنف، القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منتظم. وتستثنى من هذا الصنف، الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

أصول	المجموعة 2	خصوم
- القروض والسلفيات الممنوحة للزبائن		- ودائع الزبائن

- المجموعة3: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضاً الديون المجسدة بأوراق مالية. تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار. تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي. وتشمل الديون المجسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجسدة بـــأوراق مالية شهـادة مديونية قابلة للتفاوض وسنـدات، لاسيما قـسائم السندات

القابلة للتحويل. كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

أصول	المجموعة 3	خصوم
- محفظة السندات التي يملكها البنك		- الديون المتمثلة في السندات

- المجموعة4: القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة. كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

- المجموعة5: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

تجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما تظهر أيضاً في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة- خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

بالإضافة إلى مجموعات الحسابات المتضمنة في ميزانية البنك التجاري الجزائري والمذكورة أعلاه، نجد أن مخطط الحسابات البنكية لسنة 2009، نص أيضاً على الأصناف أو المجموعات التالية:[1]

- المجموعة6: الأعباء

تشمل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة. زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. كما تظهر في هذا الصنف أيضاً مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة. يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات. كما تظهر أخيراً العناصر غير العادية- الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص306_308.

- المجموعة7: النواتج

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة. زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات. تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف. كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات. كما تظهر أخيراً العناصر غير العادية- النواتج.

- المجموعة9: خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة. يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل. وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل، والتزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة. تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد. حيث وفي هذا الإطار التزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه، حيث يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان" السندات المكفولة والتزامات بالقبول. يتضمن بند "التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة،كما تظهر أيضاً في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة. وتتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة: *عمليات الصرف نقداً طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة، *عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء، *عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

2.2. الفرق ما بين ميزانية المخطط المحاسبي البنكي وميزانية النظام المحاسبي والمالي:

بعدما تطرقنا إلى تعريف الميزانية حسب PCB ،سيتم من خلال مايلي التطرق إلى تعريف الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي، وذلك قصد تحديد الفرق ما بين هذه الميزانية الأخيرة وميزانية المخطط المحاسبي البنكي:

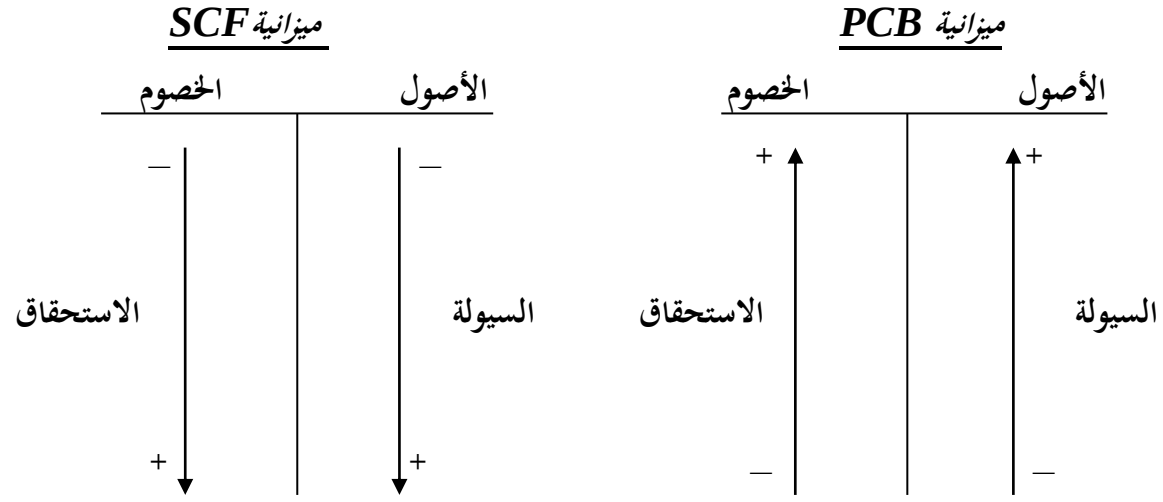
أ- تعريف الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي:

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية". إذاً وطبقاً لـــ (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية[1].

ب- الفرق ما بين ميزانية PCB وميزانية SCF:

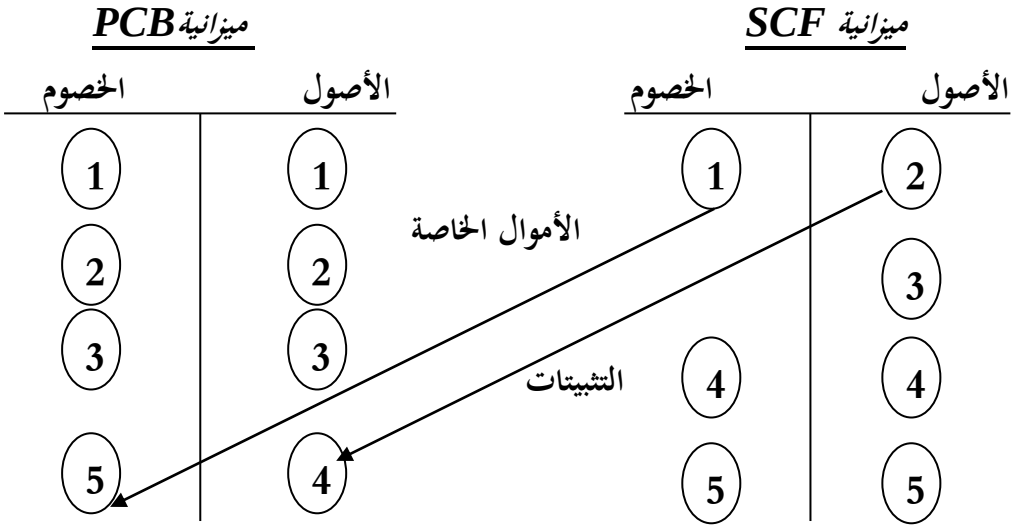
نوضح هذا الفرق الأخير من خلال الشكل التالي:

الفرق ما بين ميزانية PCB وميزانية SCF



[1]عبد الرحمان عطية. **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد"**. الطبعة الثانية. الجزائر: دار النشر جيطلي، 2011، ص10.

تابع للفرق ما بين الميزانيتين



الشرح:

من خلال الشكل الأول يكمن الفرق ما بين الميزانيتين في أن "عناصر أصول ميزانية scf ترتب حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى نحو الأسفل، وترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل"[1]. أما عناصر أصول ميزانية PCB فترتب حسب درجة السيولة المتناقصة، وترتب مختلف عناصر خصومها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة.

من خلال الشكل الثاني يكمن الفرق ما بين الميزانيتين في أنه وضمن ميزانية scf تصنف التثبيتات ضمن المجموعة2 وفي أعلى الميزانية، أما تثبيتات ميزانية PCB فتصنف ضمن المجموعة4 وفي أسفل أصول هذه الميزانية. في حين نجد أن الأموال الخاصة ضمن ميزانية scf فتصف ضمن المجموعة1 وفي أعلى الخصوم، في حين نجد أنه ووفقاً لميزانية PCB تصنف الأموال الخاصة ضمن المجموعة5 وفي أسفل خصوم الميزانية.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. **التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)**. الطبعة الأولى. عمان_الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص29.

خلاصة المحور الأول:

تمهيداً لدراسة الجانب النظري والتطبيقي لمحاسبة البنوك في البنك التجاري الجزائري، تطرقنا من خلال هذا المحور إلى تحديد مفهوم الجهاز المصرفي، والذي يشمل كامل النشاطات التي يمارس فيها العمليات البنكية، خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي ،حيث يمثل مجموعة البنوك العاملة في البلاد و يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية و تنظيم وتسهيل العمليات المصرفية. وتطرقنا في هذا الإطار إلى أهم مكونات هذا الجهاز،ألا وهما البنوك التجارية والبنك المركزي، حيث تعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، و بعبارة أخرى إذ لم توجد في النظام المصرفي بنوك تجارية فلا يمكن القول بان هناك نظاما مصرفيا حقا، و مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم الآن، أصبحت البنوك التجارية تقدم خدمات أكثر مما كانت تقدمه من قبل، في حين أن البنك المركزي يعد العمود الفقري لاقتصاد الدولة، ويطلق عليه بنك البنوك أو بنك الحكومة، حيث يقوم بالعديد من المهام والوظائف. وتناولنا أيضاً من خلال هذا المحور التعريف بأهم مكونات الجهاز المصرفي الجزائري. وتطرقنا أيضاً في نقطة موالية إلى مفاهيم متعلقة بمحاسبة البنوك، والتي هي جزء لا يتجزأ من المحاسبة الخاصة، من خلالها يتم التعرف على التسجيلات المحاسبية للعمليات التي يقوم بها البنك التجاري، كما وتطرقنا إلى ميزانية البنك التجاري، من حيث التعريف ومكوناتها في القانون الجزائري، وذلك على اعتبار أننا في المحاور القادمة سنعتمد على المخطط المحاسبي البنكي الجزائري لسنة 2009 في تسجيل مختلف العمليات التي يقوم بها البنك التجاري الجزائري.

المحور الثاني:الإيداع والسحب النقدي

المحور الثاني:
الإيداع والسحب النقدي

تمهيد:

الودائع هي واحدة من أهم أنشطة الوساطة المالية، وهي واحدة أيضاً من العمليات التي يمكن إجراؤها على الحسابات المفتوحة لفائدة الأفراد. حيث وفي هذا الإطار السابق يرغب الأفراد أحياناً، لاعتبارات مختلفة، في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم، ويبحثون على أحسن الصيغ للحفاظ عليها. وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف. وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحياناً أشكالا أخرى[1]. ومن جهة أخرى، هناك من ذكر أن الوديعة تعبر بمختلف أشكالها، عن مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع، فينشئ وديعة تحت الطلب أو لأجل محددة اتفاقاً، ويترتب عليه من ناحية البنك الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع، أو لأمره لدى الطلب أو بعد أجل على اختلاف الشكل الذي يتم الاتفاق عليه للوديعة بين البنك والعميل[2]. وتصنف الوديعة إلى ثلاث مكونات رئيسية وهي: الحسابات الجارية، حسابات التوفير ولأجل. لذلك وانطلاقاً مما سبق ارتأينا من خلال هذا المحور من البحث التطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع في هذه الحسابات الأخيرة وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، وذلك من خلال الأقسام التالية: القسم الأول سنتعرض من خلاله إلى المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في الحسابات الجارية، أما في القسمين الثاني والثالث على الترتيب سيتم التطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في حسابات التوفير والحسابات لأجل، ومن ثم التطرق إلى مجموعة من التمارين التي تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية في هذا الصدد.

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر. **"التمويل في البنوك الإسلامية عوائده وضوابطه"**. مجلة دراسات اقتصادية. جويلية 2012، العدد20، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ص11.

أولا: المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في الحسابات الجارية

يحتاج الأشخاص (طبيعيين كانوا أو اعتباريين) إلى ربط علاقات مع البنوك، من أجل الاحتفاظ بأموالهم لديها في ودائع إذا كان لديهم فائض في التمويل، أو الاستفادة من التسهيلات البنكية في شكل قروض مثلا (إذا كانت لديهم حاجة إلى التمويل)، وتتجسد هذه العلاقة في قيام شخص معين بفتح حساب في البنك الذي يختاره، ويعتبر الحساب مفتوحا بإعطاء رقم تسلسلي يرمز إلى صاحب الحساب، ويدل على قيام العلاقة بين هذا الأخير والبنك، وبمجرد فتح الحساب يقبل الطرفان على إجراء العمليات المالية بينهما بواسطة هذا الحساب[1]. وعلى هذا، يمكن تعريف الحساب على أنه: "وسيلة محاسبية من خلالها يتم تسجيل مختلف العمليات التي تتم بين البنك وزبونه، بحيث أن الودائع ممكن أن تأخذ شكل حسابات الإطلاع، الحسابات لأجل أو حسابات التوفير[2]. والحساب هو رمز شخصي، لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه، أو بالأمر منه، ويتجسد هذا الأمر في الإمضاء على وثيقة السحب المتمثلة في الشيك، ومن جهة أخرى، يعطي فتح الحساب الحق لصاحبه الاستفادة من دفتر شيكات يستعملها في عمليات السحب، أو من دفتر خاص تسجل فيه كل عمليات الإيداع والسحب، وذلك حسب نوع الحساب وطبيعته[3]. ويمكن أن نضيف إلى ما سبق القول أن الحساب يمكن أن يلعب الأدوار الأساسية التالية: *فالحساب أولا هو عبارة عن وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات سواء كانت قرض (الحساب مدين)، أو دين على البنك (الحساب دائن)، *والحساب ثانيا هو أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب، فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب، والودائع تسجل فيه[4]. وفيمايلي سيتم تعريف الحسابات الجارية المدينة والحسابات الجارية الدائنة، والتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي لكل منها حسب PCB الجزائري.

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] Dov Ogien**. comptabilité et audit bancaire**, 4e édition, Paris: DUNOD Edition, 2014, P161.

[3] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[4] **نفس المرجع السابق+ نفس الصفحة.**

1- الحسابات الجارية الدائنة:

إن الودائع الجارية (تحت الطلب) والتي تعرف -أيضا- بالحسابات الجارية، هناك من عرفها على أنها: "حسابات تسمح لصاحبها بأن يسحب من رصيده منها في أي وقت، من خلال شيكات يحررها لصالح طرف ثالث، أو من خلال السحب المباشر في صورة نقدية وذلك دون إخطار البنك مقدما"[1]. وعرفت أيضاً على أنها: "عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها المستمرة بالزيادة والنقصان، وبأن التشريعات في العديد من الدول تحرم دفع فوائد عليها"[2]. أما بالنسبة للإيداع في الحساب الجاري فإنه يتم بعدة طرق، فقد يتم بدفع مبلغا نقديا في خزينة البنك، أو بأن يقدم المودع شيكات محررة لصالحه أو محولة إليه ليقوم البنك بتحصيل قيمتها وإيداعها بحسابه، وقد يتم الإيداع دون تدخل مباشر من العميل، كأن ترد للبنك حوالات لصالح العميل، أو يقوم البنك بتحصيل كمبيالات أودعها العميل برسم التحصيل، أو تحصيل مستحقات أخرى له مثل كوبونات أوراق مالية أو متحصلات بيع تلك الأوراق، وذلك بناء على تفويض سابق منه، وفي جميع الأحوال يتم إضافة الأموال المحصلة إلى الحساب الجاري للعميل. أما السحب من الودائع الجارية فقد يأخذ صورة مسحوبات نقدية بواسطة العميل ذاته أو من ينوب عنه، أو مسحوبات بشيكات لصالح طرف آخر، كما قد يأخذ السحب صورة تحويلات مباشرة من حساب العميل إلى حساب طرف آخر أو إلى الحساب للعميل في أحد البنوك الأخرى التي يتعامل معها، كذلك قد يتم السحب بناء على تفويض سابق من العميل لسداد بعض الفواتير أو لشراء أوراق مالية أو لسداد كمبيالات، أو لسداد قيمة المرتبات الشهرية للعاملين لديه، كذلك قد يتم السحب من حساب العميل دون إذن منه وذلك في حالة الحقوق الثابتة للبنك ومن أمثلتها العمولات عن خدمات قدمها البنك، ومصاريف خدمة الحساب، وما شابه ذلك[3]. وتنقسم الحسابات الجارية إلى حسابات

---

[1] محمود يونس. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية-اختيار محفظة الأوراق المالية، سعر الفائدة في سوق النقود، سعر الفائدة في أسواق السندات، البنوك التجارية، السياسات النقدية-**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013، ص225.

[2] منير إبراهيم هندي. **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات-**. الطبعة الثالثة. مصر: المكتب العربي الحديث، 2010، ص147.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص148.

جارية دائنة وحسابات جارية مدينة. حيث وفي هذا الإطار السابق سنتطرق من خلال مايلي أولا إلى الحسابات الجارية الدائنة، من حيث التعريف وكذا التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع النقدي والسحب النقدي على مستوى هذه الحسابات وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1.1. مفهوم الحسابات الجارية الدائنة (حسابات الشيكات):

وهي تلك الحسابات التي تتم فيها العمليات المالية للزبون بدون قيود أو شروط، فلا وقت يفرض عند السحب، ولا إشعار مسبق يطلب من أجل ذلك، فهذا الحساب هو أصلا حساب بدون أجل، يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أية لحظة يريدها وبدون أي عراقيل من طرف البنك، وهي حسابات تفتح لفائدة الأشخاص الطبيعيين من أجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية، ومن خصائصه الأساسية أن يكون دائماً دائناً، وهذا يعني أنه لا يمكن السحب على هذا الحساب إلا في حدود الرصيد الموجود فيه[1]، كما لا يتحصل صاحب هذا الحساب على فوائد، وتتم تغذية هذه الحسابات بعدة وسائل، مثل: الإيداع النقدي، الإيداع بشيكات...الخ.

2.1. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات الجارية الدائنة:

وفيمايلي بيان لعمليات الإيداع والسحب النقدي في هذه الحسابات الأخير، وكيفية تسجيل قيودها في يومية البنك التجاري وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

أ- الإيداع النقدي:

يقوم العميل الذي يرغب بإيداع نقود في حسابه الجاري بتنظيم قسيمة إيداع بنسختين موضحاً عليها مجموعة بيانات منها المبلغ المراد إيداعه واسم المودع ورقم حسابه الجاري...الخ ويسلمها إلى كاتب الصندوق الذي يتولى بدوره قيد المبلغ المطلوب إيداعه في دفتر الصندوق الذي يحتوي على نفس بيانات قسيمة الإيداع، ثم ترسل ورقتي الإيداع إلى أمين الصندوق لتسجيل العملية في دفتر يومية الصندوق (جانب المقبوضات) الموجودة لديه، ثم ترسل المستندات إلى قسم الحسابات الجارية، حيث يتم التسجيل في بطاقة الحساب الجاري للعميل ثم في يومية الحسابات الجارية، وفي نهاية اليوم يقوم الموظف المختص في شعبة الحسابات الجارية بتنظيم جدول (ملحق) بمقبوضات الصندوق عن جملة الإيداع النقدي خلال اليوم، ويرسل للتدقيق ثم إلى شعبة المحاسبة للتسجيل في دفتر اليومية العامة[1]. ويكون القيد بدفتر اليومية كمايلي:

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

10		الصندوق	×××	
	22011	حسابات الشيكات		×××

ب- السحب النقدي:

يكون السحب النقدي من الحساب الجاري للعميل سواء كان دائناً أو مديناً، عندما يقوم العميل بسحب مبلغ معين من المال نقداً،حيث عليه تحرير شيكاً لأمره، وتمر عملية السحب بعدة إجراءات بنكية بحسب التعليمات، منها التحقق من صحة الشيك المسحوب من حيث التوقيع والمبلغ وهوية المستفيد وتوفر الرصيد الكافي لسحب المبلغ المطلوب[2]. ويتبين قيد السحب النقدي من الحسابات الجارية الدائنة كمايلي:

22011		حسابات الشيكات	×××	
	10	الصندوق		×××

2- الحسابات الجارية المدينة:

الحسابات الجارية المدينة لها نفس خصائص الحسابات الجارية الدائنة (حسابات الشيكات أو الصكوك)، ولكنها تفتح لصالح التجار، رجال الأعمال، زراعيين والأشخاص المعنويين، من أجل تلبية احتياجاتهم ذات الطابع التجاري والمالي (لاستعماله في عملياتهم المهنية)، وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين. ومن خلال مايلي سنتطرق إلى الحسابات الجارية المدينة، من حيث التعريف وكذا التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع النقدي والسحب النقدي على مستوى هذه الحسابات وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

---

[1] إبراهيم نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى. **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص60.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص65_66.

1.2. مفهوم الحسابات الجارية المدينة:

وهي الحسابات التي يمكن لأصحابها السحب منها بمبالغ أكثر من المبالغ المودعة فيها ويقتصر استعمال هذه الحسابات على الأشخاص الذين يقرر المصرف منحهم التسهيلات[1]. وبتعبير أوضح هناك من ذكر أنه من الخصائص الأساسية لهذه الحسابات إمكانية أن تكون مدينة، تبعاً للتدفقات المالية لأصحاب هذه الحسابات، وهذا يعني أن البنك يسمح لهم بالسحب على هذه الحسابات حتى ولو لم يكن بها أي رصيد. كما ويتم تمويل هذه الحسابات عن طريق ودائع نقدية، الأوراق التجارية، الشيكات. وأصحاب الحسابات الجارية لا يمكنهم الاستفادة من فوائد، وهم لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك، نظراً للطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض، ولا شيء يمنعه من ذلك، سوى ما يتوقعه من عمليات السحب.

وبناءاً على ما سبق يمكن أن يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: **ما أساس التفرقة ما بين الحسابين السابقين؟ (الحساب الجاري الدائن والحساب الجاري المدين)**. "لعل الإجابة نجدها في مدى السحب المسموح به على كل حساب، ففي حالة حساب الشيك، القاعدة هي أن يكون الحساب دوما دائنا، بينما في الحساب الجاري، ونظراً لطبيعة العمليات التجارية وعمليات التسوية المالية التابعة لها، فإن هذا الحساب يشهد حركة مستمرة، تفوق في العادة الحركات المسجلة على مستوى حسابات الشيك، ويمكن أن يستفيد أصحابها من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك، وخاصة في ظل الضمانات التي تقدمها طبيعة الحركة المستمرة لهذا الحساب، في الواقع هذه هي القاعدة العامة للتفرقة بين الحسابين"[2].

ملاحظة:

إذا ذكرت حسابات جارية من دون تمييز فإنه يقصد بها الحسابات الجارية المدينة،أما الحسابات الجارية الدائنة (حسابات الشيكات) فلابد من تمييزها صراحة.

[1] مصرف الرافدين.**الحساب الجاري**[على الخط].متاح على: <**www.rafidain-bank.gov.iq**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/09/09).

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17_18.

2.2. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات الجارية المدينة:

وفيمايلي بيان لعمليات الإيداع والسحب النقدي في هذه الحسابات الأخير، وكيفية تسجيل قيودها في يومية البنك التجاري وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

أ- الإيداع النقدي:

عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجارية المدينة يكون القيد في اليومية كمايلي:

10		**الصندوق**	×××	
	22012	**الحسابات الجارية**		×××

ب- السحب النقدي:

ويكون قيد السحب النقدي من الحسابات الجارية المدينة كمايلي:

22012		**الحسابات الجارية**	×××	
	10	**الصندوق**		×××

ملاحظة:

العمولة البنكية (إيراد بالنسبة للبنك): تظهر في كل الخدمات التي يؤديها البنك لزبونه، وهي متعلقة بالنشاط البنكي المحظ، بحيث تفرض على عمليات (الإيداع، السحب، التحويل)، بحيث يقوم البنك في نهاية كل فترة بتحميل العملاء قيمة العمولات المستحقة، وعليه يكون القيد كمايلي:

220		**حسابات الزبائن**	×××	
	7029	**العمولات**		×××

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي في حسابات التوفير والحسابات لأجل

في حسابات التوفير ولأجل نجد أنه، تحقق الأموال المودعة في هذه الحسابات فوائد للمودعين، في حين يختلف حساب التوفير عن حساب الأجل أو الودائع الزمنية، في أن البنوك لا تلزم المودع في حسابات التوفير بالتقيد بفترة زمنية أو أجل محدد قبل السحب منها، رغم أنه يحق للبنوك في الكثير من الدول أن تمارس هذا الحق، أما بالنسبة للودائع التي يرتبط فيها حق المودع في الحصول على فوائد بالاحتفاظ بودائعه لفترة زمنية محددة، فإنها تعرف بالحسابات لأجل أو الودائع الزمنية[1]. ومن خلال ما سيأتي ذكره، سيتم التطرق إلى تعريف حسابات التوفير والحسابات لأجل، والتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي لكل منها حسب PCB الجزائري.

1- حسابات التوفير:

ومن خلال مايلي سنتطرق إلى حسابات التوفير، من حيث التعريف وكذا التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع النقدي والسحب النقدي على مستوى هذه الحسابات وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1.1. مفهوم حسابات التوفير:

هي حسابات مصرفية تسمح للعميل تحريكها في أي وقتٍ سحباً وإيداعاً ولا تخضع لمدة محددة، كما تمنح العميل وسيلة آمنة لحفظ أمواله وتقدم هذه الحسابات هامش ربح على الرصيد المودع فيها[2]. حيث تمثل هذه الحسابات اتفاق بين البنك والعميل، يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، هذا ويحمل صاحب هذا الحساب دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، والفائدة المستحقة، والرصيد[3]. وحسب المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، نجد أن رقم حسابات التوفير هو: 223، ويتفرع هذا الحساب إلى حسابين هما:*ح/2230حساب التوفير الدفتري، * ح/2231حساب التوفير السكني، وسنقوم

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[2] **ما الفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير**[على الخط].متاح على:<**www.samacares.sa**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/09/17).

[3] منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

بشرحهما من خلال مايلي:

أ- ح/2230حساب التوفير الدفتري:

هذا الحساب خاص بأشخاص طبيعيين، ولا يتطلب استعمال الشيكات أثناء العمليات القائمة بين البنك وزبونه، وعلى هذا الأساس فإن كل عمليات السحب والإيداع تسجل وجوبا في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فتحه، مقابل حصوله على فوائد محددة.

ب- ح/2231حساب التوفير السكني:

وهو يشبه الحساب السابق، لكن يتميز عنه بأنه يعطي صاحبه عند تحقق بعض الشروط، حق الحصول على قرض من نفس البنك، بقصد بناء، تحسين، ترميم، توسيع مسكني.

2.1. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في حسابات التوفير:

وفيمايلي بيان لعمليات الإيداع والسحب النقدي في هذه الحسابات الأخير، وكيفية تسجيل قيودها في يومية البنك التجاري وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

أ- الإيداع النقدي:

ويتم تثبيت القيد التالي في يومية البنك في حالة إيداع مبلغ نقدي في حسابات التوفير:

10		**الصندوق**	×××	
	223	**حسابات التوفير**		×××

*__*ملاحظة:*__ إن كل من عمليتي الإيداع والسحب في حسابات التوفير، لا تتم إلا نقداً.

ب- السحب النقدي:

بما أن حسابات التوفير تنتج فوائد، فلا بد أولا من تسجيل القيد الخاص بالفوائد، ومن ثم تسجيل قيد السحب النقدي أو الإرجاع.

- قيد الفوائد: والمتمثل في:

602		فوائد	×××	
	2237	ديون مرتبطة		×××
	341	دائنون آخرون		×××

حيث أن:

ح/602: يسجل الفوائد الإجمالية.

ح/341: يسجل الضريبة على الفائدة البنكية، والتي يحسبها البنك على أساس معدل الضريبة على الفائدة البنكية، المحدد في قانون المالية الجزائري، والذي من الممكن أن يتغير من قانون مالية إلى آخر، أو يبقى هو نفسه من سنة إلى أخرى، وبالتالي، وبمجرد وجود فائدة بنكية، يحصل عليها العميل، يحسب عليها البنك ضريبة، يقتطعها عند المصدر، ويوجهها إلى المصلحة الضرائب، أي بمعنى أنه يلعب دور الوسيط بين العميل ومصلحة الضرائب.

ح/2237: يسجل في هذا الحساب الفائدة الصافية، التي يتحصل عليها الزبون، والتي هي عبارة عن الفرق ما بين الفائدة الإجمالية والضريبة على الفائدة البنكية.

– في حالة السحب النقدي أو الإرجاع: ويتم تثبيت القيد التالي في يومية البنك في حالة سحب المبلغ النقدي والفوائد في حسابات التوفير:

223		حسابات التوفير	×××	
2237		ديون مرتبطة	×××	
	10	الصندوق		×××

مثال:

أودع شخص في حساب التوفير الدفتري مبلغ 10000دج نقداً، الفوائد6%، وسيسحب هذه الوديعة بعد 25يوم، نسبة الضرائب 10% (IRG) .

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

الحل:

أولا: **يعرف التسجيل أدناه بالقيد المحاسبي وهو يتكون من العناصر التالية:**

* تاريخ العملية ويسجل في وسط القيد.

* الحساب المدين (ويكون على اليمين)، والحساب الدائن (ويكون على اليسار)، لاحظ أنهما ليسا في نفس الخط أو المستوى.

* مبلغ العملية: على اليمين المبالغ المدينة وعلى اليسار المبالغ الدائنة.

* شرح العملية أو بيانها.

* إضافة إلى العناصر أعلاه، يذكر القيد أيضاً أرقام الحسابات التي مستها العملية.

ثانيا: **التسجيل المحاسبي في يومية البنك:**

10		الصندوق	10000	
	2230	حساب التوفير الدفتري		10000
		إيداع نقدي		
		بعد 25يوم		
602		فوائد مدفوعة على حسابات الزبائن	41.66	
	2237	ديون مرتبطة		37.5
	341	دائنون آخرون		4.16
		قيد الفوائد		
2230		حساب التوفير الدفتري	10000	
2237		ديون مرتبطة	37.5	
	10	الصندوق		10037.5
		قيد الإرجاع		

$$I=C\times T\times N$$

$$I=10000\times 6\%\times 25/360=41.66\ DA$$

الضرائب=41.66×10%=4.16دج

الفائدة الصافية=41.66- 4.16=37.5دج

2- الحسابات لأجل:

إن الودائع لأجل تختلف عن النوع السابق (ودائع تحت الطلب)، حيث تتجمد لمدة معينة مقابل فوائد لأصحابها، هذا ما يجعلهم لا يستطيعون استعمالها إلا عند حلول ميعاد استردادها، إضافة إلى الفوائد المتحصل عليها من خلال تجميدها. كل الزبائن مهما كان نوعهم وطبيعتهم لهم الحق في تجميد أموالهم في البنك لمدة على الأقل لا تقل عن شهر، على أن تكون قيمة الوديعة لا تقل عن مبلغ معين يحدده البنك المركزي، إضافة إلى ذلك فإن معدل الفائدة يحدد مسبقاً، أي عند قيد الوديعة حسب المبلغ المودع والوقت. ومن خلال مايلي سنتطرق إلى الحسابات لأجل، من حيث التعريف وكذا التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع النقدي والسحب النقدي على مستوى هذه الحسابات وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1.2. مفهوم الحسابات لأجل:

إن الحساب لأجل يتطلب بعض الشروط والقيود عند استعماله، فالأموال تودع في هذه الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقاً، ولا يمكن لصاحبه التصرف فيها متى شاء، بل لا يمكن أن تسحب إلا بعد انقضاء هذه المدة[1]. وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع[2]. وحسب المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، نجد أن رقم الحسابات لأجل هو:224.

2.2. التسجيل المحاسبي لعمليات الإيداع والسحب النقدي في الحسابات لأجل:

وفيمايلي بيان لعمليات الإيداع والسحب النقدي في هذه الحسابات الأخير، وكيفية تسجيل قيودها في يومية البنك التجاري وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

أ- الإيداع النقدي:

ويتم تثبيت القيد التالي في يومية البنك في حالة إيداع مبلغ نقدي في الحسابات لأجل:

10		**الصندوق**	×××	
	224	**الحسابات الدائنة لأجل**		×××

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف. **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية- السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية-**. مصر: الدار الجامعية، 2004/2003، ص122.

ب- السحب النقدي:

بما أن الحسابات لأجل هي الأخرى تنتج فوائد، فلا بد أولا من تسجيل القيد الخاص بالفوائد، ومن ثم تسجيل قيد السحب النقدي أو الإرجاع.

– قيد الفوائد: والمتمثل في:

602		**فوائد**	×××	
	2247	**ديون مرتبطة**		×××
	341	**دائنون آخرون**		×××

– في حالة السحب النقدي أو الإرجاع: ويتم تثبيت القيد التالي في يومية البنك في حالة سحب المبلغ النقدي والفوائد في الحسابات لأجل:

224		**الحسابات الدائنة لأجل**	×××	
2247		**ديون مرتبطة**	×××	
	10	**الصندوق**		×××

مثال:

أراد أحد زبائن البنك تجميد مبلغ 500000دج في حساب لأجل لمدة 6 أشهر، بمعدل فائدة 8 %، نسبة الضرائب 10% (IRG).

المطلوب: سجل هذه العملية عند فتح الحساب وعند تاريخ الاستحقاق؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك:

10		**الصندوق**	**500000**	
	224	**حسابات دائنة لأجل**		**500000**
		فتح حساب لأجل		
		بعد 6أشهر		
602		**فوائد مدفوعة على حسابات الزبائن**	**20000**	
	2247	**ديون مرتبطة**		**18000**
	341	**دائنون آخرون**		**2000**
224		**قيد الفوائد**		
2247		**حسابات دائنة لأجل**	**500000**	

		ديون مرتبطة	18000	
	10	الصندوق		518000
		قيد الإرجاع		

$$I=C\times T\times N$$

$$I=500000\times 8\%\times 6/12=20000DA$$

الضرائب=20000×10%=2000دج

الفائدة الصافية=20000- 2000=18000دج

ملاحظة: الفوائد على الوديعة لأجل والمتحملة من قبل البنك، تخضع إلى ضرائب عند تاريخ استحقاقها، هذه الضرائب التي يقتطعها البنك عند المصدر ويدفعها إلى مصلحة الضرائب.

تـــمـارين

التمرين الأول:

سجل العمليات التالية في يومية البنك:

1- كان الرصيد الافتتاحي لحسابات أحد الزبائن دائنا بمبلغ 15000دج، فقام يوم 2011/02/5 بسحب مبلغ 10000دج، في حين دفع زبون آخر مبلغ 5000دج في حسابه الخاص بالبنك، الذي كان يحتوي على مبلغ 8000دج.

2- قام الزبون أحمد بتحويل مبلغ من رصيده إلى حساب الزبون علي المفتوح بنفس البنك، قدر المبلغ بـ 4000دج، وذلك يوم2011/02/13.

3- أودع شخص لدى بنكه مبلغ 150000دج في حساب التوفير الدفتري يوم 2011/05/2 بفائدة بسيطة سنوية 8%.

4- قام أحد الزبائن بتجميد وديعة لأجل بمبلغ 40000دج، الاكتتاب 20% نقداً والباقي عن طريق التحويل من حسابه الجاري، الفوائد 8%، المدة 6 أشهر.

الحل: **التسجيل المحاسبي في يومية البنك:**

		العملية1		
	10000	حساب جاري الزبون		22012
10000		الصندوق	10	
		عملية سحب		
		العملية2		
	5000	الصندوق		10
5000		حساب جاري الزبون	22012	
		عملية إيداع		
		العملية3		
	4000	حساب جاري الزبون أحمد		22012
4000		حساب جاري الزبون علي	22012	
		عملية تحويل		
		العملية4		
	150000	الصندوق		10
150000		حساب التوفير الدفتري	2230	
		إيداع أموال في حساب التوفير الدفتري		
		العملية5		
	8000	الصندوق 20%		10
	32000	ح ج زبون 80%		22012
40000		ح الدائنة لأجل	224	
		الإيداع في الحساب لأجل		
	1600	فوائد		602
1440		ديون مرتبطة	2247	
160		دائنون آخرون	341	
		قيد الفوائد		
	40000	ح الدائنة لأجل		224
	1440	ديون مرتبطة		2247
41440		الصندوق	10	
		قيد الإرجاع		

ملاحظة:

– بالنسبة للعملية الأخيرة في التمرين أعلاه، تجدر الإشارة إلى أنه في حال ما إذا تم في نص التمرين تحديد الطريقة، التي من خلالها تتم عملية الاكتتاب والإرجاع بالنسبة لـ ح/224، فلابد من التقيد بذلك، أما وفي حال لم يرد أي توضيح بخصوص عملية الاكتتاب والإرجاع في الحساب أعلاه، فدائما نستخدم ح/10.

– بالنسبة للفائدة البنكية، إذا وجدت في نص التمرين، ولم يحدد معدل الضريبة، فلابد دائماً من احتساب معدل الضريبة على الفائدة البنكية، بطبيعة الحال، كما ذكرنا أعلاه المحدد في القانون المالية الجزائري.

التمرين الثاني:

قام أحد الزبائن **بإ**يداع وديعة لأجل بمبلغ 200000دج يوم 2014/11/15 ولمدة 3 أشهر، بمعدل فائدة بسيطة 6%، علما أن البنك يحسب الفوائد شهريا.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

الحل: **التسجيل المحاسبي في يومية البنك:**

		2014/11/15		
10		**الصندوق**	**200000**	
	224	**ح الدائنة لأجل**		**200000**
		إيداع وديعة لأجل		
		2014/11/30		
602		**فوائد**	**500**	
	2247	**ديون مرتبطة**		**450**
	341	**دائنون آخرون**		**50**
		قيد الفوائد لمدة 15يوم		
		2014/12/31		
602		**فوائد**	**1000**	
	2247	**ديون مرتبطة**		**900**
	341	**دائنون آخرون**		**100**
		قيد الفوائد لمدة 30يوم		

		2015/01/31		
602		فوائد	1000	
	2247	ديون مرتبطة		900
	341	دائنون آخرون		100
		قيد الفوائد لمدة 30يوم		
		2015/02/15		
602		فوائد	500	
	2247	ديون مرتبطة		450
	341	دائنون آخرون		50
		قيد الفوائد لمدة 15يوم		
224		ح الدائنة لأجل	200000	
2247		ديون مرتبطة	2700	
	10	الصندوق		202700
		قيد الإرجاع		

شرح العملية:

أ

_ فائدة 15 يوم= 200000×6%×360/15=500دج

–الضرائب=500×10%=50دج

الفائدة الصافية=500 50=450دج

ب

_ فائدة 30 يوم= 200000×6%×360/30=1000دج

–الضرائب=1000×10%=100دج

الفائدة الصافية=1000 100=900دج

التمرين الثالث:

بلغت ودائع لأجل 5000000دج من بينها 3000000دج سددت نقدا والباقي عن طريق تحويلات من حسابات جارية، الفوائد 8%، تاريخ الاستحقاق 4 أشهر ابتداء من N/12/1 .

المطلوب: إجراء القيود اللازمة لدى البنك؟

الحل: إجراء القيود اللازمة لدى البنك:

10		الصندوق	3000000	
22012		ح ج زبون	2000000	
	224	ح الدائنة لأجل		5000000
		قيد الاكتتاب		
		N/12/31		
602		فوائد مدفوعة على حسابات الزبائن	33333	
	2247	ديون مرتبطة		29999.7
	341	دائنون آخرون		3333.3
		قيد الفوائد لشهر ديسمبر		
		N+1/03/31		
602		فوائد مدفوعة على حسابات الزبائن	100000	
	2247	ديون مرتبطة		90000
	341	دائنون آخرون		10000
		قيد الفوائد لـ 3 أشهر الأولى لسنة N+1		
224		ح الدائنة لأجل	5000000	
2247		ديون مرتبطة	119999.7	
	10	الصندوق		5119999.7
		قيد الإرجاع		

شرح العملية:

نحسب الفائدة لشهر ديسمبر من السنة N، والفائدة لـ 3 أشهر الأولى **لسنة N+1**، وذلك أخذاً بمبدأ استقلالية الدورات(تحمل كل دورة بأعبائها ونواتجها فقط وبصفة دائمة)، لذلك قمنا بحساب مايلي:

$$I_{12=5000000\times8/100\times1/12=33333}$$

$$IRG=33333\times10\%=3333.3$$

$$I_{1,2,3=5000000\times8/100\times3/12=100000}$$

$$IRG=100000\times10\%=10000$$

خلاصة المحور الثاني:

تناولنا من خلال هذا المحور الحسابات الجارية الدائنة، والتي هي عبارة عن ودائع يودعها الزبائن الطبيعيين في بنوكهم، لأجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية، حيث أن هذه الحسابات يمكن للزبون أن يسحب منها المبالغ في حدود أرصدتها النقدية فقط، وتطرقنا أيضاً إلى الحسابات الجارية المدينة، والتي هي عبارة عن حسابات تفتح لصالح التجار ورجال الأعمال...لأجل القيام بعملياتهم المالية المهنية، حيث أن الميزة التي تميز هذه الحسابات، وهي إمكانية السحب عليها، حتى ولو لم يكن بها أي رصيد، كما وتناولنا من خلال هذا المحور المعالجة المحاسبية لعمليتي السحب والإيداع النقدي على الحسابات الأخيرة، وذلك حسب المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، ودعمنا مختلف التسجيلات المحاسبية بمجموعة من الأمثلة والتمارين التي تشرح هذه التسجيلات الأخيرة.كما وتطرقنا أيضاً من خلال هذا المحور إلى الجانب النظري لحسابي التوفير ولأجل، وذكرنا أن حساب التوفير يتميز بخصائص الوديعة تحت الطلب، بمعنى أنه يمكن لصاحبه أن يسحب منه ودون إشعار مسبق، وفي نفس الوقت يتحصل صاحب هذا الحساب على فوائد، في حين أن الحساب لأجل يختلف عن الحساب السابق، حيث يقوم صاحبه بتجميد الوديعة لمدة زمنية معينة لدى البنك، ولا يمكنه سحبها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها ما بين الزبون وبنكه، وفي مقابل ذلك، يتحصل صاحب هذه الوديعة على فوائد، أيضا تناولنا من خلال هذا المحور التسجيل المحاسبي لعمليتي الإيداع والسحب النقدي لهذه الحسابات الأخيرة وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، واعتمدنا على جملة من الأمثلة والتمارين، التي تشرح مختلف الحسابات المستعملة في هذا الصدد وتبين قواعد مسكها.

المحور الثالث:أذونات الصندوق

المحور الثالث:
أذونات الصندوق

تمهيد:

عندما يتوقع البنك التجاري أنه في فترة معينة (مثلا:فترة مناسبات)، أنه ستكون هنالك عمليات سحب كثيرة للودائع من قبل الزبائن، وهو في نفس الوقت بحاجة إلى سيولة لمواجهة طلبات السحب المحتملة، هنا في هذه الحالة يلجأ البنك إلى استدانة أو اقتراض أموال من الجمهور، وذلك لأجل قصير، مقابل الحصول على فائدة، ومقابل ذلك، تقوم الهيئة المقترضة (البنك) بإصدار وثائق تعترف فيها بهذا الدين، هذه الوثائق هي أذونات الصندوق **Bons de Caisse**، والتي هي عبارة "عن التزام مكتوب من طرف هذا البنك بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق، وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند. ومدة سند الصندوق، لا يمكن أن تتجاوز في أقصى الحدود اثنتا عشر شهراً، ويمكن لحامله قبل انقضاء هذه المدة أن يقدمه إلى البنك للخصم، إذا احتاج إلى سيولة قبل تاريخ الاستحقاق، وفضلاً عن كل هذه الخصائص فهو يمثل وديعة لصاحبها في البنك، على الرغم من أن إحداثه في أول الأمر كان بغرض القرض"[1]. لذلك وانطلاقاً مما سبق ارتأينا من خلال هذا المحور الثالث التطرق إلى قسمين نتناول من خلالهما المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المؤجلة، وكذا المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المعجلة، وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، ومن ثم التطرق إلى مجموعة من التمارين التي تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية في هذا الصدد.

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص35_36.

أولا: المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المؤجلة

أذونات الصندوق، والتي رقمها في المخطط المحاسبي البنكي الجزائري ح/225، هي وسيلة لتمويل البنك لمدة أقل من سنة، وتمثل أذونات الصندوق دين على عاتق البنك نحو حاملها، مع تحمل البنك للفوائد الناتجة عنها، سواء كانت هذه الفوائد مسددة عند تاريخ الاستحقاق، أي محسوبة فيما بعد (فوائد مؤجلة)، أو كانت هذه الفوائد مسددة مسبقا (فوائد معجلة)، وتخضع هذه الفوائد في كلتا الحالتين إلى ضريبة عند تسديدها فعلا. بحيث وفي هذا الإطار السابق فائدة الأذونات المحررة باسم حاملها تخضع إلى ضريبة بمعدل 10%، أما فيما يخص فائدة الأذونات المجهولة الاسم تخضع إلى ضريبة بمعدل 50%، لماذا؟، لأن هذه الأموال التي يتم توظيفها لدى البنك من دون معرفة صاحبها تدخل في مجال تبيض أو غسيل الأموال. ومن خلال مايلي سنتطرق إلى المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المؤجلة، وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1- أذونات الصندوق ذات الفوائد المحسوبة فيما بعد:

يكون التسجيل المحاسبي الخاص بهذا النوع من الأذونات من خلال مرحلتين محاسبيتين، والمتمثلتين فيمايلي:

1.1.عند الاكتتاب: التسجيل المحاسبي الخاص بهذه المرحلة في يومية البنك، يكون على النحو التالي:

10 **أو22012**		**الصندوق** **الحسابات الجارية**	××× ×××	
	225	**أذونات الصندوق** **قيد الاكتتاب**		×××

2.1.عند ميعاد الاستحقاق: التسجيل المحاسبي الخاص بهذه المرحلة في يومية البنك، يكون كمايلي:

225 **602**		**أذونات الصندوق** **فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن**	××× ×××	
	10 **أو22012**	**الصندوق** **الحسابات الجارية**		××× ×××
	341	**دائنون آخرون** **قيد الاستحقاق**		×××

مثال:

قام أحد الزبائن بالاكتتاب لدى بنكه أذونات الصندوق، مدتها سنة، بمبلغ 300000دج، وبفوائد محسوبة فيما بعد بمعدل 10%، الضرائب المطبقة تقدر بـ 10%.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك (الفوائد المؤجلة):

10		**الصندوق**	**300000**	
225		**أذونات الصندوق**		**300000**
		قيد الاكتتاب		
225		**أذونات الصندوق**	**300000**	
602		**فوائد**	**30000**	
	10	**الصندوق**		**327000**
	341	**دائنون آخرون**		**3000**
		قيد الاستحقاق		

I=300000×10%×1=30000 DA

الضرائب=30000×10%=3000دج

الفائدة الصافية=30000- 3000=27000دج

ح/10=300000+27000=327000دج

ثانيا: المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المعجلة

ومن خلال مايلي سنتطرق إلى المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق ذات الفوائد المعجلة، وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1- أذونات الصندوق ذات الفوائد المحسوبة مسبقا:

يكون التسجيل المحاسبي الخاص بهذا النوع من الأذونات أيضاً من خلال مرحلتين محاسبيتين، والمتمثلتين فيمايلي:

1.1.عند الاكتتاب: التسجيل المحاسبي الخاص بهذه المرحلة في يومية البنك، يكون على النحو التالي:

10		**الصندوق**	×××	
أو22012		**الحسابات الجارية**	×××	
602		**فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن**	×××	
	225	**أذونات الصندوق**		×××
	341	**دائنون آخرون**		×××
		قيد الاكتتاب		

2.1.عند ميعاد الاستحقاق: التسجيل المحاسبي الخاص بهذه المرحلة في يومية البنك، يكون كمايلي:

225		**أذونات الصندوق**	×××	
	10	**الصندوق**		×××
	أو22012	**الحسابات الجارية**		×××
		قيد الاستحقاق		

ملاحظة: ح/225: في كلتا الحالتين السابقتين يظهر دائماً بالقيمة الاسمية.

مثال:

قام أحد الزبائن بالاكتتاب لدى بنكه بتاريخ 2008/03/1 أذونات الصندوق، مدتها 3 أشهر، بقيمة اسمية 20000دج، حيث أن الفوائد محسوبة مسبقا بمعدل 8%، الضرائب بنسبة 10%.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك (الفوائد المعجلة):

10		**الصندوق**	**19640**	
602		**فوائد**	**400**	
	225	**أذونات الصندوق**		**20000**
	341	**دائنون آخرون**		**40**
		قيد الاكتتاب		
225		**أذونات الصندوق**	**20000**	
	10	**الصندوق**		**20000**
		قيد الاستحقاق		

$$I=20000\times8\%\times3/12=400\ DA$$

الضرائب=400×10%=40دج

الفائدة الصافية=400- 40=360دج

ح/10=20000- 360=19640دج

تـــمـارين

التمرين الأول:

سجل العمليات التالية في يومية البنك: تم اكتتاب من طرف الزبائن أذونات الصندوق حسب القائمة التالية:

- 5000 سند بـ 10000دج للسند، تاريخ استحقاقها 3 أشهر بمعدل فائدة سنوية 8%.
- 2000 سند بقيمة اسمية 100000دج لكل سند، تاريخ الاستحقاق 6 أشهر بمعدل فائدة سنوية 10%.
- 500 سند بقيمة اسمية 1000000دج لكل سند، تاريخ الاستحقاق 6 أشهر، فائدة سنوية 12% .

أ_ نفترض أن الفوائد تسدد عند ميعاد الاستحقاق للأذونات.

ب_ نفترض أن الفوائد تسدد عند ميعاد الاكتتاب بقيمة حالية 6 % سنوية.

ج_ نسبة الضرائب 10 %.

الحل: التسجيل المحاسبي في يومية البنك:

		– أ–		
10		الصندوق	50000000	
	225	أذونات الصندوق		50000000
		قيد الاكتتاب للحالة 1		
225		أذونات الصندوق	50000000	
602		فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن	1000000	
	10	الصندوق		50900000
	341	دائنون آخرون		100000
		قيد الاستحقاق للحالة 1		

200000000	200000000	الصندوق		10
		أذونات الصندوق	225	
		قيد الاكتتاب للحالة 2		
	200000000	أذونات الصندوق		225
	10000000	فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن		602
209000000		الصندوق	10	
1000000		دائنون آخرون	341	
		قيد الاستحقاق للحالة 2		
	500000000	الصندوق		10
500000000		أذونات الصندوق	225	
		قيد الاكتتاب للحالة 3		
	500000000	أذونات الصندوق		225
	30000000	فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن		602
527000000		الصندوق	10	
3000000		دائنون آخرون	341	
		قيد الاستحقاق الحالة 3		
		– ب–		
	49113015.8	الصندوق		10
	985538	فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن		602
50000000		أذونات الصندوق	225	
98553.8		دائنون آخرون	341	
		قيد الاكتتاب للحالة 1		
	50000000	أذونات الصندوق		225
50000000		الصندوق	10	
		قيد الاستحقاق للحالة 1		

		الصندوق	191258426	
		فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن	9712860	
200000000	225	أذونات الصندوق		
971286	341	دائنون آخرون		
		قيد الاكتتاب للحالة 2		
		أذونات الصندوق	200000000	
200000000	10	الصندوق		
		قيد الاستحقاق للحالة 2		
		الصندوق	473775278	
		فوائد على قروض ممنوحة من طرف الزبائن	29138580	
500000000	225	أذونات الصندوق		
2913858	341	دائنون آخرون		
		قيد الاكتتاب للحالة 3		
		أذونات الصندوق	500000000	
500000000	10	الصندوق		
		قيد الاستحقاق للحالة 3		

شرح العملية:

الحالة الأولى:

القيمة الاسمية لـ 5000سند= 5000سند×10000دج للسند=50000000دج

الفائدة الاسمية= 50000000×8%×12/3=1000000دج

الضرائب=1000000×10%=100000دج

الفائدة الصافية=900000دج

ح/10=50900000دج

الفائدة الحالية=1000000$(1,06)^{-0,25}$

=1000000×0,985538=985538دج

الضرائب=985538×10%=98553.8دج

الفائدة الصافية=886984.2دج

ح/10= 50000000- 886984.2 =49113015.8دج

الحالة الثانية:

القيمة الاسمية لـ 2000سند= 2000سند×100000دج للسند=200000000دج

الفائدة الاسمية= 200000000×10%×12/6=10000000دج

الضرائب=10000000×10%=1000000دج

الفائدة الصافية=9000000دج

ح/10=209000000دج

الفائدة الحالية=10000000(1,06)$^{-0,5}$

=10000000×0,971286=9712860دج

الضرائب=9712860×10%=971286دج

الفائدة الصافية=8741574دج

ح/10= 200000000- 8741574 =191258426دج

الحالة الثالثة:

القيمة الاسمية لـ 500سند= 500سند×1000000دج للسند=500000000دج

الفائدة الاسمية= 500000000×12%×12/6=30000000دج

الضرائب=30000000×10%=3000000دج

الفائدة الصافية=27000000دج

ح/10=527000000دج

الفائدة الحالية=30000000(1,06)$^{-0,5}$

=30000000×0,971286=29138580دج

الضرائب=29138580×10%=2913858دج

الفائدة الصافية=26224722دج

ح/10= 500000000-26224722 = 473775278دج

التمرين الثاني:

سجل العملية التالية في يومية البنك:

1- تم إصدار من طرف البنك أذونات الصندوق، ميعاد استحقاقها 3 أشهر بمعدل 10% فائدة، عدد الأذونات 10000 ذات قيمة اسمية بـ 1000دج للسند، اكتتاب واستحقاق الزبائن كمايلي: _ 30% نقدا والباقي عن طريق حسابات جارية للزبائن (ذات فوائد محسوبة عند الاكتتاب).

الحل: **تسجيل العملية في يومية البنك:**

10		**الصندوق (30%)**		**2932500**	
22012		**ح ج زبون (70%)**		**6842500**	
602		**فوائد**		**250000**	
	225		**أذونات الصندوق**		**10000000**
	341		**دائنون آخرون**		**25000**
			قيد الاكتتاب		
225		**أذونات الصندوق**		**10000000**	
	10		**الصندوق**		**3000000**
	22012		**ح ج زبون**		**7000000**
			قيد الاستحقاق		

شرح العملية:

القيمة الاسمية لأذونات الصندوق: 10000سند×1000دج للسند=10000000دج

- ميعاد الاستحقاق: 3 أشهر
- معدل الفائدة: 10%

عند تسجيل الأذونات ذات الفوائد المعجلة، في حال لم يعطى معدل التحيين، معنى ذلك أن القيمة الاسمية هي نفسها القيمة الحالية (أي بمعنى أن البنك قد تنازل عن حقه في احتساب الفائدة الحالية، مع العلم أنه سيقوم بتسديد الفائدة الاسمية عند تاريخ الاكتتاب وبالتالي:

$$I=10000000\times10\%\times3/12=250000\ DA$$

الضرائب لم تعطى ولكنها ستحتسب بمعدل 10%

الضرائب=250000×10%=25000دج

خلاصة المحور الثالث:

تطرقنا من خلال هذا المحور الثالث إلى أذونات الصندوق في البنك التجاري، والتي تعتبر هذه الأخيرة وسيلة من وسائل الاستدانة من الجمهور والمتاحة للبنك التجاري، والتي بموجبها يلتزم البنك نحو حاملها بدفع قيمتها عند تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى الفوائد المتحصل عليها، والتي تفرض عليها الضرائب، التي يقتطعها البنك عند المصدر ويوجهها إلى مصلحة الضرائب. حيث وفي هذا الإطار السابق تنقسم الأذونات من حيث الفوائد إلى قسمين: أذونات ذات فوائد مؤجلة وأذونات ذات فوائد معجلة، بحيث أن النوع الأول يلتزم البنك من خلاله بدفع الفوائد عند تاريخ الاستحقاق، في أن النوع الثاني يلتزم من خلاله البنك بدفع الفوائد عند تاريخ الاكتتاب. كما وتطرقنا من خلال هذا المحور إلى المعالجة المحاسبية لأذونات الصندوق تبعاً للتقسيمات المذكورة أعلاه، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي، واعتمدنا في الأخيرة على تمارين تشرح التسجيلات المحاسبية الخاصة بأذونات الصندوق.

المحور الرابع: غرفة المقاصة

المحور الرابع:
غرفة المقاصة

تمهيد:

تتعدد الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالنسبة لعملائها، ومن هذه الخدمات قيامها بتحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى، وتتم عملية إجراءات تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في **"غرفة المقاصة"**، "وهي مكتب في البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك الأعضاء في الغرفة في ساعة محددة في كل يوم عمل، وذلك لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها وتسديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل، وذلك بإشراف مدير غرفة المقاصة وهو أحد موظفي البنك المركزي. وهكذا تؤدي غرفة المقاصة خدمة للبنوك الأعضاء، إذ لولاها لأصبح كل بنك ملزما بمراجعة العديد من البنوك بفروعها المختلفة لصرف الشيكات المسحوبة عليها، فوجود الغرفة يجنب البنوك مشاكل المراجعة والصرف والقبض والنقل، وما يترتب على ذلك من مضيعة للجهد والوقت علاوة على المخاطر المختلفة"[1]. بحيث وفي هذا الإطار السابق تجدر الإشارة إلى أن العديد من البنوك التجارية الجزائرية انتقلت من مفهوم غرفة المقاصة التقليدية إلى غرفة المقاصة الالكترونية، بمعنى أنها أصبحت الآن تقوم "بالمشاركة في شبكات حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرف المقاصة البنكية، ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة"[2]. و من خلال هذا المحور ارتأينا التطرق إلى قسمين نتناول من خلالهما على الترتيب الإطار المفاهيمي لغرفة المقاصة التقليدية، وكذا المعالجة المحاسبية في كل من غرفة المقاصة والبنك المركزي، وكذا تلك المعالجة المحاسبية لنتيجة المقاصة في البنوك التجارية الجزائرية، وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

---

[1] خالد أمين عبد الله. **العمليات المصرفية– الطرق المحاسبية الحديثة–**. عمان– الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998، ص113.

[2] محمد مصطفى السنهوري، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

أولا: غرفة المقاصة (المفهوم، الأهداف، الإجراءات)

وفقا لما يلي سيتم تحديد مفهوم غرفة المقاصة وأهدافها و كذا إجراءات المقاصة.

1- مفهوم غرفة المقاصة:

عرفت غرفة المقاصة على أنها: "مكان يلتقي فيه مندوبي البنوك الأعضاء المشتركين فيها يومياً، حيث يتم تبادل الشيكات المسحوبة بواسطة المندوبين، كما يأخذ كل مندوب بنك الشيكات المسحوبة على بنكه من مندوبي البنوك الأخرى، ويسلم لهم الشيكات المسحوبة لصالحه، ويتم عمل المقاصة بين قيمة تلك الشيكات، بواسطة الحسابات الجارية للبنوك الأعضاء المفتوحة بدفاتر البنك المركزي"[1].

وعرفت هذه الأخيرة أيضاً على أنها: "المكان الذي يتم فيه تبادل الشيكات المقدمة من البنوك التجارية يومياً بواسطة مندوبيها لدى الغرفة، لتصفيتها وتحديد النتيجة النهائية لكل بنك، ويكون هذا المكان في مقر البنك المركزي، وتكون تبعية هذه الغرفة للبنك المركزي في نشأته وتنظيمه وإدارته، ويقوم على إدارة مكتب المقاصة مدير يعين من كبار موظفي البنك المركزي ومجلس يضم ممثلين عن البنوك الأعضاء في المكتب يدعى للاجتماع عند الحاجة"[2].

وذكر في دراسات أخرى أيضاً أنه: "ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك، يقوم البنك المركزي في الدولة بتأسيس "قسم المقاصة" بهدف توفير الجهد والوقت على البنوك، لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها، ويشرف البنك المركزي على "غرفة المقاصة"، التي يلتقي فيها مندوبو البنوك الأعضاء في الغرفة، لتبادل الشيكات وتسوية حساباتها فيما بينهم، وبذلك يجنب البنوك مشاكل المراجعة والصرف، وإرسال الشيكات لتحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها كل منها على حدة"[3].

إذاً وانطلاقاً مما سبق يمكن تعريف غرفة المقاصة على أنها: "**ذلك المكان الموجود في وكالة البنك المركزي على المستوى المحلي، الذي يلتقي فيه يومياً مندوبون يمثلون البنوك الأعضاء في الغرفة لتبادل القيم للتحصيل أو للتسديد، حيث أن القيم التي تكون محل مقاصة هي غالباً الشيكات**

---

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة. **محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية وشركات التأمين-**. عمان- الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص79.

[2] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[3] فؤاد الفسفوس، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

الأوراق التـجارية (السفتجة، سنـد لأمر)، التحويلات ما بين البنوك. حيث في هذه الغرفة يحدد لكل بنك المبلغ النهائي الواجب تحصيله أو تسديده نحو جميع البنوك".

2- أهداف وإجراءات المقاصة:

سنتطرق إلى أهداف وإجراءات المقاصة من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1.2. أهداف المقاصة:

يمكن تلخيص أهداف المقاصة بهدفين رئيسيين هما:[1]

- تمكين البنوك التجارية المرخصة من تنظيم عمليات تبادل الشيكات مثلا وتحديد أرصدتها فيما بينها في مكان واحد هو مكتب المقاصة.
- تحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل هذه في مكان واحد وهو البنك المركزي.

2.2. إجراءات المقاصة:

والمتمثلة في:[2]

- يضع ممثل كل بنك الشيكات المسحوبة على كل بنك في مغلف خاص بذلك البنك المسحوب عليه، مرفقة "بقائمة الإرسالية"، التي تنظم مسبقا قبل الحضور إلى غرفة المقاصة وعلى نسختين، ثم يقوم بوضع كل مغلف من المغلفات التي أعدها في صندوق البنك العائد إليه ذلك المغلف.
- يأخذ ممثل كل بنك المغلفات التي تكون قد تجمعت في الصندوق الخاص بالبنك الذي يمثله.
- يقوم ممثل كل بنك بتدقيق الشيكات التي يحويها كل مغلف ومطابقتها عددا وقيمة مع قائمة الإرسالية الخاصة بها. وبعد التأكد من صحتها يوقع النسخة الثانية ويعيدها إلى ممثل البنك الذي قدمها، ويحتفظ بالنسخة الأولى من القائمة.
- يقوم ممثل كل بنك بعد ذلك باستكمال تعبئة "نماذج التقديم"، وذلك بإدراج مجاميع قيم الشيكات المستلمة من البنوك الأخرى في الخانة الخاصة بها في النموذج، ثم يجمع هذه الخانة، ويقارنها بمجموع خانة الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى، التي يكون قد عبأها مسبقا قبل الحضور إلى غرفة المقاصة ويدون الرصيد. وهذا

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[2] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص114_115.

الرصيد هو الذي يمثل دائنية أو مديونية البنك الذي يمثله. ثم يوقع هذا النموذج، ويوقعه كذلك مدير غرفة المقاصة، الذي يتسلم النسخة الثانية منه، أما النسخة الأولى فتبقى لدى ممثل البنك.

– بعد أن يتسلم مدير المقاصة جميع "نماذج التقديم" من ممثلي البنوك ينظم جدولا خاصا يسمى "جدول التصفية" على نسختين. ويحتوي هذا الجدول على أسماء جميع البنوك، وبمحاذاة اسم كل بنك خانة يدرج فيها مجموع قيم الأوراق المستلمة من البنوك الأخرى، وتمثل التزاما على ذلك البنك، وخانة يدرج فيها مجموع قيم الأوراق المسحوبة على البنوك الأخرى وتمثل حقا لذلك البنك، وخانة تمثل الرصيد النهائي لكل بنك دائنا أو مدينا، والخانة الأخيرة لمجموع الأوراق المسحوبة على البنوك الأخرى. ثم يوقع مدير المقاصة هذا الجدول ويرسل النسخة الأولى منه فورا إلى البنك المركزي، الذي يقوم بإدراج المبالغ المبينة في الرصيد النهائي المقابل لاسم كل بنك في الحساب الجاري لذلك البنك لدى البنك المركزي دائنا أو مدينا حسب نتيجة المقاصة الخاصة بذلك البنك في ذلك اليوم. أما النسخة الثانية من جدول التصفية فيحتفظ بها مدير غرفة المقاصة لغايات إحصائية.

– يعلن مدير غرفة المقاصة انتهاء الجلسة بعد الانتهاء من تنظيم جدول التصفية.

– بعد انتهاء الجلسة يعود ممثل كل بنك إلى بنكه حاملا معه الشيكات المسحوبة عليه والنسخة الثانية من نموذج التقديم موقعة من مدير المقاصة وتعتبر وثيقة كافية لإجراء القيود المحاسبية في سجلات البنك دون ما حاجة إلى استلام إشعارات قيود من البنك المركزي.

وعموما وباختصار تتم عملية المقاصة كمايلي:

– تحدد البنوك الأرصدة الواجبة التحصيل أو التسديد وتسمى الأرصدة الثنائية. كيف ذلك؟ (يتم ذلك من خلال قيام مندوب كل بنك بتسليم مثلا مندوبي البنوك الأخرى مجموعة الشيكات المسحوبة على زبائنهم مقابل حصوله على توقيعاتهم بالاستلام، ويتلقى مندوب كل بنك بالمثل من مندوبي البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على زبائن بنكه ويوقع لهم بالاستلام.

– يتم تجميع الأرصدة الثنائية بهدف حساب الوضعية النهائية لكل بنك، حيث يقوم مدير غرفة المقاصة بإعداد كشف المقاصة، هذا الكشف يحتوي على أسماء جميع البنوك المسجلة في غرفة المقاصة، ويبين فيه الشيكات المستلمة عليهم والشيكات المسحوبة لهم والرصيد أو نتيجة المقاصة، بحيث لدينا حالتين:

***إذا زادت الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى على الشيكات المسحوبة على بنك ما لصالح البنوك الأخرى، كانت النتيجة رصيداً دائناً يسجل لحساب البنك لدى البنك المركزي.**

***والعكس صحيح، إذا كانت الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى أقل من الشيكات المسحوبة على البنك لصالح البنوك الأخرى، كانت النتيجة رصيداً مديناً يسحب من حساب البنك لدى البنك المركزي.**

ثانيا: المعالجة المحاسبية (غرفة المقاصة، البنك المركزي، البنك التجاري)

سيتم من خلال مايلي التطرق إلى تمرين يوضح التسجيلات المحاسبية المرافقة لعملية المقاصة لدى كل من غرفة المقاصة، البنك المركزي، البنك التجاري، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري. حيث وفي هذا الإطار نص التمرين يتمثل في:

نص التمرين:

تتم عملية المقاصة حسب جدول أو كشف المقاصة، الذي نتعرف عليه من خلال التمرين التالي:

فيمايلي شيكات مودعة من طرف الزبائن للتحصيل لحساباتهم لدى البنوك التالية:

1- البنك A:

- شيكات مسحوبة على البنك B بمبلغ 80دج.
- شيكات مسحوبة على البنك C بمبلغ 110دج.

2- البنك B:

- شيكات مسحوبة على البنك A بمبلغ 200دج.
- شيكات مسحوبة على البنك C بمبلغ 50دج.

3- البنك C:

- شيكات مسحوبة على البنك A بمبلغ 150دج.
- شيكات مسحوبة على البنك B بمبلغ 90دج.

إعداد جدول (كشف المقاصة):

التحصيل ←

↓ التسديد

البنوك	الأرصدة الثنائية				الوضعية النهائية		
	A	B	C	المجموع	مدين	دائن	الفرق
A	-	80	110	190	350	190	**160 -**
B	200	-	50	250	170	250	**80 +**
C	150	90	-	240	160	240	**80 +**
المجموع	350	170	160	680	680	680	**0**

ملاحظة 1:

*القيمة -160 تسمى (فرق سالب أو فرق مدين أو فرق تسديد): يسحب هذا الفرق من حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي.

*القيمة +80 تسمى (فرق موجب أو فرق دائن أو فرق تحصيل): يضاف هذا الفرق إلى حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي.

ملاحظة 2:

*من دون عملية المقاصة، أي إذا تمت عملية التسديد والتحصيل خارج غرفة المقاصة فإن:

- البنك A يسدد 350 ويتحصل على 190.
- البنك B يسدد 170 ويتحصل على 250.
- البنك C يسدد 160 ويتحصل على 240.

*أما عن طريق عملية المقاصة (أي إذا تمت داخل غرفة المقاصة)، فإن البنك A يسدد 160 للبنك المركزي، أي الفرق، والبنك المركزي هو الذي يقوم بعملية التوزيع، فيعطي لـ B 80 و C 80.

وبعدما قمنا بإعداد كشف المقاصة، نضع التسجيلات المحاسبية التالية:

1- التسجيل المحاسبي الخاص بغرفة المقاصة وكذا التسجيل المحاسبي الخاص بالبنك المركزي.

2- التسجيل المحاسبي الخاص بكل بنك مسجل في الكشف أعلاه.

1- التسجيلات المحاسبية (غرفة المقاصة، البنك المركزي):

من خلال مايلي سنقوم بإعداد التسجيلات المحاسبية المناسبة لدى كل من غرفة المقاصة والبنك المركزي، وذلك اعتماداً على التمرين أعلاه:

1.1. التسجيل المحاسبي لدى غرفة المقاصة:

فرق تحصيل — فرق تسديد

والمتمثل في:

12-		البنك المراسل (البنكA)	160	
12+		البنك المراسل (البنكB)		80
12+		البنك المراسل (البنكC)		80
		قيد إثبات حقوق وديون البنوك الأعضاء		
110		البنك المركزي	160	
	12-	البنكA		160
		قيد تسديد الديون		
12+		البنكB	80	
12+		البنكC	80	
	110	البنك المركزي		160
		قيد تحصيل الحقوق		

2.1. التسجيل المحاسبي لدى البنك المركزي:

والمتمثل في:

12-		البنكA	160	
	325	غرفة المقاصة		160
		سحب دين البنكAمن حسابه		

325		غرفة المقاصة	160	
	+12	البنكB		80
	+12	البنكC		80
		إضافة حقوق كل من البنكين B وC إلى حساباتهم		

شرح القيود السابقة:

من خلال قيد إثبات حقوق وديون البنوك الأعضاء، غرفة المقاصة قامت في هذا القيد بوضع حساب البنك المدين في الطرف المدين وحسابات البنوك الدائنة في الطرف الدائن، أما في القيد الثاني قامت بترصيد هذه الحسابات، بحيث أظهرت حساب البنك المدين في الطرف الدائن مع ح/110 في الطرف المدين، ووضعت حسابات البنوك الدائنة في الطرف المدين و ح/110 في الطرف الدائن، قامت بهذا التسجيل في القيد الثاني (قيد أولي لتسديد الديون والحقوق من دون الدفع الحقيقي لها) باعتبارها مصلحة تابعة إلى البنك المركزي، لأن البنك المركزي سيقوم بالتسجيل المحاسبي التالي: يقوم بإعادة فتح حساب البنك المدين في الطرف المدين مع ح/325 في الطرف الدائن، معنى ذلك أن البنك المركزي قد سحب قيمة الديون الملقاة على عاتق البنكA نحو البنوك الدائنة له، وذلك من حسابه المفتوح لديه، وكذلك قام بإعادة فتح حسابات البنوك الدائنة في الطرف الدائن مع ح/325 في الطرف المدين، معنى ذلك أن البنك المركزي قد أضاف حقوق هذه البنوك (البنكB والبنكC) لدى البنكA، وذلك أيضا في حساباتها المفتوحة لديه.

2- التسجيل المحاسبي لدى البنوك:

يكون ذلك من خلال مايلي:

1.2. التسجيل المحاسبي لدى البنكA "البنك السالب":

320		قيم للتحصيل	190	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		190
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	190	
		قيم للتحصيل		
	320	قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		190

220–		ح.ج.ز. المدينين	350	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	190	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		190
	325	غرفة المقاصة		190
	110	البنك المركزي		160
		قيد التسديد والتحصيل		

شرح التسجيل المحاسبي السابق:

أولا محاسب البنك يسجل قيد استلام الشيكات بجعل ح/320 في الطرف المدين و ح/321 في الطرف الدائن، ثم يسجل قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة بجعل ح/325 في الطرف المدين و ح/320 في الطرف الدائن. وبعد عودة مندوب البنك من غرفة المقاصة ومعه نسخة من جدول المقاصة وكذا الشيكات التي استلمها من مندوبي البنوك الأخرى والمسحوبة على البنك، يتم استكمال إجراءات التسجيل في اليومية، حيث يقوم المحاسب كخطوة أولى بوضع ح/220 ح.ج.ز. المدينين في الطرف المدين بقيمة التسديدات الحقيقية، ويقوم بوضع أيضا ح/220 ح.ج.ز. الدائنين في الطرف الدائن بقيمة التحصيلات الحقيقية، ثم يقوم كخطوة ثانية بترصيد ح/321 مع ح/325، حيث أن ح/321 يظهر في الطرف المدين و ح/325 يظهر في الطرف الدائن بنفس القيمة. وكخطوة ثالثة بما أن البنك المركزي سجل أو وضع ح/12 البنكA في الطرف المدين بقيمة فرق التسديد، إذاً البنكA سيضع قيمة فرق التسديد المدين في الطرف الدائن وذلك في ح/110 البنك المركزي.

2.2. التسجيل المحاسبي لدى البنكB "البنك الموجب":

320		قيم للتحصيل	250	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		250
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	250	
	320	قيم للتحصيل		250
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		

220–		ح.ج.ز. المدينين	170	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	250	
110		البنك المركزي	80	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		250
	325	غرفة المقاصة		250
		قيد التسديد والتحصيل		

3.2. التسجيل المحاسبي لدى البنكC "البنك الموجب":

320		قيم للتحصيل	240	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		240
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	240	
	320	قيم للتحصيل		240
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
220–		ح.ج.ز. المدينين	160	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	240	
110		البنك المركزي	80	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		240
	325	غرفة المقاصة		240
		قيد التسديد والتحصيل		

ملاحظة:

بالنسبة للتسجيل المحاسبي لدى البنوك التي لديها فرق تحصيل موجب، دائما يظهر هذا الفرق في الطرف المدين في ح/110، أي عكس التسجيل المحاسبي لدى البنك المركزي، الذي يضع ح/12 للبنك الدائن في الطرف الدائن.

تـــمـارين

التمرين الأول:

فيمايلي شيكات مودعة من طرف الزبائن للتحصيل لحساباتهم لدى البنوك التالية:

أ_ BNA:

_ شيكات مسحوبة على BEA مبلغ 45000دج.

_ شيكات مسحوبة على CPA مبلغ 30000دج.

_ شيكات مسحوبة على BDL مبلغ 16000دج.

ب_ BEA:

_ شيكات مسحوبة على بنك BNA مبلغ 55000دج.

_ شيكات مسحوبة على بنك CPA مبلغ 45000دج.

_ شيكات مسحوبة على بنك BDL مبلغ 20000دج.

ج_ CPA:

_ شيكات مسحوبة على BNA مبلغ 30000دج.

_ شيكات مسحوبة على BEA مبلغ 25000دج.

_ شيكات مسحوبة على BDL مبلغ 20000دج.

د_ BDL:

_ شيكات مسحوبة على BNA مبلغ 26000دج.

_ شيكات مسحوبة على BEA مبلغ 25000دج.

وخلال المقاصة لهذه الشيكات تبين أن بعض الشيكات مسحوبة من طرف البنوك التالية رفضت لعدة أسباب:

أ_ بنك BNA:

_ شيكات مقدمة من طرف BEA مبلغ 3000دج.

_ شيكات مقدمة من طرف CPA مبلغ 2000دج.

_ شيكات مقدمة من طرف BDL مبلغ 4000دج.

ب_ بنك BEA:

_ شيكات مقدمة من طرف BNA مبلغ 5000دج.

_ شيكات مقدمة من طرف CPA مبلغ 3000دج.

ج_ بنك CPA:

_ شيكات مقدمة من طرف BNA مبلغ 2500دج.

_ شيكات مقدمة من طرف BEA مبلغ 3000دج.

العمل المطلوب:

_ إعداد كشف المقاصة؟

_ إجراء القيود اللازمة في غرفة المقاصة والبنك المركزي؟

_ إجراء القيود اللازمة في كل البنوك؟

الحل:

1- إعداد جدول (كشف المقاصة):

التحصيل

التسديد

البنوك	الأرصدة الثنائية					الوضعية النهائية		
	BNA	BEA	CPA	BDL	المجموع	مدين	دائن	الفرق
BNA	-	45000 (5000)	30000 (2500)	16000	83500	102000	83500	18500 -
BEA	55000 (3000)	-	45000 (3000)	20000	114000	87000	114000	27000 +
CPA	30000 (2000)	25000 (3000)	-	20000	70000	69500	70000	500 +
BDL	26000 (4000)	25000	-	-	47000	56000	47000	9000 -
المجموع	102000	87000	69500	56000	314500	314500	314500	0

2- التسجيل المحاسبي لدى غرفة المقاصة والبنك المركزي:

أ- لدى غرفة المقاصة:

12-		البنك المراسل (بنكBNA)	18500	
12-		البنك المراسل (بنكBDL)	9000	
	12+	البنك المراسل (بنكBEA)		27000
	12+	البنك المراسل (بنكCPA)		500
		قيد إثبات حقوق وديون البنوك الأعضاء		
110		البنك المركزي	27500	
	12-	بنكBNA		18500
	12-	بنكBDL		9000
		قيد تسديد الديون		
12+		البنكBEA	27000	
12+		البنكCPA	500	
	110	البنك المركزي		27500
		قيد تحصيل الحقوق		

ب- لدى البنك المركزي:

12-		بنكBNA	18500	
12-		بنكBDL	9000	
	325	غرفة المقاصة		27500
		سحب ديون كل بنكBNA وBDL من حساباتهم		
325		غرفة المقاصة	27500	
	12+	البنكBEA		27000
	12+	البنكCPA		500
		إضافة حقوق كل من البنكين BEA وCPA إلى حساباتهم		

3- إجراء القيود اللازمة في البنوك:

أ-في بنك BNA:

320		قيم للتحصيل	91000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		91000
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	91000	
	320	قيم للتحصيل		91000
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
220-		ح.ج.ز. المدينين	102000	
26		قيم غير محملة (الشيكات المرفوضة)	7500	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	91000	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		83500
	110	البنك المركزي		18500
	325	غرفة المقاصة		91000
	12	البنك المراسل (BEA:5000,CPA:2500)		7500
		قيد التسديد والتحصيل		
12		البنك المراسل	7500	
	26	قيم غير محملة		7500
		قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها		

*ملاحظة: إضافة إلى خطوات التسجيل المحاسبي في البنوك والمذكورة أعلاه، يقوم المحاسب أيضا بتسجيل قيمة الشيكات المرفوض تسديدها، كما في المثال أعلاه، رفض أثناء جلسة المقاصة تسديد ما قيمته 7500 لبنكBNA، حيث أن هذه المرفوضات من الشيكات يتم تسجيلها في القيد التالي والمحتوي ضمن قيد التسديد والتحصيل:

26		قيم غير محملة	×××	
	12	البنك المراسل		×××
		قيد عدم تحصيل الشيكات (الشيكات المرفوضة)		

في حين نجد أن قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها تمثل في:

12		البنك المراسل	×××	
	26	قيم غير محملة		×××
		قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها		

وفي هذا الإطار السابق تجدر الإشارة إلى الأسباب المؤدية بالبنوك إلى رفض تسديد الشيكات لبنوك أخرى أثناء جلسة المقاصة:

*عدم توفر المبالغ الكافية في حساب المدين بقيمة الشيك.

*أخطاء موجودة في الشيك من ناحية الشكل والمضمون.

*التوقيع على الشيك لا يتطابق مع توقيع المدين لدى البنك أو الوكالة.

ب-في بنك *BEA*:

320		قيم للتحصيل	120000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		120000
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	120000	
	320	قيم للتحصيل		120000
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
220-		ح.ج.ز. المدينين	87000	
110		البنك المركزي	27000	
26		قيم غير محملة	6000	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	120000	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		114000
	325	غرفة المقاصة		120000
	12	البنك المراسل (BNA:3000,CPA:3000)		6000
		قيد التسديد والتحصيل		

12		البنك المراسل	6000	
		قيم غير محملة		
	26	قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها		6000

ج-في بنك ***CPA***:

320		قيم للتحصيل	75000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		75000
		قيد استلام الشيكات		
325		غرفة المقاصة	75000	
	320	قيم للتحصيل		75000
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
220-		ح.ج.ز. المدينين	69500	
110		البنك المركزي	500	
26		قيم غير محملة	5000	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	75000	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		70000
	325	غرفة المقاصة		75000
	12	البنك المراسل (BNA:2000,BEA:3000)		5000
		قيد التسديد والتحصيل		
12		البنك المراسل	5000	
	26	قيم غير محملة		5000
		قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها		

د-في بنك ***BDL***:

320		قيم للتحصيل	51000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		51000
		قيد استلام الشيكات		

325		غرفة المقاصة	51000	
	320	قيم للتحصيل		51000
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
220–		ح.ج.ز. المدينين	56000	
26		قيم غير محملة (الشيكات المرفوضة)	4000	
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	51000	
	220+	ح.ج.ز. المستفيدين		47000
	110	البنك المركزي		9000
	325	غرفة المقاصة		51000
	12	البنك المراسل (BNA:4000)		4000
		قيد التسديد والتحصيل		
12		البنك المراسل	4000	
	26	قيم غير محملة		4000
		قيد إرجاع الشيكات المرفوضة إلى أصحابها		

خلاصة المحور الرابع:

تناولنا من خلال هذا المحور غرفة المقاصة من حيث التعريف والأهداف والإجراءات، حيث في هذا الإطار تعتبر غرفة المقاصة المكان الذي يلتقي فيه يوميا البنوك لتبادل القيم للتحصيل أو للتسديد، حيث أن القيم التي تكون محل مقاصة هي غالباً الشيكات، الأوراق التجارية، التحويلات ما بين البنوك. و تتم عملية المقاصة عن طريق الاجتماع اليومي للبنوك المختلفة لدى غرفة المقاصة، التي يكون مقرها في البنك المركزي على المستوى المحلي لتبادل القيم وتحديد لكل منها المبلغ النهائي الواجب تحصيله أو تسديده نحو جميع البنوك، حيث تتم عملية المقاصة على مرحلتين: *يتم تحديد من طرف البنوك الأرصدة الواجبة التحصيل والتسديد وتسمى الأرصدة الثنائية، *يتم تجميع الأرصدة الثنائية بهدف حساب الوضعية الإجمالية (النهائية) نحو جميع المنخرطين، بغرض إيجاد الرصيد الفردي للتسديد حسب الوضعية المدينة، وللتحصيل حسب الوضعية الدائنة لكل بنك. كما وتطرقنا من خلال هذا المحور إلى المعالجة المحاسبية لعملية المقاصة، بالنسبة لغرفة المقاصة، والبنك المركزي، وكذا البنوك التجارية، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، كما تطرقنا أيضا إلى تمارين تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية.

المحور الخامس:تحصيل الشيكات والأوراق التجارية

المحور الخامس:
تحصيل الشيكات والأوراق التجارية

تمهيد:

لما نتكلم عن تحصيل الشيكات لدى البنوك التجارية، نقصد بذلك أن يودع أو أن يقدم العملاء إلى بنوكهم شيكات مسحوبة على أشخاص آخرين طالبين منهم تحصيلها وإضافتها إلى حساباتهم الجارية لديهم. كما ونقصد بتحصيل الأوراق التجارية لحساب العملاء، "تولي البنوك التجارية نيابة عن عملائها تحصيل الأوراق التجارية بكافة أنواعها والمحررة لصالح هؤلاء العملاء، وإضافة قيمتها إلى حساباتهم الجارية طرف البنك، أو صرف قيمتها نقداً، وذلك مقابل الحصول على عمولة معينة، يطلق عليها في العرف المصرفي اصطلاح عمولة تحصيل الأوراق التجارية"[1]. ومن هذا المنطلق الأخير ارتأينا من خلال هذا المحور الخامس التطرق إلى قسمين، نتناول من خلالهما الإطار المفاهيمي للشيكات والأوراق التجارية، ومن ثم نتطرق إلى المعالجة المحاسبية لتحصيل الشيكات والأوراق التجارية وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

أولا: الإطار المفاهيمي للشيك والأوراق التجارية

سنتطرق من خلال مايلي إلى مفهوم الشيك، ومن ثم نتطرق إلى مفهوم الأوراق التجارية وخصائصها.

1- مفهوم الشيك:

عرف الشيك على أنه: "من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه، وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا اسمه على الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله، ولهذا فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل، وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص: الساحب أو صاحب الحساب، والمسحوب عليه الذي يكون بنكا والمستفيد. ويتم تداول الشيك من يد إلى يد، واستعماله في إجراء المعاملات. والجدير بالذكر، أن الشيك باعتباره أمر من صاحب الحساب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع، بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفاتر البنك تبعا لاستلامه لهذه الشيكات"[1].

وهناك من ذكر أن الشيك: " يعتبر مستنداً يتضمن أمر كتابي صادر من صاحب الحساب (الساحب) إلى المسحوب عليه (البنك) بدفع مبلغ معين إلى شخص ما، ومن ثم فإن للشيك ثلاث أطرف:* **الساحب**: وهو صاحب الحساب الذي يعطي أمراً للبنك بدفع مبلغ محدد ويوقع على الشيك، * **المسحوب عليه**: وهو البنك الذي يقوم بدفع مبلغ الشيك من الحساب الجاري لديه، * **المستفيد**: وهو الشخص الذي حرر لمصلحته الشيك"[2].

كما ذكر في دراسات أخرى أنه: "وبمقارنة الشيك مع السفتجة نلاحظ: *وجود ثلاثة أطراف في الشيك (كما هو الحال بالنسبة للسفتجة)، وهم: الساحب (صاحب الحساب الجاري)، المسحوب عليه (البنك)، المستفيد (الجهة التي ستقبض قيمة الشيك)، *في الشيك لا توجد قيمة اسمية وقيمة حالية، بل قيمة واحدة فقط (المبلغ المسجل عليه)، لأن الشيك ليس له تاريخ استحقاق معين، *المسحوب عليه في الشيك هو بنك دائماً، *يتوجب على المسحوب عليه في السفتجة تأدية مبلغها للمستفيد بتاريخ الاستحقاق المدون عليها، أما

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص36_37.

[2] **الشيك – تعريف الشيك وأركانه وأنواعه**[على الخط].متاح على:< **www.business4lions.com**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/10/3).

قبل ذلك فهو ليس ملزما بالدفع، أما في الشيك فإن المسحوب عليه ملزم بأداء مبلغ الشيك للمستفيد بمجرد تقديمه له (عند اطلاعه عليه). وعندما يكون الشيك محرراً "للحامل"، فإنه يمكن تداوله بمجرد أن ينتقل من شخص لآخر، أما عندما يكون الشيك محرراً باسم شخص معين، فإنه يمكن تداوله عن طريق التظهير"[1].

2- الأوراق التجارية (المفهوم، الخصائص):

من خلال ما يأتي ذكره، سنتطرق إلى مفهوم وخصائص الأوراق التجارية.

1.2. مفهوم الأوراق التجارية:

عرفت الأوراق التجارية بأنها: "صكوك ثابتة التداول، تمثل حقاً تقديا يستحق الدفع بمجرد الإطلاع أو بعد أجل قصير، وتشمل الكمبيالات والشيكات"[2].كما وعرفت الأوراق التجارية بأنها: "صك مكتوب وفق شكل محدد، يتضمن التزاماً بدفع مبلغ من النقود يستحق الأداء بمجرد الإطلاع أو في أجل قصير، وقابل للتداول بالطرق التجارية ويقبله العرف كأداة للوفاء يقوم مقام النقود". وذكر أيضاً في تعريفات أخرى أن الأوراق التجارية: "تعتبر إحدى وسائل المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بين الأفراد، وتعامل البنك بالأوراق التجارية يعتبر من الأنشطة الرئيسية في مجال توظيفه لأمواله، لما يحققه هذا التعامل من عوائد وعمولات مقابل الخدمات والتسهيلات البنكية التي يقدمها البنك لعملائه. ويجب ملاحظة أن البنك يعتبر وكيلاً عن العميل ولكنه ليس ضامناً له، فإذا لم توجد في حساب العميل نقود تكفي للوفاء، رفض البنك الورقة التجارية ولا يكون مسؤولا عن هذا الرفض"[3]. وفي نفس الاتجاه السابق عرفت الأوراق التجارية على أنها: "عبارة عن صكوك (محررات مكتوبة) قابلة للتداول، تمثل حقاً نقدياً يستحق الدفع بمجرد الإطلاع (بمجرد تقديمه)، أو بعد أجل قصير، وجرى العرف على قبولها كأداة وفاء"[4].

---

[1] مروان عطون. **الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال- أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث-**. الطبعة الثالثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص53_54.

[2] إسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي. **محاسبة البنوك – النشأة، الأوراق المالية والتجارية، خطابات الضمان الصرافة، الاعتمادات المستندية، التقارير المحاسبية-**. الطبعة الثالثة. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2011، ص83.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص ص83_84.

[4] **ما أنواع الأوراق التجارية وأهم خصائصها؟**[على الخط].متاح على:< **www. bayt.com**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/10/3).

2.2. خصائص الأوراق التجارية:

تتمثل خصائص الأوراق التجارية فيمايلي:[1]

- العرف التجاري يقبل الورقة التجارية كأداة وفاء تقوم مقام النقود في التعامل.
- يكون الحق الثابت في الورقة التجارية موضوعه دفع مبلغ من النقود، وتمثل الورقة التجارية دائماً حقاً بمبلغ من النقود، وهذا على أساس اعتبارها أداة وفاء بالديون تقوم مقام النقود وتغني عن استعمالها.
- أن يكون الحق ثابتا في الورقة التجارية معين المقدار يستحق الأداء لدى الإطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين.
- تكون قابلة للتداول بالطرق التجارية، وهي التظهير إذا كانت الورقة لأمر والتسليم إذا كانت الورقة لحاملها، وبطريقة سهلة وسريعة تتفق وطبيعة المعاملات التجارية، والتي قوامها السرعة والائتمان.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لتحصيل الشيكات والأوراق التجارية

كثيرا ما يطلب العملاء الذين يملكون شيكات وأوراق تجارية أخرى محررة لصالحهم من البنك الذي يتعاملون معه، تحصيل هذه الشيكات والأوراق نيابة عنهم من المدينين، وإضافة مبالغها إلى حساباتهم الجارية لديه، ويتولى البنك القيام بهذه الخدمات مقابل حصول البنك على العمولة المقررة لذلك. وهنا في هذا الإطار السابق ترد عدة حالات بالنسبة للشيكات والأوراق التجارية الأخرى المودعة للتحصيل، والتي سنتطرق (هذه الحالات) إلى معالجتها محاسبيا، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1- الحالة الأولى: المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالة واحدة:

عندما يتسلم شخص ما شيكاً مسحوب لصالحه على طرف ثان، فإنه يقدمه إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل قيمته[2]، فإذا كان للمدين وديعة جارية لدى ذات البنك، وكان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى نفس البنك، فإن عملية التحصيل تصبح سهلة، إذ يتم خصم قيمة الشيك من رصيد الوديعة الجارية للطرف المدين وإضافتها إلى رصيد الوديعة الجارية للطرف المستفيد (الدائن)، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للأوراق التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها. و عليه يكون التسجيل المحاسبي لهذه الحالة وفقاً لما يلي:

---

[1] إسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

[2] سامر جلدة. **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**. عمان- الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص69.

22012		حساب حاري الزبون المدين	×××	
	22012	حساب جاري الزبون الدائن		×××

2- الحالة الثانية: المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالتين مختلفتين:

في هذه الحالة الأخيرة، إذا كان المدين والمستفيد هما عميلان لبنك واحد ووكالتين مختلفتين، عندئذ في عملية التسجيل المحاسبي لعملية تحصيل الشيكات والأوراق التجارية المودعة هنا، في كلتا الوكالتين (وكالة المدين ووكالة الدائن)، يتم استخدام ح/37 حساب الارتباط ما بين الوكالات، والذي يعني هذا الحساب أن العمليات التي تتم في الوكالة، لا تخص هذه الوكالة لوحدها، وإنما يشترك معها في هذه العمليات وكالة أخرى من نفس البنك. وعليه التسجيل المحاسبي لهذه الحالة الأخيرة في كلتا الوكالتين، يكون كمايلي:

1.2. وكالة المستفيد:

37		حساب الارتباط (وكالة المدين)	×××	
	22012	حساب جاري الزبون الدائن (المستفيد)		×××

2.2. وكالة المدين:

22012		حساب جاري الزبون المدين	×××	
	37	حساب الارتباط (وكالة المستفيد)		×××

3- الحالة الثالثة: المدين والمستفيد في بنكين مختلفتين داخل المكان (بنوك محلية):

في هذه الحالة الأخيرة "يتم تحصيل قيمة الشيكات لمصلحة العملاء عن طريق ما يسمى بغرفة المقاصة، حيث يجتمع مندوبو البنوك الأعضاء في هذه الغرفة يومياً ويتبادلون الشيكات المسحوبة عليهم مع البنوك الأخرى"[1]، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للأوراق التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها. و عليه سنتطرق

[1] زهير الحدرب، لؤي وديان. **محاسبة البنوك**. الطبعة الأولى. دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، ص67.

إلى مجموعة من التسجيلات المحاسبية المرافقة لهذه الحالة الأخيرة من خلال مايلي:

1.3. قيد استلام الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن (عند بنك المستفيد):

320		قيم للتحصيل	×××	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		×××

2.3. قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة(عند بنك المستفيد):

325		غرفة المقاصة	×××	
	320	قيم للتحصيل		×××

3.3. عملية تحصيل الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن داخل المكان:

التسجيل المحاسبي في هذه الحالة الأخيرة يكون من خلال مايلي:

أ- بنك المستفيد:

110		البنك المركزي	×××	
	22012	حساب جاري الزبون الدائن (المستفيد)		×××

ب- بنك المدين:

22012		حساب جاري الزبون المدين	×××	
	110	البنك المركزي		×××

4.3. قيد التسوية (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد):

321		قيم مستحقة بعد التحصيل	×××	
	325	غرفة المقاصة		×××

5.3. قيد الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد):

26		قيم غير محملة	×××	
	12	البنك المراسل		×××

6.3. قيد إرجاع الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة إلى أصحابها (التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد):

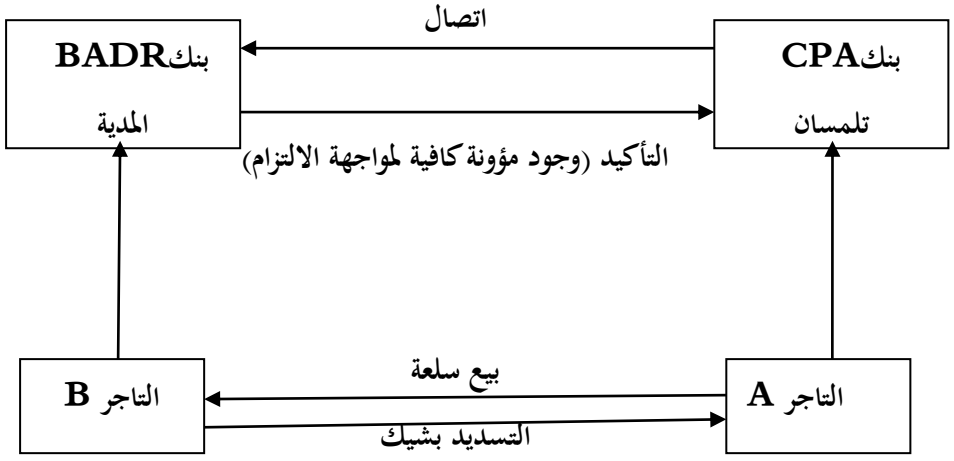
12		البنك المراسل	×××	
	26	قيم غير محملة		×××

*__ملاحظة:__ تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الممكن أن يقوم الزبائن بإرجاع الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة إلى البنك لأجل تحصيلها للمرة الثانية، هنا محاسب البنك يسجل نفس العمليات السابقة، أما وإذا تم رفضها للمرة الثانية، يسجل محاسب البنك نفس القيود الذكورة أعلاه، للإشارة أن الزبون لن يرجعها إلى البنك للمرة الثالثة لأجل تحصيلها، وسيلجأ لرفع دعوى قضائية ضد المدين وليس البنك.

4- الحالة الرابعة: المدين والمستفيد في بنكين مختلفتين خارج المكان (بنوك خارجية):

يمكن توضيح هذه الحالة الأخيرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم01: يبين حالة المدين والمستفيد في بنكين خارج المكان



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن التاجر A باع للتاجر B سلعة، والتاجر B سدد ما عليه بشيك، عندئذ لما تحصل التاجر A على الشيك الذي أصبح بحوزته، توجه إلى بنكه CPA تلمسان، وجد هذا البنك أن

الطرف المدين هو زبون لدى بنك آخر خارج المكان (بنكBADR) ، اتصل CPA بـ BADR، هذا الأخير الذي أكد له وجود المؤونة الكافية في حساب المدين لمواجهة الالتزام، عندئذ، سحب CPA من حسابBADR المفتوح لديه قيمة عملية البيع وأضافه إلى الحساب الجاري للطرف الدائن، في حين أن بنكBADR أضاف قيمة المبلغ إلى حساب CPA المفتوح لديه وسحبه من الحساب الجاري للطرف المدين. ومن خلال مايلي سيتم التعبير عن ما ذكر أعلاه من خلال التسجيلات المحاسبية التالية:

1.4. قيد استلام الشيكات والأوراق التجارية الملك للزبائن (عند بنك المستفيد):

320		**قيم للتحصيل**	×××	
	321	**قيم مستحقة بعد التحصيل**		×××

2.4. قيد التحصيل الفعلي:

التسجيل المحاسبي في هذه الحالة الأخيرة يكون من خلال مايلي:

أ- بنك المستفيد:

12		**بنك المدين**	×××	
	22012	**حساب جاري الزبون الدائن**		×××

ب- بنك المدين:

22012		**حساب جاري الزبون المدين**	×××	
	12	**بنك الدائن**		×××

3.4. قيد التسوية(التسجيل بالنسبة إلى بنك المستفيد):

321		**قيم مستحقة بعد التحصيل**	×××	
	320	**قيم للتحصيل**		×××

:

مثال1 (عن الحالات الأربعة السابقة):

1_ قام أحد الزبائن بإيداع المبالغ الآتية: 250000دج نقدا، 450000دج شيكات مسحوبة من طرف زبائن آخرين من نفس الوكالة، 320000دج شيكات مسحوبة من طرف وكالات مختلفة أخرى، 500000دج شيكات مسحوبة من طرف زبائن بنوك آخرين خارج المكان.

2_ قدم أحد الزبائن إلى بنكه شيك بمبلغ 430000دج، وذلك لأجل تحصيله، وبعد ذهاب مندوب البنك إلى غرفة المقاصة، كانت النتيجة تحصيل الشيك المسحوب على بنك آخر داخل المكان.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة لدى البنك؟

الحل: **إجراء القيود اللازمة لدى البنك:**

10		الصندوق	250000	
	22012	ح ج زبون		250000
		وكالة المستفيد		
22012		ح ج زبون المدين	450000	
	22012	ح ج زبون المستفيد		450000
		وكالة المدين		
37		وكالة المدين	320000	
	22012	ح ج زبون المستفيد		320000
		وكالة المدين		
22012		ح ج زبون المدين	320000	
	37	وكالة المستفيد		320000
		قيم للتحصيل	500000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		500000
		قيد استلام الشيكات		
12		حساب المراسلين (البنك المدين)	500000	
	2210	ح ج زبون المستفيد		500000
		قيد التحصيل		
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	500000	
	320	قيم للتحصيل		500000
		قيد التسوية		

		العملية الثانية		
320		قيم للتحصيل	430000	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		430000
325		غرفة المقاصة	430000	
	320	قيم للتحصيل		430000
110		البنك المركزي	430000	
	22012	ح ج زبون المستفيد		430000
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	430000	
	325	غرفة المقاصة		430000

مثال2 (عن ح/37 حساب الارتباط):

1_ قام أحد الزبائن بإيداع مبلغ 20000دج في الوكالة "أ"، من أجل تحويله إلى حسابه المفتوح لدى الوكالة "ب" من نفس البنك، عمولة 200دج.

2_ قام أحد الزبائن بسحب مبلغ 30000دج من الوكالة "ج"، حيث يملك حساباً مفتوحاً لدى الوكالة "ب"، عمولة 300دج.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة لدى الوكالات (أ،ب،ج)؟

أ- التسجيل لدى الوكالة "أ":

10		الصندوق	20200	
	37	حساب الارتباط (الوكالة ب)		20000
	7029	عمولات		200

أ- التسجيل لدى الوكالة "ب":

37		حساب الارتباط (الوكالة أ)	20000	
	22012	حساب جاري الزبون		20000
22012		حساب جاري الزبون	30300	
	37	حساب الارتباط (الوكالة ج)		30300

أ- التسجيل لدى الوكالة "ج":

37		حساب الارتباط (الوكالة ب)	30300	
	10	الصندوق		30000
	7029	عمولات		300

أمثلة (عن الشيكات البنكية والشيكات المصدقة):

لما تطرقنا إلى الشيكات، من حيث المفهوم والتسجيلات المحاسبية في مختلف الحالات، تجدر الإشارة إلى الشيكات البنكية والشيكات المصدقة، من حيث التعريف والتسجيلات المحاسبية الخاصة بهذه الشيكات، وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

أ- الشيكات البنكية Cheque de Banque:

عند طلب الزبون لشيك بنكي، يقوم البنك بسحب شيك على خزينته، غير أنه يجب على الزبون تمويل حسابه قبل هذه العملية، حيث يعتبر الشيك البنكي كضمان للمستفيد الأخير منه بوجود المؤونة داخل الحساب.

مثال: للقيام بعملية عقارية، طلب أحد الزبائن من بنكه منحه شيك بنكي بمبلغ 5000000دج، وذلك من أجل تمكينه من تحقيق العملية مع البائع (المؤسسة العقارية)، بلغت العمولات 500دج.

أ- عند إصدار الشيك من طرف البنك التجاري: يسجل القيد التالي:

22012		حساب جاري الزبون	5000500	
	261	شيك بنكي للتسديد		5000000
	7029	عمولات		500

ب- الشيكات المصدقة (المؤكدة) Cheque Certifier(Vise):

هي الشيكات التي يقدمها الزبائن للتصديق عليها من طرف البنك، مبيناً أن المبلغ المسجل بالشيك قد تم حجزه لصالح المستفيد، وأن قيمته ستدفع عند التحصيل (قيمته مضمونة الدفع عند التحصيل). يقوم البنك عند تصديق الشيك بوضع عبارة (شيك مصدق)، ويحجز البنك المبلغ حتى انقضاء الأجل القانوني للتقديم (3سنوات و20يوم) بداية من تاريخ التصديق.

مثال: طلب أحد الزبائن تصديق شيك بغرض دفع مستحقات شركة سيارة استوردها من الخارج، مبلغ

الشيك 20000دج، عمولات500دج.

ب- عند التصديق على الشيك من طرف البنك التجاري: يسجل القيد التالي:

22012		**حساب جاري الزبون**	**20500**	
	16	**قيم أخرى مستحقة**		**20000**
	7029	**عمولات**		**500**

للإشارة/702: نواتج على عمليات مع الزبائن

تـــمـارين

التمرين الأول:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة التي تراها ضرورية للعمليات التالية:

1_ الزبون أحمد يملك حسابا جاريا لدى بنك BNA المدية، حيث قدم إلى بنكه يوم 2014/02/12 المحفظة التالية:

الرقم	البيان	المبلغ	ملاحظات
1	شيك مسحوب على CPA المدية	18500	
2	ورقة تجارية مسحوبة على BEA المدية	40000	تاريخ استحقاقها 60 يوم
3	شيك مسحوب على BNA قصر البخاري	16200	
4	شيك مسحوب على BNA المدية	30000	

بعد 3 أيام تقدم بها البنك إلى غرفة المقاصة، وكانت النتيجة رفض الشيك المسحوب على CPA.

2_ في يوم 2014/03/28 قدم نفس الزبون الشيك المرفوض في العملية السابقة، واستلم البنك أيضا شيك مسحوب على BDL المدية بقيمة 56000دج.

الحل: **التسجيل المحاسبي في يومية البنك:**

320		**-1-**		
		قيم للتحصيل	**18500**	
	321	**قيم مستحقة بعد التحصيل**		**18500**
		قيد الاستلام		

	18500	غرفة المقاصة		325
18500		قيم للتحصيل	320	
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
	18500	قيم غير محملة		26
18500		البنك المراسل	12	
		قيد الرفض		
	18500	قيم مستحقة بعد التحصيل		321
18500		غرفة المقاصة	325	
		قيد التسوية		
	18500	البنك المراسل		12
18500		قيم غير محملة	26	
		قيد الإرجاع		
	40000	قيم للتحصيل		320
40000		قيم مستحقة بعد التحصيل	321	
		قيد استلام الورقة التجارية		
	16200	وكالة المدين		37
16200		ح ج الزبون المستفيد	22012	
		شيك BNA قصر البخاري		
	30000	ح ج الزبون المدين		22012
30000		ح ج الزبون المستفيد	22012	
		شيك BNA المدية		
		02		
	74500	قيم للتحصيل		320
74500		قيم مستحقة بعد التحصيل	321	
		قيد استلام شيك CPA+ شيك BDL		

التمرين الثاني:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة للعمليات التالية:

1_ قدم أحد الزبائن إلى بنكه(BADR المدية) شيك مسحوب على BNA المدية بقيمة 55000دج، وبعد يومين توجه مندوب البنك إلى غرفة المقاصة، حيث تم رفض تسديد قيمة الشيك.

2_ أودع أحد زبائن BADR المدية ورقة تجارية مسحوبة بمبلغ 26500، وعندما حان ميعاد استحقاقها قام البنك بتحصيلها لفائدة زبونه، علما أن المدين ينتمي لبنك BNA عنابة.

3_ قام بنك BADR المدية بتسديد ورقة تجارية بمبلغ 55200دج مملوكة لأحد زبائن بنك BNA المدية، وذلك عن طريق غرفة المقاصة.

الحل: **التسجيل المحاسبي في يومية البنك:**

		-1-		
320		**قيم للتحصيل**	**55000**	
	321	**قيم مستحقة بعد التحصيل**		**55000**
		قيد الاستلام		
325		**غرفة المقاصة**	**55000**	
	320	**قيم للتحصيل**		**55000**
		قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
26		**قيم غير محملة**	**55000**	
	12	**البنك المراسل**		**55000**
		قيد الرفض		
321		**قيم مستحقة بعد التحصيل**	**55000**	
	325	**غرفة المقاصة**		**55000**
		قيد التسوية		
12		**البنك المراسل**	**55000**	
	26	**قيم غير محملة**		**55000**
		قيد الإرجاع		

		-2-		
320		قيم للتحصيل	26500	
	321	قيم مستحقة بعد التحصيل		26500
		قيد استلام الورقة التجارية		
12		بنك المدين	26500	
	22012	ح ج الزبون المستفيد		26500
		قيد التحصيل الفعلي		
321		قيم مستحقة بعد التحصيل	26500	
	320	قيم للتحصيل		26500
		قيد التسوية		
		03		
220		ح ج الزبون المدين	55200	
	110	البنك المركزي		55200
		تسديد ورقة تجارية		

التمرين الثالث:

قم بتسجيل العمليات التالية التي قام بها أحد البنوك في شهر نوفمبر 2002:

1_ سحب مبلغ 5000دج من وكالة "ب" من زبون لديه حساب في الوكالة "أ".

2_ تم إيداع مبلغ 40000دج نقدا لدى الوكالة "أ" لصالح أحد الزبائن لديه حساب لدى الوكالة "ب".

3_ استلام إشعار مدين مرسل من طرف الوكالة "ب" يتعلق بالعملية رقم (01).

5_ تم استلام من طرف الوكالة "ب" إشعار دائن خاص بالعملية رقم (02).

الحل: **التسجيل المحاسبي في يومية أحد البنوك:**

		-1-		
37		حساب الارتباط (الوكالة أ)	5000	
	10	الصندوق		5000
		التسجيل عند الوكالة ب		

		02		
10		الصندوق	40000	
	37	حساب الارتباط (الوكالة ب)		40000
		التسجيل عند الوكالة أ		
		03		
22012		ح ج الزبون	5000	
	37	حساب الارتباط (الوكالة ب)		5000
		استلام إشعار مدين (العملية1)		
		04		
37		حساب الارتباط (الوكالة أ)	40000	
	22012	ح ج الزبون		40000
		استلام إشعار دائن (العملية2)		

خلاصة المحور الخامس:

تطرقنا من خلال هذا المحور إلى تحصيل البنوك التجارية للشيكات والأوراق التجارية نيابة عن عملائها، حيث وفي هذا الإطار يعتبر الشيك محرر مكتوب يتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لحامله أو المستفيد مبلغاً معيناً من النقود بمجرد الإطلاع، في حين تعتبر الأوراق التجارية كأداة وساطة مهمتها تسهيل التداول بين فئة التجار وتمكن من إجراء الصفقات التجارية، والأوراق التجارية هي أيضا أداة دفع أو تسديد الديون كالسند لأمر، الكمبيالة، السفتجة. حيث تطرقنا من خلال هذا المحور إلى المعالجة المحاسبية لتحصيل الشيكات والأوراق التجارية المملوكة للزبائن، وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، من خلال عدة حالات تمثلت في:*المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالة واحدة، *المدين والمستفيد في بنك واحد ووكالتين مختلفتين، *المدين والمستفيد في بنكين مختلفين داخل المكان، *المدين والمستفيد في بنكين مختلفين خارج المكان. كما تطرقنا أيضا من خلال هذا المحور إلى التسجيلات المحاسبية الخاصة بالشيكات البنكية والشيكات المصدقة، وتطرقنا إلى جملة من التمارين، وذلك لشرح التسجيلات المحاسبية المناسبة.

المحور السادس:التحويلات

المحور السادس:
التحويلات

تمهيد:

تتمثل عملية التحويل في نقل الأموال من حساب إلى آخر داخل نفس البنك، أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين، وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن، وتبعاً لهذه العملية، ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه ويزيد رصيد حساب الشخص المستفيد، وتتم عملية التحويل باستعمال ما يسمى بأمر التحويل[1]. وفي هذا الإطار السابق، سنتطرق من خلال هذا المحور إلى التعريف بالتحولات البنكية وكذا إجراءات التحويل، كما وسنتطرق إلى المعالجة المحاسبية للتحويلات وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

أولا: التحويلات (التعريف، الإجراءات)

سنتطرق من خلال هذه النقطة الأخيرة إلى التعريف بالتحويلات وكذا إجراءاتها على النحو التالي:

1- تعريف التحويلات:

يقصد بالتحويل هو: "ذلك الأمر المعطى من طرف الزبون إلى البنك (رسالة عادية أو مطبوعة)، بتحويل مبلغ مالي من حسابه الخاص إلى حساب شخص آخر (المستفيد). حيث أن البنك يستلم من زبائنه أوامر التحويل لفائدة زبائن لديهم حسابات في نفس البنك أو في نفس الوكالة أو بنوك أخرى. وغالبا ما تستعمل التحويلات من طرف المؤسسات لتسديد أجور العاملين أو الموردين، وهناك نوعين من التحويلات:

*__*تحويل بسيط:*__ يحدث ذلك عند تسديد مبلغ معين مرة واحدة.

__ تحويل دائم:*__ يحدث ذلك عندما يتم التسديد لمرات متعددة، مثلا: تسديد الكراء، المعاشات.

2- إجراءات التحويلات:

بقصد بعمليات التحويل المصرفية، هي أن يتقدم العميل إلى البنك بطلب تحويل مبلغ من النقود من حسابه الجاري لدى البنك إلى الحساب الجاري لعميل آخر[1]. ويلاحظ أن العميل المحول له نفس المبلغ قد يكون:[2]

- عميلا له حساب جاري في نفس البنك.
- أو له حساب جاري في فرع آخر من فروع البنك.
- أو له حساب جاري في بنك آخر محلي أو أجنبي.

وفي كل الحالات السابقة فإنه يجب على العميل تعبئة نموذج خاص بالتحويل، ويتم ذلك وفق الخطوات والإجراءات التالية:[3]

- يقوم العميل بتعبئة نموذج التحويل يوضح فيه رقم حسابه والمبلغ الذي يريد تحويله، ورقم الحساب المحول له والفرع أو البنك الموجود فيه الحساب المحول له.

---

[1] عبد الإله نعمة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

[2] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[3] فائق شقير، عبد الرحمان سالم. **محاسبة البنوك**. الطبعة الثالثة. عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص ص89_90.

– يتم تدقيق الطلب من حيث التوقيع وكفاية الرصيد ويؤشر عليه بما يفيد إتمام عملية التحويل.

– يتم إعداد المستندات اللازمة بالعمولات والمصاريف ترسل كل منها إلى القسم المعني بعملية التحويل، وذلك لإثبات عملية التحويل في كل من بطاقة العميل وفي دفتر يومية الحسابات الجارية.

– يرسل إشعار للعميل بما يفيد إتمام عملية التحويل، أما القيود المحاسبية لعملية التحويل، فهي تعتمد على كيفية التحويل، وبشكل عام فإنه عند التحويل نجعل الحساب المحول منه مدينا والحساب المحول له دائنا، مع مراعاة مكان الحساب المحول له، فإذا كان لدى الفروع أو البنوك الأخرى، فإننا لا نتعامل مع الحساب في تلك الفروع أو البنوك، إنما يسجل المبلغ لحساب تلك الفروع أو البنوك، وبدورها تضيف المبلغ للحساب المحول له، أي أن البنك ليس له علاقة بالحسابات داخل الفرع وإنما علاقته تكون مع الفرع.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للتحويلات

نورد فيمايلي المعالجة المحاسبية لحالات التحويل المختلفة، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري.

1– الحالة الأولى: عمليات التحويل داخل نفس الوكالة:

يكون التسجيل المحاسبي لهذه الحالة وفقاً لما يلي:

22012		حساب حاري الزبون الآمر	×××		تحويلات صادرة
	22012	حساب جاري الزبون المستفيد		×××	تحويلات واردة
	7029	عمولات		×××	

2– الحالة الثانية: عمليات التحويل داخل نفس البنك ولكن بين الوكالات:

التسجيل المحاسبي لهذه الحالة الأخيرة في كلتا الوكالتين، يكون كمايلي:

1.2. وكالة الآمر تسجل:

22012		حساب جاري الزبون الآمر	×××		تحويلات صادرة
	37	وكالة المستفيد		×××	
	7029	عمولات		×××	

2.2. وكالة المستفيد تسجل:

37		وكالة الآمر	×××		تحويلات واردة
	22012	حساب جاري الزبون المستفيد		×××	

3- الحالة الثالثة: عمليات التحويل بين بنكين داخل المكان (بنوك محلية):

هنا في هذه الحالة الأخيرة عمليات التحويل تتم عن طرق غرفة المقاصة، وعلية نجد أن التسجيل المحاسبي لدى كل من البنك الآمر والبنك المستفيد يكون على النحو التالي:

1.3. لدى بنك الآمر:

22012		حساب جاري الزبون الآمر	×××	
	110	البنك المركزي		×××

2.3. لدى بنك المستفيد:

110		البنك المركزي	×××	
	22012	حساب جاري الزبون المستفيد		×××

4- الحالة الرابعة: عمليات التحويل بين بنكين خارج المكان:

إذا كانت عملية التحويل تتم بين بنك الآمر وبنك المستفيد خارج المكان، فإن التسجيل المحاسبي في كل منهما يكون كمايلي:

1.4. لدى بنك الآمر:

22012		حساب جاري الزبون الآمر	×××	
	12	حساب المراسلين (بنك الدائن)		×××
	7029	عمولات		×××

2.4. لدى بنك المستفيد:

12		حساب المراسلين (بنك المدين)	×××	
	22012	حساب جاري الزبون المستفيد		×××

ملاحظة: يتم التحويل من حساب لآخر داخل نفس البنك بواسطة عملية محاسبية، أي بمجرد تسجيل محاسبي دون أن يؤثر ذلك على الرصيد الكلي لهذا البنك من النقود المركزية أو القانونية. بينما يتم التحويل ما بين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين بتحويل حقيقي للأموال، ويتأثر رصيد البنكين بذلك، حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل، بينما ينقص رصيد البنك الذي سحبت عليه الأموال، وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية التحويل هذه لا تؤثر على الرصيد النهائي للنظام البنكي من النقود القانونية، باعتبار أن ما نقص لدى هيئة معينة من هذا النظام زاد لدى هيئة أخرى، مما يجعلان نتيجة القوى المتعاكسة بالنسبة للنظام ككل تكون معدومة[1].

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص19_20.

تـــمـارين

التمرين الأول:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة التي تراها ضرورية للعمليات التالية:

1_ قام الزبون علي بتحويل مبلغ 5000دج من حسابه لدى الوكالة "د" إلى حساب الزبون محمد لدى الوكالة "د" أيضا، عمولات 200دج.

2_ قام أحد زبائن الوكالة "ج" بتحويل مبلغ 2000دج لصالح زبون من الوكالة "أ"، عمولات 200دج.

الحل: إجراء القيود اللازمة لمجموعة من العمليات في يومية البنك:

		-1-		
22012		**حساب جاري الزبون الآمر**	**5200**	
	22012	**حساب جاري الزبون المستفيد**		**5000**
	7029	**عمولات**		**200**
		التسجيل عند الوكالة د		
		وكالة الآمر		
22012		**حساب جاري الزبون الآمر**	**2200**	
	37	**وكالة المستفيد**		**2000**
	7029	**عمولات**		**200**
		التسجيل عند الوكالة ج		
		وكالة المستفيد		
37		**وكالة الآمر**	**2000**	
	22012	**حساب جاري الزبون المستفيد**		**2000**
		التسجيل عند الوكالة أ		

التمرين الثاني:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة التي تراها ضرورية للعمليات التالية:

1_ قام الزبون أحمد بتحويل مبلغ 10000دج من حسابه لدى BNA المدية، إلى حساب الزبون علي لدى CPA تلمسان، حيث اقتطع بنك أحمد عمولة قدرها 200دج.

2_ عندما تقدم CPA المدية إلى غرفة المقاصة حاملا معه أمر بالتحويل لصالح زبون منBADR المدية بقيمة 32000دج، كانت النتيجة تسديد قيمة هذا التحويل.

الحل: **إجراء القيود اللازمة لمجموعة من العمليات في يومية البنك:**

		-1-		
		بنك الآمر		
	10200	**حساب جاري الزبون الآمر**		**22012**
10000		**البنك الدائن (CPA تمسان)**	**12**	
200		**عمولات**	**7029**	
		التسجيل لدى BNA المدية		
		بنك المستفيد		
	10000	**البنك المدين (BNA المدية)**		**12**
10000		**حساب جاري الزبون المستفيد**	**22012**	
		التسجيل لدى CPAتلمسان		
		-2-		
	32000	**حساب جاري الزبون الآمر**		**220**
32000		**البنك المركزي**	**110**	
		تسديد التحويل		

خلاصة المحور السادس:

ذكرنا من خلال هذا المحور أن عمليات التحويلات تتمثل في أن يتقدم الزبون إلى البنك بطلب تحويل مبلغ معين من النقود من حسابه الجاري بالبنك إلى زبون آخر يكون له حساب آخر إما: *في نفس البنك،*أو في فرع من فروع البنك، *أو في بنك آخر داخل المكان، *أو في بنك آخر خارج المكان، وفي كل الحالات فإنه يجب على الزبون تعبئة نموذج خاص بالتحويل، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات، تطرقنا إليها من خلال هذا المحور. كما وتناولنا من خلال هذا المحور التسجيلات المحاسبية المناسبة لكل حالة من حالات التحويلات، وذلك وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري، واعتمدنا على تمارين تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية.

المحور السابع:الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية

المحور السابع:
الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية

تمهيد:

إن الأوراق التجارية الملك للزبائن تعني، أن الزبائن يقدمون هذه الأوراق إلى بنوكهم لأجل تحصيل قيمتها من زبائن بنوك آخرين عند ميعاد استحقاقها، في حين أن الأوراق التجارية الملك للبنك هي حالة خصم الأوراق التجارية، بحيث في هذه الحالة يتقدم حامل الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها إلى بنكه، فيتنازل له عليها مقابل حصوله على سيولة، ولكنه سوف يخسر نظير ذلك جزء من قيمتها هو مبلغ الخصم، بمعنى أن البنك سيسدد للمستفيد القيمة الحالية للورقة (أي القيمة الاسمية للورقة مخصوماً منها مصاريف الأجيو أو الخصم)، وبهذا يحل البنك محل حامل الورقة في الدائنية، ويصبح هو المستفيد من الورقة التجارية، حيث وفي هذا الإطار السابق بعد عملية الخصم تبقى الورقة التجارية المخصومة في محفظة البنك، ولا يمكن أن تخرج منها إلا في حالات معينة. لذلك ومن خلال ما سبق ارتأينا من خلال هذا المحور التطرق إلى خصم الأوراق التجارية بالتعريف وكذا الحالات التي من خلالها تخرج الورقة التجارية المخصومة من محفظة البنك التجاري، ومن بين هذه الحالات إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، وسنتطرق في هذا الإطار أيضا إلى المعالجة المحاسبية لخصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها وغيرها من الحالات، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، ومن ثم التطرق إلى مجموعة من التمارين التي تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية في هذا الصدد.

أولا: الإطار المفاهيمي لخصم الأوراق التجارية

ارتأينا من خلال هذه النقطة أن نتطرق إلى الإطار المفاهيمي لخصم الأوراق التجارية على النحو التالي:

1- مفهوم خصم الأوراق التجارية:

عرف الخصم التجاري على أنه: "شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذاً بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضاً باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين. ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن، يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط، أي مدة القرض، وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق، وسميت هذه العملية بالخصم، لأن المبلغ الذي يستفيد منه البنك يقتطع مباشرة من مبلغ الورقة، وهي طريقة أخرى للقول أن الزبون، عند خصم الورقة، لا يحصل على القيمة الاسمية لهذه الورقة كاملة، ولكنه يحصل على مبلغ أقل من القيمة الاسمية بمقدار مبلغ الخصم. ويتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر أساسية هي: *معدل الفائدة، وهو ثمن القرض ويطبق بين التاريخين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، والعنصر الثاني هو*عمولة التحصيل، وهي عمولة الجهد المبذول والوقت المضحى به أثناء تحصيل الورقة، وأخيراً *عمولة الخصم، وهي أجر البنك من العملية، ويسمى مجموع الفائدة ومختلف العمولات المدفوعة مقابل الخصم"[1].

وفي نفس الاتجاه السابق تعرف الأوراق التجارية المخصومة على أنها تلك الأوراق التي: "يبادلها حائزيها بنقدية قبل ميعاد استحقاقها مثل الكمبيالات المخصومة، ولذلك فإن المبلغ الذي يدفعه البنك التجاري مقابلها يكون أقل من القيمة النقدية المكتوبة عليها بمقدار فائدة مخصومة، بمعدل يتناسب طردياً مع طول الفترة الزمنية بين طلب العميل المقابل النقدي للورقة وتاريخ سداد قيمتها الاسمية"[2].

وعموما وباختصار يمكن القول أنه: "**تعتبر عملية خصم الأوراق التجارية بمثابة تنازل لصالح البنك عن السفتجات مثلا قبل ميعاد استحقاقها، مقابل الحصول على مبلغ مسبق، على أن يدفع الزبون فوائد وعمولات للبنك مقابل عملية الخصم وتسمى AGIO**".

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **مرجع سبق ذكره**، ص231.

حيث أن: | الآجيو AGIO = مبلغ الفائدة + العمولات التي تتعلق بالخصم |

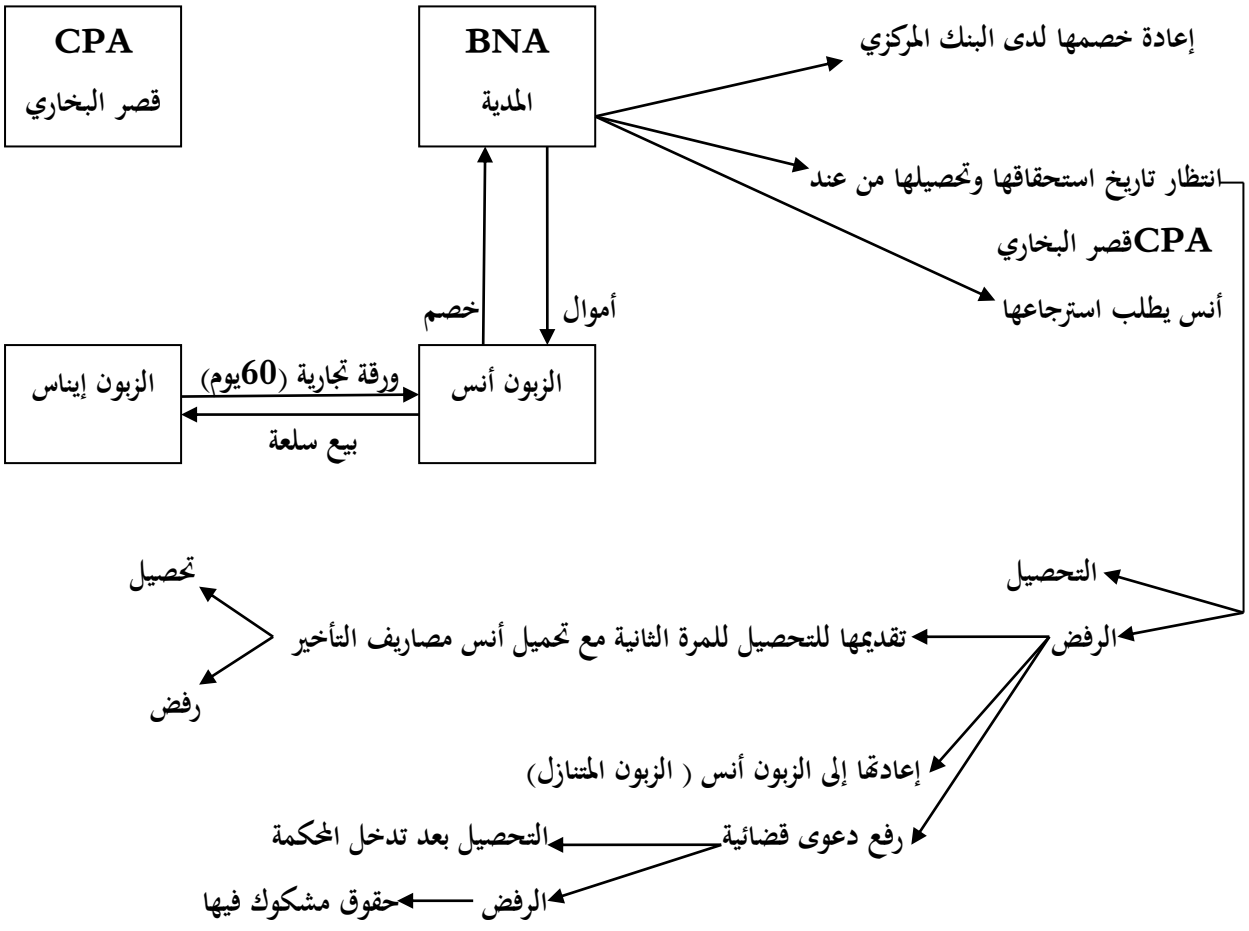
2- حالات خروج الأوراق التجارية المخصومة من محفظة البنك:

بعد عملية خصم الأوراق التجارية من طرف البنك التجاري، تصبح هذه الأوراق ملكاً لهذا الأخير، ولن تخرج من محفظته، إلا في الحالات التالية:

- لإعادة خصمها لدى البنك المركزي.
- انتظار تاريخ الاستحقاق وتحصيلها من عند بنك التوطين.
- طلب استرجاع الورقة من طرف الزبون المتنازل.

وسنعبر عن هذه الحالات أعلاه، إضافة إلى حالات أخرى تتفرع عنها من خلال الشكل الموالي، أما شرح مختلف الحالات سنتطرق إليه عند تطرقنا للمعالجة المحاسبية لهذه الحالات الأخيرة.

الشكل رقم02: يبين حالات خروج الأوراق التجارية المخصومة من محفظة البنك



المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعملية خصم الأوراق التجارية والحالات المرافقة لها

سنتطرق من خلال مايلي إلى المعالجة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي البنكي لعملية خصم الأوراق التجارية في البنك التجاري، وكذا المعالجة المحاسبية لحالات خروج هذه الأوراق من محفظة البنك، والمشار إليها هذه الحالات من خلال الشكل أعلاه.

1- التسجيل المحاسبي لعملية الخصم التجاري:

عند عملية تقديم الأوراق التجارية للخصم يسجل القيد التالي:

200		قروض مقدمة للزبائن	×××	← القيمة
	22012	حساب جاري الزبون	×××	الاسمية
	أو 10	الصندوق	×××	القيمة
	7020	فوائد	×××	الصافية
	7029	العمولات	×××	الآجيو
		قيد الخصم		AGIO

ملاحظة :

في **PCB**: ح/200 قروض ممنوحة للزبائن ← اعتمادات تجارية

ح/7020 فوائد ← فوائد على قروض للزبائن

ح/7029عمولات

مثال:

قام أحد الزبائن بخصم ورقة تجارية لدى بنكه، قيمتها الاسمية 20000دج، تاريخ الاستحقاق 45 يوم، نسبة الفائدة هي5%، بلغت العمولات 50دج.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي: (قيد الخصم)

200		قروض مقدمة للزبائن	20000	
	22012	حساب جاري الزبون		19825
	7020	فوائد		125
	7029	العمولات		50

$$I=C\times T\times N$$

$$I=20000\times 5\%\times 45/360=125\ DA$$

2- التسجيل المحاسبي لحالات خروج الأوراق التجارية المخصومة من محفظة البنك :

كما ذكرنا أعلاه تبقى الأوراق التجارية المخصومة بحوزة البنك ولا تخرج من محفظته، إلا من خلال مجموعة الحالات، التي سيتم شرحها والتعبير عنها محاسبيا وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، من خلال مايلي:

1.2. الحالة الأولى: إعادة الخصم لدى البنك المركزي:

قد يحتاج البنك الذي قام بخصم الورقة التجارية إلى نقدية حاضرة، فيقوم بإعادة خصم هذه الورقة لدى البنك المركزي[1]. وبمعنى أوضح تعتبر "الأوراق التجارية المخصومة هي عموما أوراق قابلة للتعبئة لدى معهد الإصدار (البنك المركزي)، أي أن هذه الأوراق يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي، إذا احتاج البنك إلى سيولة مقابل ثمن يسمى سعر إعادة الخصم"[2].

وعند إعادة الخصم، يسجل البنك التجاري القيد التالي:

110		**البنك المركزي**	×××	
6015		**فوائد على قيم معطاة كضمان**	×××	
	15	**قيم ممنوحة كضمان**		×××
		قيد إعادة الخصم لدى البنك المركزي		

ملاحظة1:

ح/15 دائما يظهر بالقيمة الاسمية.

في PCB: ح/15 قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

ح/601 تكاليف على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

[1] الأميرة ابراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد. **الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الفروع، البنوك التجارية، شركات التأمين، الوحدات الحكومية)**. مصر- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص170.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص66_67.

ملاحظة2:

عند إعادة الخصم لدى البنك المركزي، يسجل محاسب البنك المركزي القيد التالي:

14		**قيم مستلمة (محصلة على سبيل الأمانة)**	×××	
	12+	**بنك المتنازل (الدائن)**		×××
	70	**(فوائد+عمولات)**		×××

أما وعند وصول تاريخ استحقاق الأوراق المعاد خصمها تسجل القيود التالية:

*يسجل محاسب البنك المركزي القيد التالي(أي أن العلاقة أصبحت بين البنك المركزي وبنك التوطين):

12		**بنك التوطين (بنك المدين)**	×××	
	14	**قيم مستلمة**		×××

*أما بنك التوطين يسجل:

220		**ح ج الزبون المدين**	×××	
	110	**البنك المركزي**		×××

*أما البنك الذي قام بإعادة الخصم يسجل:

15		**قيم معطاة كضمان**	×××	
	200	**اعتمادات تجارية**		×××

مثال:

ورقة تجارية مخصومة من طرف بنك تجاري لصالح أحد زبائنه، قيمتها الاسمية 100000دج، تاريخ الاستحقاق45 يوم، بعد 15يوم قام البنك بإعادة خصم هذه الورقة لدى البنك المركزي، نسبة الفائدة (معدل إعادة الخصم4%.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي: (قيد إعادة الخصم لدى البنك المركزي)

110		البنك المركزي	99666.67	
6015		فوائد على قيم معطاة كضمان	333.33	
	15	قيم ممنوحة كضمان		100000
		قيد إعادة الخصم لدى البنك المركزي		

القيمة الاسمية للورقة التجارية ⟵ 100000دج

تاريخ إعادة الخصم ⟵ 15يوم

45يوم-15يوم=30 يوم

الفائدة= 100000×0.04×30/360=333.33دج

2.2. الحالة الثانية: التحصيل لدى بنك التوطين (انتظار تاريخ الاستحقاق وتحصيلها من عند بنك التوطين):

تتم غالبا كل المبادلات ما بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة، ولهذا عند وصول ميعاد الاستحقاق للأوراق التجارية المخصومة، يقوم البنك الحامل لهذه الأوراق بالطلب من بنك التوطين تسديد مبلغ هذه الأوراق. حيث وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة، تتفرع عنها عدة حالات فرعية كما هو مبين في الشكل أعلاه، والتي سنتطرق إلى معالجتها محاسبيا على النحو التالي:

أ- حالة التحصيل:

يتم تسجيل هذه الحالة محاسبيا وفق المراحل التالية:

- قيد الخروج إلى غرفة المقاصة:

362×		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	×××	
	362	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		×××

حيث أن: ح/362 في **PCB**: حسابات أخرى انتقالية

- عند التحصيل الفعلي (عند ميعاد الاستحقاق):

325		غرفة المقاصة	×××	
110	200	قروض مقدمة للزبائن		×××
		البنك المركزي	×××	
	325	غرفة المقاصة		×××

- قيد التسوية للأوراق التي تم تحصيلها:

362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	×××	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		×××

مثال:

ورقة تجارية مخصومة مملوكة لبنك CPA المدية، قيمتها الاسمية 5000دج، حيث تم تحصيلها لدى بنك BNA قصر البخاري (بنك التوطين).

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

362×		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	5000	
	362	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		5000
325		غرفة المقاصة	5000	
	200	قروض مقدمة للزبائن		5000
110		البنك المركزي	5000	
	325	غرفة المقاصة		5000
362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	5000	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		5000

ب- حالة عدم التحصيل (احتمال الرفض):

في حالة عدم التحصيل (رجوع الورقة من غرفة المقاصة غير مسددة)، فإن الورقة ترجع إلى البنك غير محصلة لعدة أسباب: *كإفلاس المدين، *الشخص الذي سحبت عليه الورقة جمد حسابه وهرب، الحجز على الحساب، عدم وجود مبالغ كافية في حساب المدين بقيمة الورقة التجارية، أخطاء موجودة في الورقة من الناحية الشكلية والضمنية....عندئذ، يسجل محاسب البنك القيد التالي:

قيد الرفض:

26		قيم غير محملة	×××	
	325	غرفة المقاصة		×××

مثال:

تم رفض تحصيل ورقة تجارية مخصومة، لعدم وجود أموال كافية في رصيد المدين، قيمتها 10000دج.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

26		**قيم غير محملة**	**10000**	
	325	**غرفة المقاصة**		**10000**

وبعد رفض الورقة التجارية المخصومة (المملوكة) للبنك من طرف أحد البنوك في غرفة المقاصة، هناك ثلاث وسائل للبنك من أجل استرجاع حقه والمتمثلة في:

- إرجاع الورقة للزبون المتنازل:

في هذه الحالة يقوم البنك برد الورقة التجارية المرفوضة للزبون الخاصم (البائع)، وسيقوم البنك حينئذ بخصم من الحساب الجاري للزبون قيمة الورقة التجارية المرفوضة. في هذه الحالة محاسب البنك يسجل القيود التالية:

220		ح ج الزبون	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××
325		غرفة المقاصة	×××	
	26	قيم غير محملة		×××

مثال:

بعد رفض تحصيل الورقة التجارية المخصومة من طرف غرفة المقاصة بقيمة 50000دج، قام البنك بإرجاعها إلى الزبون المتنازل.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

26		**قيم غير محملة**		**50000**	
	325		**غرفة المقاصة**		**50000**
			قيد الرفض		
325		**غرفة المقاصة**		**50000**	
	26		**قيم غير محملة**		**50000**
			قيد التسوية		
220		**ح ج الزبون**		**50000**	
	200		**اعتمادات تجارية**		**50000**
			قيد الإرجاع		

- إعادة تقديم الورقة غير المحصلة مرة ثانية للتحصيل مع تحميل الزبون المتنازل مصاريف التأخير (عدم التحصيل لأول مرة):

في هذه الحالة تسجل القيود التالية:

26		**قيم غير محملة**	×××	
	325	**غرفة المقاصة**		×××
		قيد الرفض		
325		**غرفة المقاصة**	×××	
	26	**قيم غير محملة**		×××
		قيد تقديم الورقة للتحصيل للمرة الثانية		

220		ح ج الزبون	×××	
	7028	فوائد على حقوق مشكوك فيها		×××
		قيد مصاريف التأخير		
362×		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	×××	
	362	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		×××
		قيد الخروج		
		حالة تحصيل		
325		غرفة مقاصة	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××
110		البنك المركزي	×××	
	325	غرفة المقاصة		×××
362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	×××	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		×××
		حالة رفض		
26		قيم غير محملة	×××	
	325	غرفة المقاصة		×××
		قيد الرفض للمرة الثانية		
362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	×××	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		×××

مثال:

تم رفض ورقة تجارية مخصومة قيمتها 80000دج، حيث قام البنك بعدها بإجراء تقديمها للتحصيل للمرة الثانية، مصاريف التأخير 2000دج.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك في حالتي التحصيل والرفض؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

26		قيم غير محملة	80000	
	325	غرفة المقاصة		80000
		قيد الرفض		
325		غرفة المقاصة	80000	
	26	قيم غير محملة		80000
		قيد تقديم الورقة للتحصيل للمرة الثانية		
220		ح ج الزبون	2000	
	7028	فوائد على حقوق مشكوك فيها		2000
		قيد مصاريف التأخير		
362×		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	80000	
	362	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		80000
		قيد الخروج		
		حالة تحصيل		
325		غرفة مقاصة	80000	
	200	اعتمادات تجارية		80000
110		البنك المركزي	80000	
	325	غرفة المقاصة		80000
362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	80000	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		80000
		حالة رفض		
26		قيم غير محملة	80000	
	325	غرفة المقاصة		80000
		قيد الرفض للمرة الثانية		

362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	80000	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		80000

– تقديم احتجاج لدى المحكمة (رفع دعوى قضائية):

عند رفع الدعوى القضائية يسجل القيد التالي:

26×		قيم لدى ضابط المحكمة	×××	
	26	قيم غير محملة		×××

في حالة التحصيل بعد تدخل المحكمة تسجل القيود التالية:

12		بنك التوطين	×××	
	26×	قيم لدى ضابط المحكمة		×××
325		غرفة المقاصة	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

***في حالة الرفض بعد تدخل المحكمة تسجل القيود التالية:**

حينئذ يمكن للبنك اعتبارها حقوق مشكوك فيها ويسجل محاسب البنك القيد التالي:

28		حقوق مشكوك فيها	×××	
	26×	قيم لدى ضابط المحكمة		×××
325		غرفة المقاصة	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

ملاحظة 1:

بعد تدخل المحكمة وتم رفض تحصيل الأوراق التجارية المملوكة للبنك، يمكن اعتبارها كحقوق مشكوك فيها، وبعد مضي 5سنوات، يقوم محاسب البنك بترصيد حساب الحقوق المشكوك فيها (التي ستعتبر حقوق وهمية ضمن الأصول، وذلك بناءا على دراسة يقوم بها محافظي حسابات البنك مصادقا عليها من طرف أعضاء مجلس إدارة البنك).

ملاحظة 2:

بالنسبة للحالات أو الخيارات الثلاث السابقة، التي من خلالها يمكن للبنك استرجاع حقه، لابد من ترصيد ح/200، ح/325، ح/26.

مثال:

تم رفض تحصيل ورقة تجارية مخصومة لعدم وجود مؤونة كافية في رصيد المدين، قيمتها 200000دج، حيث قام البنك بعدها برفع دعوى قضائية.

المطلوب: التسجيل المحاسبي للاحتمالين التاليين ***الاحتمال1:** تحصيل هذه الورقة بعد تدخل المحكمة،***الاحتمال2:** عدم تحصيل هذه الورقة حتى بعد تدخل المحكمة، ولم يسترجع البنك حقه، حيث تبين أن المدين قد أفلس نهائياً؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

26		**قيم غير محملة**	**200000**	
	325	**غرفة المقاصة**		**200000**
		قيد الرفض		
		حالة التحصيل بعد تدخل المحكمة		
26×		**قيم لدى ضابط المحكمة**	**200000**	
	26	**قيم غير محملة**		**200000**
12		**بنك التوطين**	**200000**	
	26×	**قيم لدى ضابط المحكمة**		**200000**
325		**غرفة المقاصة**	**200000**	
	200	**اعتمادات تجارية**		**200000**
		حالة الرفض بعد تدخل المحكمة		
26×		**قيم لدى ضابط المحكمة**	**200000**	
	26	**قيم غير محملة**		**200000**
28		**حقوق مشكوك فيها**	**200000**	
	26×	**قيم لدى ضابط المحكمة**		**200000**

325		غرفة المقاصة	200000	
	200	اعتمادات تجارية		200000

3.2. الحالة الثالثة: طلب استرجاع الورقة من طرف الزبون المتنازل:

يمكن للزبون المتنازل أن يطلب من بنكه استرجاع الورقة المخصومة قبل ميعاد استحقاقها. عندئذ يسجل محاسب البنك القيد التالي:

220		ح ج الزبون	×××	
7020		فوائد	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

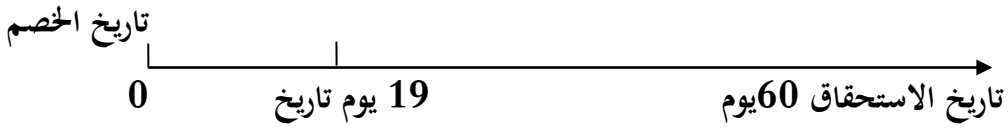
مثال:

ورقة تجارية قيمتها 20000دج، معدل الخصم 6%، تاريخ الاستحقاق 60يوم، عمولات 75دج، وبعد 19 يوم، طلب الزبون المتنازل استرجاع ورقته، فوافق البنك.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك؟

التسجيل المحاسبي في يومية البنك يكون على النحو التالي:

220		ح ج الزبون	19863.3	
7020		فوائد	136.6	
	200	اعتمادات تجارية		20000
		قيد طلب استرجاع الورقة التجارية من طرف الزبون المتنازل		



الفائدة= 20000×0.06×360/41=136.6دج

ملاحظات:

***ملاحظة 1:**

عندما يحين ميعاد استحقاق ورقة تجارية مخصومة (ملك للبنك)، المدين زبون لدى بنك آخر خارج المكان، نجد أن البنك المالك يسجل مايلي:

12		بنك المدين	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

أما بنك المدين سيسجل القيد التالي:

220		ح ج الزبون المدين	×××	
	12	بنك الدائن		×××

***ملاحظة 2:**

في حالة ما إذا كان المدين زبون لدى نفس البنك، أي الورقة المخصومة موطنة لدى البنك الخاصم، يقوم هذا الأخير عند تاريخ الاستحقاق بتسجيل القيد التالي:

220		ح ج الزبون المدين	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

***ملاحظة 3:**

في حالة ما إذا كان المدين زبون في نفس البنك ولكن في وكالة أخرى، تقوم الوكالة المالكة للورقة التجارية عند تاريخ الاستحقاق بتسجيل القيد التالي:

37		وكالة المدين	×××	
	200	اعتمادات تجارية		×××

أما الوكالة الأخرى تسجل:

220		ح ج الزبون المدين	×××	
	37	وكالة المستفيد		×××

تـــمـارين

التمرين الأول:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة التي تراها ضرورية للعمليات التالية:

1_قدم أحد الزبائن إلى بنكه ورقة تجارية للخصم قيمتها الاسمية 35000دج في 2014/4/1، علما أن تاريخ الاستحقاق بعد شهرين من هذا التاريخ، حيث أن البنك يطبق معدل الخصم 6% ومعدل العمولات 2‰ على خصم الأوراق التجارية.

2_ طلب زبون (العملية السابقة) استرجاع ورقته التي كان قد خصمها لدى بنكه قبل 13 يوم.

3_ قدم زبون آخر إلى بنكـه ورقتين تجاريتين للخصم بقيمة إجمالية 100000دج، تتوزع بنسبة 4/1 و4/3 تاريخ استحقاقهما 30 يوم و45 يوم على التوالي، علما أن البنك قام بعد 15 يوم بإعادة خصم الورقة الأولى بمعدل 2%، بينما انتظر تاريخ استحقاق الورقة الأخرى التي قدمها للتحصيل لكنها رفضت، حيث قام البنك بعد ذلك بكل الإجراءات ولم يسترجع حقه.

4_ وصول تاريخ استحقاق ورقة تجارية مخصومة قيمتها 22500دج، فقام CPA المدية بتحصيل قيمتها، علما أن المسحوب عليه زبون لدى BNA البويرة.

5_ قام بنك CPA المدية بتسديد ورقة تجارية بمبلغ 42000دج مملوكة لبنك BEA المدية، وذلك عن طريق غرفة المقاصة.

6_ رفض ورقة تجارية مخصومة بقيمة 100000دج، فقام البنك بإرجاعها إلى الزبون المتنازل.

7_ وصول تاريخ استحقاق ورقة مخصومة قيمتها 33000دج، فقام البنك بتحصيل قيمتها، علما أن المدين زبون لدى نفس البنك.

الحل: التسجيل المحاسبي في يومية البنك:

		-1-		
200		**اعتمادات تجارية**	**35000**	
	220	**ح ج الزبون**		**34580**
	7020	**فوائد**		**350**
	7029	**عمولات**		**70**

		2		
220		ح ج الزبون	34725.83	
7020		فوائد	274.17	
	200	اعتمادات تجارية		35000
		قيد طلب الاسترجاع		
		3		
200		اعتمادات تجارية	25000	
	220	ح ج الزبون		24825
	7020	فوائد		125
	7029	عمولات		50
		قيد الخصم للورقة 1		
200		اعتمادات تجارية	75000	
	220	ح ج الزبون		74287.5
	7020	فوائد		562.5
	7029	عمولات		150
		قيد الخصم للورقة 2		
110		البنك المركزي	24979.17	
6015		فوائد على قيم معطاة كضمان	20.83	
	15	قيم ممنوحة كضمان		25000
		قيد إعادة الخصم		
362×		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	75000	
	362	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		75000
		قيد الخروج الورقة 2		
26		قيم غير محملة	75000	
	325	غرفة المقاصة		75000
		قيد رفض الورقة 2		
362		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	75000	
	362×	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		75000
		قيد التسوية		

	75000	غرفة المقاصة		325
75000		قيم غير محملة	26	
		قيد التقديم للتحصيل للمرة 2		
	75000	مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		362×
75000		أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	362	
		قيد الخروج		
	75000	قيم غير محملة		26
75000		غرفة المقاصة	325	
		قيد الرفض للمرة الثانية		
	75000	أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		362
75000		مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	362×	
		قيد التسوية		
	75000	قيم لدى ضابط المحكمة		26×
75000		قيم غير محملة	26	
		قيد تقديم احتجاج أمام المحكمة		
	75000	حقوق مشكوك فيها		28
75000		قيم لدى ضابط المحكمة	26×	
		قيد عدم التحصيل النهائي		
	75000	غرفة المقاصة		325
75000		اعتمادات تجارية	200	
		ترصيد ح/200		
		4		
	22500	بنك المدين		12
22500		اعتمادات تجارية	200	
		ورقة تجارية خارج المكان		
		5		
	42000	ح ج الزبون		220
42000		البنك المركزي	110	
		قيد تسديد ورقة تجارية		

		6		
26		قيم غير محملة	100000	
	325	غرفة المقاصة		100000
		قيد الرفض		
325		غرفة المقاصة	100000	
	26	قيم غير محملة		100000
		قيد التسوية		
220		ح ج الزبون	100000	
	200	اعتمادات تجارية		100000
		قيد الإرجاع		
		7		
220		ح ج الزبون	33000	
	200	اعتمادات تجارية		33000
		عملية تحصيل ورقة مخصومة		

شرح العمليات:

العملية 1:

الفائدة= 35000×0.06×12/2=350دج

العمولات= 35000×2‰=70%دج

العملية 2:

الفائدة= 35000×0.06×360/47=274.17دج

العملية 3:

الورقة 1:	*الورقة 2:*
*الفائدة= 25000×0.06×360/30=125دج	*الفائدة=75000×0.06×360/45=562.5
*العمولات= 25000×2‰=50دج	*العمولات=75000×2‰=150

تاريخ إعادة الخصم للورقة التي قيمتها الاسمية 25000دج هو: 15 يوم.

30 يوم–15 يوم=15 يوم

الفائدة= 25000×0.02×360/15=20.83دج

التمرين الثاني: (تمرين شامل حول مقاصة الشيكات، الأوراق التجارية الملك للزبائن والملك للبنك إضافة إلى التحويلات)

فيمايلي تفصيل المحافظ التي قدمت إلى غرفة المقاصة في جلسة يوم 2009/03/15:

1_ قدم بنك BNA الشيكات التالية مسحوبة على بنوك:

_ BEA: 500000دج.

_ CPA: 350000دج.

كما قدم أوراق تجارية موطنة لدى البنوك:

_ BEA: 700000دج منها 450000 ملك للبنك.

_ CPA: 800000دج منها 600000 ملك للبنك.

كما تم تحويل لصالح زبائن آخرين (تحت أمر زبائن البنك):

_ BEA: 100000دج.

_ CPA: 60000دج.

2_ قدم بنك BEA الشيكات التالية مسحوبة على بنوك:

_ BNA: 1000000دج.

_ CPA: 300000دج.

كما قدم الأوراق التجارية الموطنة لدى البنوك التالية:

_ BNA: 500000دج منها 400000 ملك للبنك.

_ CPA: 200000دج منها 150000 ملك للبنك.

3_ قدم بنك CPA شيكات مسحوبة على البنوك التالية:

_ BNA: 900000دج.

_ BEA: 400000دج.

كما قدم أيضا أوراق تجارية مسحوبة على البنوك التالية:

_ BNA: 500000دج منها 100000 ملك للبنك.

_ BEA: 800000دج منها 500000 ملك للبنك.

كما كانت التحويلات لصالح زبائن آخرين (تحت أمر زبائن البنك)، لديهم حسابات لدى البنوك التالية:

_ BNA: 250000دج.

_ BEA: 20000دج.

خلال جلسة المقاصة تبين مايلي: رفض من طرف البنوك التالية:

1_ BNA:

- ❖ شيكات مقدمة من BEA: 70000دج.
- ❖ أوراق تجارية مقدمة من BEA: 80000دج منها 50000 ملك للزبائن.
- ❖ شيكات مسلمة من طرف CPA: 60000دج.
- ❖ أوراق تجارية مسلمة من طرف CPA: 100000دج منها 80000دج ملك للزبائن.

2_ BEA:

- ❖ شيكات مسلمة من طرف BNA: 30000دج.
- ❖ أوراق تجارية مسلمة من طرف BNA: 50000دج كلها ملك للبنك.

3_ CPA:

- ❖ شيكات مسلمة من طرف BEA: 30000دج.

العمل المطلوب:

1_ استخراج نتيجة المقاصة؟

2_ تسجيل العمليات لدى غرفة المقاصة والبنك المركزي؟

3_ تسجيل نتيجة المقاصة لدى بنك BEA ؟

الحل:

إعداد الكشف الخاص بالشيكات

البنوك	الأرصدة الثنائية				الوضعية النهائية		
	BNA	BEA	CPA	المجموع	مدين	دائن	الفرق
BNA	-	500000 (30000)	350000	820000	1770000	820000	950000 -
BEA	1000000 (70000)	-	300000 (30000)	1200000	870000	1200000	330000 +
CPA	900000 (60000)	400000	-	1240000	620000	1240000	620000 +
المجموع	1770000	870000	620000	3260000	3260000	3260000	0

إعداد الكشف الخاص بالأوراق التجارية

البنوك	الأرصدة الثنائية				الوضعية النهائية		
	BNA	BEA	CPA	المجموع	مدين	دائن	الفرق
BNA	-	700000 (50000)	800000	1450000	820000	1450000	630000 +
BEA	500000 (80000)	-	200000	620000	1450000	620000	830000 -
CPA	500000 (100000)	800000	-	1200000	1000000	1200000	200000 +
المجموع	820000	1450000	1000000	3270000	3270000	3270000	0

إعداد الكشف الخاص بالتحويلات

البنوك	الأرصدة الثنائية				الوضعية النهائية		
	BNA	BEA	CPA	المجموع	مدين	دائن	الفرق
BNA	-	-	250000	250000	160000	250000	90000 +
BEA	100000	-	20000	120000	-	120000	120000 +
CPA	60000	-	-	60000	270000	60000	210000 -
المجموع	160000	-	270000	430000	430000	430000	0

الآن من أجل استخرج نتيجة المقاصة، لابد من إعداد الوضعية الإجمالية، التي تضم الوضعية الإجمالية للشيكات وكذا الوضعية الإجمالية للأوراق التجارية والوضعية الإجمالية للتحويلات.

الوضعية الإجمالية (النهائية):

	الشيكات			الأوراق التجارية			التحويلات			
البنوك	مدين	دائن	الفرق	مدين	دائن	الفرق	مدين	دائن	الفرق	الفروق
BNA	1770000	820000	950000-	820000	1450000	630000+	160000	250000	90000+	230000-
BEA	870000	1200000	330000+	1450000	620000	230000-	-	120000	120000+	380000-
CPA	620000	1240000	620000+	1000000	1200000	200000+	270000	60000	210000-	610000+
المجموع	3260000	3260000	0	3270000	3270000	0	430000	430000	0	0

التسجيل المحاسبي لدى غرفة المقاصة والبنك المركزي:

أ- لدى غرفة المقاصة:

	230000		BNA		12
	380000		BEA		12
610000		CPA		12	
	610000		البنك المركزي		110
230000		BNA		12	
380000		BEA		12	
	610000		CPA		12
610000		البنك المركزي		110	

ب– لدى البنك المركزي:

12		BNA	230000	
12		BEA	380000	
	325	غرفة المقاصة		610000
325		غرفة المقاصة	610000	
	12	CPA		610000

إجراء القيود اللازمة لدى بنك BEA:

1		
200 ح/اعتمادات تجارية	550000	
220ح/ح. ج .الزبون		550000
7020ح/الفوائد		/
7029ح/العمولات		/
قيد الخصم		
2		
320ح/قيم للتحصيل	1450000	
321ح/ق.م.بعد التحصيل		1450000
قيد الاستلام		
3		
325ح/غرفة المقاصة	1450000	
320ح/قيم للتحصيل		1450000
قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		
3		
362Xح/مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	550000	
362ح/أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		550000
قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		

ــــــــــــــــ4ــــــــــــــــ		
220ح/ح.ج.ز. المدينين	2320000	
26ح/قيم غير محملة	150000	
321ح/ق.م.بعد التحصيل	1450000	
220ح/ح.ج.ز.المستفيدين		1420000
110ح/البنك المركزي		380000
12ح/البنك المراسل		150000
325ح/غرفة المقاصة		1450000
200ح/اعتمادات تجارية		520000
قيد التحصيل		
ــــــــــــــــ4ــــــــــــــــ		
362ح/ أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	550000	
×362ح/مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		550000
قيد التسوية		
ــــــــــــــــ4ــــــــــــــــ		
26ح/قيم غير محملة	30000	
325ح/غرفة المقاصة		30000
قيد الرفض		
ــــــــــــــــ5ــــــــــــــــ		
12ح/البنك المراسل	150000	
26ح/قيم غير محملة		150000
قيد إرجاع الشيكات والأوراق التجارية المرفوضة إلى أصحابها		
ــــــــــــالخيار الأولــــــــــــ		
325ح/غرفة المقاصة	30000	
26ح/قيم غير محملة		30000
قيد التسوية		
ــــــــــــــــ ــــــــــــــــ		
220ح/ح.ج.الزبون	30000	
200ح/اعتمادات تجارية		30000
قيد الإرجاع		
ــــــــــــالخيار الثانيــــــــــــ		

325ح/غرفة المقاصة		
26ح/قيم غير محملة	30000	
قيد تقديمها للتحصيل للمرة الثانية(قيد التسوية)		30000
_____ _____		
220ح/ح.ج.الزبون		
7028ح/فوائد على حقوق مشكوك فيها	/	
قيد مصاريف التأخير		/
_____ _____		
362Xح/مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		
362ح/أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	30000	
قيد الذهاب إلى غرفة المقاصة		30000
_____حالة التحصيل_____		
325ح/غرفة المقاصة		
200ح/اعتمادات تجارية	30000	
_____ _____		
110ح/البنك المركزي		30000
325ح/غرفة المقاصة	30000	
_____ _____		
362ح/أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		30000
362Xح/مقابل أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل	30000	
_____حالة الرفض_____		
26ح/قيم غير محملة		30000
325ح/غرفة المقاصة	30000	
قيد الرفض		30000
_____ _____		
362ح/ أوراق تجارية مخصومة أرسلت للتحصيل		
×362ح/أوراق تجارية مخصومة		

أرسلت للتحصيل		
قيد التسوية	30000	
ـــــــــــــــالخيار الثالث_____		
26X ح/قيم لدى ضابط المحكمة		30000
26 ح/قيم غير محملة		
قيد التقديم إلى المحكمة		
ـــــــاحتمال التحصيل بعد تدخل المحكمة_____		
12 ح/البنك المراسل	30000	
26X ح/قيم لدى ضابط المحكمة		30000
ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ		
325 ح/غرفة المقاصة		
200 ح/اعتمادات تجارية	30000	
ـــــــ احتمال الرفض بعد تدخل المحكمة_____		30000
26X ح/قيم لدى ضابط المحكمة		
26 ح/قيم غير محملة	30000	
ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ		30000
28 ح/حقوق مشكوك فيها		
26 X ح/قيم لدى ضابط المحكمة	30000	
ـــــــــــــــ ـــــــــــــــ		30000
325 ح/غرفة المقاصة		
200 ح/اعتمادات تجارية	30000	
		30000
	30000	
		30000

شرح العمليات:

العملية1: أوراق تجارية مخصومة **BEA**:

400000:BNA

150000:CPA

550000

العملية2:

***تحصيلات الشيكات:1300000**

***تحصيلات الأوراق التجارية ملك للزبائن:**

100000:BNA

50000:CPA

150000

ومنه:

التحصيلات الإجمالية للشيكات والأوراق التجارية ملك للزبائن = 1300000 + 150000 = 1450000

العملية4:

التسديدات الحقيقية للشيكات:870000

التسديدات الحقيقية للأوراق التجارية:1450000

ومنه:220ح/ح.ج.ز.المدينين = 2320000

ولدينا أيضا:

التحصيلات الحقيقية للشيكات:1200000

التحصيلات الحقيقية للأوراق التجارية ملك للزبائن=(150000_ 50000)=100000

ومنه:220ح/ح.ج.ز.المستفيدين=تح للشيكات+تح.أ.ت.ملك للزبائن+تح للتحويلات

= 1200000+100000+120000 =1420000

المرفوضات:

*الشيكات (BNA رفضت 70000، CPA رفضت 30000)

ومنه: مرفوضات الشيكات: 100000

*مرفوضات أوراق تجارية ملك للزبائن:50000

* مرفوضات أوراق تجارية ملك للبنك:30000

ومنه:مرفوضات الزبائن=100000+50000=150000

ومرفوضات البنك=30000

ملاحظة: *الخيار1:* إرجاعها للزبون

الخيار2:تقديمها للتحصيل للمرة الثانية مع تحميل الزبون م.التأخير(*التحصيل_*الرفض)

الخيار3: رفع دعوى قضائية(*التحصيل بعد تدخل المحكمة_*الرفض بعد تدخل المحكمة(28ح/حقوق مشكوك فيها).

خلاصة المحور السابع:

تطرقنا من خلال هذا المحور إلى الأوراق التجارية المخصومة أو المملوكة للبنك، والتي يتحصل عليها هذا الأخير، جراء تنازل صاحبها عنها قبل تاريخ الاستحقاق، وفي مقابل ذلك يتحصل هذا الأخير على قيمة أقل من القيمة الاسمية للورقة التجارية المخصومة بمقدار مبلغ الآجيو، وبعدما تصبح الأوراق التجارية المخصومة بحوزة البنك، لا تخرج من محفظته إلى في حالات معينة والمتمثلة في: *إعادة خصمها لدى البنك المركزي، *انتظار تاريخ استحقاقها وتحصيلها من عند بنك التوطين، *طلب الزبون المتنازل استرجاع الأوراق التي خصمها، وفي كل حالة من الحالات الأخيرة، تم التطرق من خلال هذا المحور إلى معالجتها المحاسبية وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، وتم تدعيم هذه التسجيلات المحاسبية بتمارين تشرح محتواها.

المحور الثامن:تمويل التجارة الخارجية (القرض المستندي)

المحور الثامن:
تمويل التجارة الخارجية (القرض المستندي)

تمهيد:

تؤدي البنوك التجارية دوراً مهماً في تمويل التجارة الخارجية، سواء كانت استيراد أو تصدير، ويتضح هذا الدور في قيام البنوك بمهمة الوسيط بين المستورد والمصدر أحدهما محلي والآخر أجنبي، وذلك من أجل تسهيل إتمام الصفقات التي تحدث بين المستورد والمصدر وضمان تسديد قيمة تلك المستوردات أو قبض قيمة الصادرات، والصعوبة في عمليات التجارة الدولية، تكمن في أن المستورد يكون في بلد والمصدر في بلد آخر، لذلك فالبائع يصعب عليه تصدير بضاعته إلى المشتري في بلد آخر، قبل أن يقبض الثمن أو جزء منه، أو يتوفر لديه ضمانات مؤكدة بإمكانية حصوله على كامل حقوقه، وكذلك المشتري لا يقبل أن يدفع قيمة بضاعة لم يستلمها بعد ولم يتأكد من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها، ولحل مثل هذه المعضلة وتذليل هذه الصعوبات، والتي تتمثل في رغبة كل من المستورد والمصدر في التأكد من وفاء الطرف الآخر بالالتزامات والشروط التي يفرضها عليه عقد الشراء والبيع المبرم بينهما، لذلك كان لابد من طرف ثالث يضمن للمصدر قبض قيمة بضاعته عند الشحن ووفق الشروط المتفق عليها، وللمشتري أن لا يضطر لدفع قيمة مشترياته إلا عند استلامه وثائق الشحن ووفق الشروط المتفق عليها، وهذا هو الدور الذي تقوم به البنوك من خلال نصوص الاعتماد المستندي[1]. لذلك وانطلاقا مما سبق ارتأينا من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم الاعتماد المستندي وأطرافه وإجراءاته، والمعالجة المحاسبية الخاصة به، وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري، إضافة إلى التمارين التي تشرح مختلف التسجيلات المحاسبية.

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، **مرجع سبق ذكره**، ص197.

أولا: الاعتماد المستندي (المفهوم، الأطراف، الإجراءات)

إن الاعتماد المستندي وسيلة يتم بموجبها من خلال البنوك تسديد قيمة المستوردات التي تتم بين مستورد ومصدر في بلدين مختلفين، وبالتالي فإن الاعتمادات أصلاً تستعمل بشكل أساسي في نطاق عمليات التجارة الدولية، حيث يتم فتح الاعتماد المستندي بناء على طلب المستورد من قبل البنك الذي يتعامل معه ويقوم هذا البنك بإبلاغ المصدر بفتح الاعتماد لصالحه، ويتم ذلك من خلال البنك الذي يتعامل معه المصدر في بلده، وهكذا فإن بنك المستورد يتعهد للمصدر بواسطة بنكه بدفع قيمة البضاعة المشتراة عند تسليم وثائق شحنها مطابقة للشروط المتفق عليها، وهذا لا يعني أن تقتصر عمليات الاعتمادات على التجارة الخارجية، إذ يمكن أن تكون وسيلة للدفع بين طرفين في نفس البلد، إذا كانت الشروط تقتضي بفتح الاعتماد إلا أن هذه الصور قليلة[1]. وفيمايلي سنتطرق إلى مفهوم الاعتماد المستندي وأطرافه وإجراءاته.

1- مفهوم الاعتماد (القرض) المستندي وأطرافه:

يعتبر الاعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، نظراً لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد سواء. ونتناول فيمايلي مفهوم الاعتماد المستندي وأطرافه.

1.1. مفهوم الاعتماد المستندي:

عرف الاعتماد المستندي على أنه: "كتاب تعهد صادر عن البنك (فاتح الاعتماد) إلى البنك المراسل (مبلغ الاعتماد) بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات نقدية بقيمة محددة وخلال، مدة مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد وتنفيذه"[2].

عرف أيضا بأنه: "تعهد كتابي صادر عن أحد البنوك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المصدر، بأن يدفع قيمة البضاعة المستوردة، أو أن يقبل بقيمتها سحوبات، وذلك عند تسلم البنك أو مراسله بالخارج لمستندات شحن البضاعة إلى بلد المستورد وتنفيذه لتلك الشروط الواردة برسالة الاعتماد، وينتهي هذا التعهد بتاريخ معين أو يبقى سارياً لفترة محددة إلا إذا نصت شروطه على غير

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص198.

[2] عبد الحليم كراجه. **محاسبة البنوك**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص145.

ذلك، وسمـي مستندي لأن الدفع مشروط بتقديم المصدر للمستندات المطلوبة"[1].

وعموما يتمثل الاعتماد المستندي: " في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله، مقابل استلام الوثائق أو المستندات، التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها"[2].

2.1. أطراف الاعتماد المستندي:

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي لصالح المستورد، تربط بين أربعة أطراف والمتمثلة في:[3]

أ- المستورد:

ومنه تبدأ عملية فتح الاعتماد المستندي بناء على طلبه، لغرض استيراد بضاعة معينة، سبق له الاتصال بشأنها مع المصدر.

ب- المصدر:

وهو البائع أو المستفيد من عملية فتح الاعتماد المستندي، وهو غالبا لا يعرف المستورد معرفة كافية، وبذلك فهو لا يرغب في استلام ثمن بضاعته حتى وصولها إلى المستورد، وإنما يرغب في استلام الثمن عند شحنه للبضاعة وتسليمه لمستنداتها إلى مصرفه الذي يتعامل معه.

ت- بنك المستورد:

وهو البنك الذي يتعامل معه المستورد أو مشتري البضاعة، وهو الذي يتولى فتح الاعتماد لصالح المصدر الأجنبي، ويتعهد لمراسله (وهو بنك المصدر) بتسديده لثمن البضاعة حال استلامه لوثائق الشحن ومطابقتها لشروط فتح الاعتماد المستندي.

ث- بنك المصدر:

وهو البنك الذي يتعامل مع البائع أو المصدر من جهة باستلامه لوثائق الشحن منه وتسديد قيمة البضاعـة التي شحنت نيابة عـن بنك المستورد، من جـهة أخرى، وذلك بعـد تدقيق هـذه الوثائق والتأكد من

---

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

[3] عبد الإله نعمة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

مطابقتها لشروط فتح الاعتماد المستندي.

2- إجراءات الاعتماد المستندي:

وبصفة مختصرة نجد أن العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي تتم وفق التسلسل العام التالي:[1]

- إبرام عقد استيراد بضاعة مع المصدر، الذي يتعين عليه القيام بإرسال هذه البضاعة والمستندات إلى المستورد.
- طلب المستورد من بنكه فتح الاعتماد المستندي، ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة، مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر، وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
- قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا.

حيث وفي هذا الإطار السابق تجدر الإشارة إلى أن "المستندات التي تعبر عن جميع مراحل تنفيذ العقد بين المستورد والمصدر مهمة جداً، وهي في الحقيقة تعكس نية الطرفين في تنفيذ العقد، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه في التسوية المالية قبل الاستلام الفعلي للبضاعة، من المفيد أن نعرف ولو بصفة إجمالية ماهية هذه المستندات المطلوبة للقيام بفتح الاعتماد المستندي"[2]. والمتمثلة في:[3]

***الفاتورة:** وتتضمن الفاتورة كل المعلومات الخاصة بالبضاعة مثل الكمية، النوعية، الأسعار....

***بوليصة الشحن والنقل:** وهي عبارة عن مستند يعترف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة، من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها. وفي حالة ما إذا كانت وسيلة النقل غير الباخرة، فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المستعملة.

***بوليصة التأمين:** وهي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها أثناء النقل.

***الشهادات الجمركية:** وهي مختلف المستندات، التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.

***شهادات المنشأ:** وهي الشهادات التي تثبت مكان صنع البضاعة وموطنها الأصلي.

---

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

[2] **نفس المرجع السابق+ نفس الصفحة.**

[3] **نفس المرجع السابق**، ص ص117_118.

***شهادات التفتيش والرقابة والفحص:** وهي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة، من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبينة في الفاتورة (الوزن، المواصفات...).

***الشهادات الطبية:** وهي كل الشهادات الصحية المحررة، من أجل التأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية والكيميائية.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي

سنتطرق من خلال مايلي إلى المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، وذلك في يومية بنك المستورد ويومية بنك المصدر.

1- التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المستورد:

يتم التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المستورد الجزائري وفق المراحل التالية:

1.1. فتح الاعتماد: (التعهد)

902×		مقابل تعهدات لصالح الزبائن	×××	
	902	تعهدات لصالح الزبائن		×××

المبلغ يكون بالعملة الصعبة المتفق عليها في العقد

ثم يقوم البنك بتجميد المبلغ من حساب الزبون حتى لا يحق له التصرف فيه، ويسجل القيد التالي:

220		ح ج الزبون	×××	← القيمة المدفوعة
	265	إيداع من أجل قرض مستندي	×××	
	707	نواتج على عمليات خارج الميزانية	×××	← قيمة العمولات

قيمة الاعتماد المستندي بالدينار بسعر صرف اليوم

***نقصد بسعر صرف اليوم: هو اليوم الذي جمدت فيه الأموال.**

2.1. تنفيذ الاعتماد:

يقوم بنك المستورد بفحص الوثائق المستلمة من المصدر بصفة دقيقة، وعندما يتحقق أنه ليس هناك أي خطأ، يقوم البنك بتحويل الأموال إلى بنك المصدر، وهذا الأخير يقوم بتحويل المبلغ إلى زبونه (المصدر).

ويسجل بنك المستورد الجزائري القيود التالية:

أ- المحاسبة بالدينار:

- قيد إلغاء قيد التجميد:

265		إيداع من أجل قرض مستندي	×××	
	220	ح ج الزبون		×××

المبلغ يكون بالقيمة المجمدة بالدينار

***- قيد التحويل:* إلى البنك الأجنبي**

220		ح ج الزبون	×××	
	3699	مقابل وضعية الصرف		×××

المبلغ يكون بالدينار بسعر صرف يوم التحويل، الذي قد يختلف عن سعر صرف يوم التجميد

ب- المحاسبة بالعملة الصعبة:

3699×		وضعية صرف	×××	
	12	البنك المراسل الأجنبي (المصدر)		×××

المبلغ يكون بالعملة الصعبة المتفق عليها في العقد

902		تعهدات لصالح الزبائن	×××	
	902×	مقابل تعهدات لصالح الزبائن		×××
		قيد التسوية		

المبلغ يكون بالعملة الصعبة المتفق عليها في العقد

مثال:

أبرم الزبون على عقد استراد بضاعة مع مصدر أجنبي قيمتها 3500€، حيث طلب هذا الزبون من بنكه فتح اعتماد مستندي، فقبل البنك ذلك واتبع المراحل المرادفة لفتح الاعتماد حتى وصول البضاعة إلى زبونه، عـمولات 5000دج، سعر صرف يوم التـــجميد 1€=DA102.22، سعـــر صرف يــوم التحـويل

.DA102.12=€1

المطلوب: تسجيل العملية السابقة في يومية بنك المستورد، وذلك ضمن القيود الملائمة؟

التسجيل المحاسبي في يومية بنك المستورد:

902×		مقابل تعهدات لصالح الزبائن	€3500	
	902	تعهدات لصالح الزبائن		€3500
		قيد فتح الاعتماد		
220		ح ج الزبون	359270	
	265	إيداع من أجل قرض مستندي		354270
	707	نواتج على عمليات خارج الميزانية		5000
		قيد التجميد		
		المبلغ بالدينار بسعر صرف يوم التجميد		
		354270=102.22×€3500		
		2		
265		إيداع من أجل قرض مستندي	354270	
	220	ح ج الزبون		354270
		قيد إلغاء قيد التجميد		
220		ح ج الزبون	357420	
	3699	مقابل وضعية صرف		357420
		قيد التحويل		
		المبلغ بالدينار بسعر صرف يوم التحويل		
		357420=102.12×€3500		
3699×		وضعية صرف	€3500	
	12	البنك المراسل		€3500
902		تعهدات لصالح الزبائن	€3500	
	902×	مقابل تعهدات لصالح الزبائن		€3500

2- التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المصدر:

يتم التسجيل المحاسبي للاعتماد المستندي في يومية بنك المصدر الجزائري وفق المراحل التالية:

1.2. فتح الاعتماد:

عند فتح الاعتماد يسجل القيد التالي:

910×		**مقابل ضمانات أخرى تحت أمر مؤسسات مالية**	×××	
	910	**ضمانات أخرى تحت أمر مؤسسات مالية**		×××

المبلغ يكون بالعملة الصعبة المتفق عليها في العقد

وبعدها يتحصل البنك على عمولات فتح الاعتماد للتصدير، يتحملها الزبون المصدر، ويسجل البنك مايلي:

220		**ح ج الزبون المصدر**	×××	
	707	**نواتج على عمليات خارج الميزانية**		×××

2.2. تنفيذ الاعتماد:

ترسل الوثائق إلى البنك الأجنبي، الذي يجب أن يسدد عندما يتحقق أن هذه الوثائق هي مطابقة للاعتماد المستندي المفتوح لديه، وعند وصول المبلغ المتفق عليه من الخارج، يقوم البنك الجزائري بتسجيل التالي:

أ- المحاسبة بالدينار:

3699		**مقابل وضعية صرف**	×××	
	220	**ح ج الزبون**		×××

القيمة بالدينار بسعر صرف التحويل

ب- المحاسبة بالعملة الصعبة:

12		البنك المراسل الأجنبي (المستورد)	×××	
	3699×	وضعية صرف		×××

المبلغ يكون بالعملة الصعبة المتفق عليها في العقد

مثال:

تلقى أحد البنوك الجزائرية إخطاراً من أحد البنوك الفرنسية يفيد بفتح اعتماد بمبلغ 2000€ لصالح إحدى شركات تصدير التمور، ولقد قدمت الشركة المصدرة المستندات الخاصة بالبضاعة، كما قام المراسل الخارجي (بنك المستورد) بتحويل المستحق على المستورد، علما بأن عمولة فتح الاعتماد للتصدير 250، سعـــــر صرف يـــوم التحـويل 1€=DA102.13.

مطلوب: تسجيل العملية السابقة في يومية بنك المصدر؟

التسجيل المحاسبي في يومية بنك المصدر:

910×		مقابل ضمانات أخرى تحت أمر مؤسسات مالية	€2000	
	910	ضمانات أخرى تحت أمر مؤسسات مالية		€2000
220		ح ج الزبون	250	
	707	نواتج على عمليات خارج الميزانية		250
		قيد العمولات		
		2		
3699		مقابل وضعية صرف	204260	
	220	ح ج الزبون		204260
		المبلغ بالدينار بسعر صرف يوم التحويل		
		204260=102.13×€2000		
		محاسبة بالدينار		
12		البنك المراسل الأجنبي	€2000	
	3699×	وضعية الصرف		€2000
		محاسبة بالعملة الصعبة		

تـــمـارين

التمرين الأول:

المطلوب منك تسجيل القيود اللازمة التي تراها ضرورية للعملية التالية:

1_ في يوم 2014/06/2 قرر الزبون أحمد استيراد سلعة من الخارج قيمتها 8000€، حيث قام البنك بجميع الإجراءات حتى وصول السلعة إلى صاحبها وتحصل مقابل ذلك على عمولات بقيمة 7000دج، علما أن سعر الصرف كان في اليوم الأول 111,22 ثم انخفض الدينار ليصبح 112,12.

الحل: التسجيل المحاسبي في يومية بنك المستورد:

902×		مقابل تعهدات لصالح الزبائن	€8000	
	902	تعهدات لصالح الزبائن		€8000
		قيد فتح الاعتماد		
220		ح ج الزبون	896760	
	265	إيداع من أجل قرض مستندي		889760
	707	نواتج على عمليات خارج الميزانية		7000
		قيد التجميد		
		المبلغ بالدينار بسعر صرف يوم التجميد		
		889760=111.22×€8000		
		2		
265		إيداع من أجل قرض مستندي	889760	
	220	ح ج الزبون		889760
		قيد إلغاء قيد التجميد		
220		ح ج الزبون	896960	
	3699	مقابل وضعية صرف		896960
		قيد التحويل بالدينار		
		المبلغ بالدينار بسعر صرف يوم التحويل		
		896960=112.12×€8000		

3699×		وضعية صرف	€8000	
	12	البنك المراسل		€8000
902		تعهدات لصالح الزبائن	€8000	
	902×	مقابل تعهدات لصالح الزبائن		€8000
		قيد التسوية		

خلاصة المحور الثامن:

غالبا عمليات الاستيراد التي يقوم بها المتعاملون المحليون مع متعاملين أجانب لا تكون محل ثقة، أي لا يوجد ضامن لاستلام السلع من الخارج بعد دفع ثمنها من طرف المتعامل المحلي، كما لا يوجد أي ضمان لدى المتعامل الأجنبي باستلام مبلغ البضائع، إذا هو قام بإرسال السلع قبل التسديد. إذاً لرفع هذا اللبس تدخل العمليات البنكية كوسيط لإثبات حسن النية بين الطرفين، فيدخل البنك المحلي كضامن لعملية التسديد، كما يدخل بنك المورد الأجنبي كضامن لعملية إرسال السلع والمستندات، حيث تتم هذه العملية عن طريق القرض أو الاعتماد المستندي الذي يتعلق بالتجارة الخارجية. حيث تطرقنا من خلال هذا المحور إلى مفهوم الاعتماد المستندي وأطرافه وإجراءاته، وكذا المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي في يومية كل من بنك المستورد الجزائري وبنك المصدر الجزائري، وذلك وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري، ودعمنا هذه التسجيلات المحاسبية بتمارين.

المحور التاسع: عمليات الصرف اليدوي (شراء وبيع العملات)

المحور التاسع:
عمليات الصرف اليدوي (شراء وبيع العملات)

تمهيد:

تؤدي عمليات الصرف اليدوي إلى تحمل مخاطر الصرف من طرف البنك، وذلك بسبب تغير قيمة العملة، التي تكون في حوزة البنك، مما يستوجب عليه استعمال طريقة الجرد الدائم للموجودات النقدية تحت شكل محاسبة متعددة النقود. حيث وفي هذا الإطار السابق، سنتطرق من خلال هذا المحور إلى التسجيلات المحاسبية الخاصة بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية في البنوك التجارية الجزائرية. حيث وفي هذا المجال "من المهم جداً الإشارة هنا إلى أن طلب شراء أو بيع العملات الأجنبية، يجب أن يتضمن وبشكل واضح مايلي: *اسم العميل، *رقم الحساب (إذا كانت العمليات ستتم من حساب لآخر...)، *المبلغ المطلوب شراؤه أو بيعه، *سعر البيع أو الشراء...."[1].

[1] ناجي جمال. **المحاسبة والعمليات المصرفية**. الطبعة الثانية. بيروت– لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص17.

أولا: المعالجة المحاسبية لعملية شراء العملات الأجنبية في البنك التجاري

سنتطرق من خلال مايلي إلى التسجيلات المحاسبية المناسبة لعملية شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الجزائرية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، هذه التسجيلات التي تكون من خلال محاسبتين (محاسبة بالعملة الصعبة، محاسبة بالدينار).

1- محاسبة بالعملة الصعبة:

1009×		صندوق العملة الصعبة	×××	
	3699×	وضعية صرف العملة الصعبة		×××

2- محاسبة بالدينار:

3699		مقابل قيمة وضعية صرف	×××	
	10	الصندوق		×××

مثال:

في n/5/2 قام البنك بشراء 2000أورو من عند أحد السياح، حيث أن سعر شراء الأورو الواحد هو 93.15دج.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك التجاري؟

التسجيل المحاسبي في يومية بنك:

محاسبة	*الأورو*			
1009×		صندوق €	€2000	
	3699×	وضعية صرف€		€2000
محاسبة	*بالدينار*			
3699		مقابل قيمة وضعية صرف	186300	
	10	الصندوق		186300

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعملية بيع العملات الأجنبية في البنك التجاري

سنتطرق من خلال مايلي إلى التسجيلات المحاسبية المناسبة لعملية بيع العملات الأجنبية مقابل العملة الجزائرية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، هذه التسجيلات التي تكون أيضا من خلال محاسبتين (محاسبة بالعملة الصعبة، محاسبة بالدينار).

1- محاسبة بالعملة الصعبة:

3699×		وضعية صرف العملة الصعبة	×××	
	1009×	صندوق العملة الصعبة		×××

2- محاسبة بالدينار:

10		الصندوق	×××	
601		تكاليف الصرف	×××	
	3699	مقابل قيمة وضعية صرف		×××
	701	نواتج صرف		×××

مثال:

في n/5/22 قام البنك ببيع 1000أورو لأحد المواطنين لغرض قضاء عطلة في الخارج بسعر 93.87دج للأورو الواحد.

المطلوب: تسجيل هذه العملية في يومية البنك التجاري؟

التسجيل المحاسبي في يومية بنك:

محاسبة	*الأورو*			
3699×		وضعية صرف €	€1000	
	1009×	صندوق€		€1000
محاسبة	*بالدينار*			
10		الصندوق	93870	
	3699	مقابل قيمة وضعية صرف		93150
	701	نواتج الصرف		720

شرح:

سعر البيع= 1000€×93.87=93870

يتم تقييم إخراجات مبيعات العملة الصعبة (€) بسعر الشراء ⟵ 1000€×93.15=93150

لدينا:

سعر الشراء ⟵ 93150 ⎫
سعر البيع ⟵ 93870 ⎭ سعر البيع> سعر الشراء ⟵ إذا لدينا ربح صرف يسجل في الطرف الدائن لـ ح/701.

*بحيث أن ح/701: نواتج على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك⟵ ربح صرف⟵ نواتج صرف

أما إذا كان: سعر البيع< سعر الشراء ⟵إذا لدينا خسارة صرف تسجل في الطرف المدين لـ ح/601.

*بحيث أن ح/601: تكاليف على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك⟵خسارة صرف⟵ تكاليف صرف.

تـــمـارين

التمرين الأول:

المطلوب منك تسجيل العملية التالية في يومية البنك:

1_ قام البنك بشراء العملات التالية: 3000€، 1000$، 1500£، بسعر 103,18، 77,25، 115,70 على التوالي، علما أن البنك يتقاضى هامش ربح قدره 2,5% عن كل عملة، لكن عند بيع هذه العملات في اليوم الموالي تبين انخفاض قيمة الأورو بنسبة 10%، حيث قام البنك ببيع 50% من هذه العملات.

الحل: التسجيل المحاسبي في يومية بنك:

*الشراء	محاسبة	بالعملة الصعبة:		
1009×		صندوق €	€3000	
1009×		صندوق$	$1000	
1009×		صندوق£	£1500	
	3699×	وضعية صرف€		€3000
	3699×	وضعية صرف$		€1000
	3699×	وضعية صرف£		£1500
محاسبة	بالدينار			
3699		مقابل قيمة وضعية صرف	560340	
	10	الصندوق		560340
		2		
*البيع	محاسبة	بالعملة الصعبة:		
3699×		وضعية صرف€	€1500	
3699×		وضعية صرف$	$500	
3699×		وضعية صرف£	£750	
	1009×	صندوق €		€1500
	1009×	صندوق$		$500
	1009×	صندوق£		£750
محاسبة	بالدينار			
10		الصندوق	128535	
	3699	مقابل قيمة وضعية صرف$		38625
	3699	مقابل قيمة وضعية صرف£		86775
	701	نواتج الصرف		3135
10		الصندوق	139293	
601		تكاليف الصرف	15477	
	3699	مقابل قيمة وضعية صرف€		154770

خلاصة المحور التاسع:

تطرقنا من خلال هذا المحور إلى المعالجة المحاسبية لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في البنوك التجارية الجزائري، وذلك وفق المخطط المحاسبي البنكي الجزائري، حيث وفي هذا الإطار السابق، يتم التسجيل لعملية شراء العملات الأجنبية من خلال محاسبتين (محاسبة بالعملة الصعبة، محاسبة بالدينار)، كما ويتم أيضا تسجيل عملية بيع العملات الأجنبية من خلال محاسبتين (محاسبة بالعملة الصعبة، محاسبة بالدينار). حيث وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لعملية البيع، نجد أنه إذا كان سعر البيع أكبر من سعر الشراء، معنى ذلك حالة ربح صرف، والعكس صحيح، إذا كان سعر البيع أقل من سعر الشراء، معنى ذلك حالة خسارة صرف. وتطرقنا أيضا من خلال هذا المحور إلى تمارين تشرح التسجيلات المحاسبية المناسبة في هذا الصدد.

المـــــراجـــــع

قائـــمة المـــــراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى. **محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**. الطبعة الأولى. عمان– الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

2. أحمد صلاح عطية. **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002.

3. إسماعيل علي عباس، هاني عبد الأمير الفيلي. **محاسبة البنوك – النشأة، الأوراق المالية والتجارية، خطابات الضمان الصرافة، الاعتمادات المستندية، التقارير المحاسبية–**. الطبعة الثالثة. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2011.

4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. **التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)**. الطبعة الأولى. عمان_الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

5. الأميرة ابراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد. **الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الفروع، البنوك التجارية، شركات التأمين، الوحدات الحكومية)**. مصر– الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.

6.بان صلاح الصالحي. **دور البنك المركزي في مالية الدولة**[على الخط].متاح على: **<www.iasj.net>**، (تاريخ الاطلاع: 2018/07/09).

7. خالد أمين عبد الله. **العمليات المصرفية– الطرق المحاسبية الحديثة–**. عمان– الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998.

8. خبابة عبد الله. **الاقتصاد المصرفي (النقود– البنوك التجارية– البنوك الإسلامية – السياسة النقدية– الأسواق المالية– الأزمة المالية)**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.

9. **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**[على الخط].متاح على:**<www.Startimes.com>**، (تاريخ الاطلاع: 2018/06/7).

10. زهير الحدرب، لؤي وديان. **محاسبة البنوك**. الطبعة الأولى. دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.

11. سامر جلدة. **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**. عمان– الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

12. سليم مجلخ. **"الآثار المصرفية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الجزائر"**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. العدد08، المجلد05، الجزائر.

13. السيد متولي عبد القادر. **اقتصاديات النقود والبنوك**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.

14. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**. الطبعة الأولى. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

15. **الشـــــيك – تعريـــــف الشـــــيك وأركانـــــه وأنواعـــــه**[علـــــى الخط].متـــــاح على:< **www.business4lions.com** > ، (تاريخ الاطلاع: 2018/10/3).

16. ضياء مجيد. **الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية_البنوك التجارية_البنوك المركزية)**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

17. الطاهر لطرش. **تقنيات البنوك –دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية–**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

18. عبد الإله نعمة جعفر. **محاسبة المنشآت المالية(البنوك وشركات التأمين)**. عمان_الأردن: دار حنين، 1996.

19. عبد الحليم كراجه. **محاسبة البنوك**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

20. عبد الرحمان عطية. **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد"**. الطبعة الثانية. الجزائر: دار النشر جيطلي، 2011.

21. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف. **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية– السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية–**. مصر: الدار الجامعية، 2004/2003.

22. عقيل جاسم عبد الله. **النقود والمصارف**. الطبعة الثانية. الأردن: دار مجد لاوي، 1999.

23. علي عبد الله شاهين. **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**[على الخط].متاح على:< **www. site.iugaza.edu.ps** >، (تاريخ الاطلاع: 2018/07/11).

24. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش. **المحاسبة المصرفية (في البنوك التجارية والإسلامية)**. عمان_الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

25. فائق شقير، عبد الرحمان سالم. **محاسبة البنوك**. الطبعة الثالثة. عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

26. قانون المحاسبة: **مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة**. طبعة خاصة، الجزائر: برتي للنشر، 2011/2010.

27. **ما أنواع الأوراق التجارية وأهم خصائصها؟**[على الخط].متاح على:< **www. bayt.com**>، (تاريخ الاطلاع: 2018/10/3).

28. **ما الفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير**[على الخط].متاح على:<**www.samacares.sa**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/09/17).

29. مبروك حسين. **المدونة البنكية الجزائرية –مع النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص المتممة–**. الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومه، 2006.

30. محمد إبراهيم عبد الرحيم. **اقتصاديات النقود والبنوك**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014.

31. محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة. **محاسبة المؤسسات المالية– البنوك التجارية وشركات التأمين–**. عمان- الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005.

32. محمد صالح القريشي. **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

33. محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة. **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**. بيروت: الدار الجامعية.

34. محمد الفسفوس. **محاسبة المنشآت المالية (البنوك– شركات التأمين)**. الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار كنوز المعرفة، 2010.

35. محمد مصطفى السنهوري. **إدارة البنوك التجارية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

36. محمود يونس. **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية–اختيار محفظة الأوراق المالية، سعر الفائدة في سوق النقود، سعر الفائدة في أسواق السندات، البنوك التجارية، السياسات النقدية–**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013.

37. مروان عطون. **الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال– أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث–**. الطبعة الثالثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

38. مصرف الرافدين.**الحساب الجاري**[على الخط].متاح على: <**www.rafidain-bank.gov.iq**> ، (تاريخ الاطلاع: 2018/09/09).

39. مكي محمد فخري. **مدخل إلى نظم المعلومات المصرفية**، 1992.

40. منير إبراهيم هندي. **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات–**. الطبعة الثالثة. مصر: المكتب العربي الحديث، 2010.

41. ناجي جمال. **المحاسبة والعمليات المصرفية**. الطبعة الثانية. بيروت– لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

42. ناصر نور الدين عبد اللطيف. **دراسات في الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الأقسام والفروع المحلية والأجنبية وشركات الاستيراد والتصدير وشركات الملاحة البحرية)**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

43. وحيد مهري عامر.**اقتصاديات النقود والبنوك**.الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010.

44. **واقع وآفاق البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية**[على الخط].متاح على: <**www.Thesis.Univ- Biskra.dz**>، (تاريخ الاطلاع: 2019/01/17).

45. يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر. **"التمويل في البنوك الإسلامية عوائده وضوابطه"**. مجلة دراسات اقتصادية. جويلية 2012، العدد20، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini. **Economie**. 5eme Edition, Paris: Dalloz, 1995.

2. Dov Ogien**. comptabilité et audit bancaire**, 4e édition, Paris: DUNOD Edition, 2014.

3. J.Marvin Peterson and D.R Cawthorne**. Money and Banking**, New York: Revised Edition, The Macmilian Company.

4. Michèle Formagne**. Introduction à la comptabilité Bancaire**, Paris: RB Edition, 2013.
5. Pascal Gauchon**. Vocabulaire d'Actualité économique**, Paris: Edition marketing (édition des préparations grandes écoles Médecine), 1994.
6. Siruguet J.L. **Le control comptable bancaire**, tome1.

المـــــــلحق

الملحق:

المخطط المحاسبي البنكي الجزائري الصادر بموجب النظام رقم 04/09 المؤرخ في 2009/07/23

الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

10_ الصندوق

100_نقدية ورقية ومعدنية

109_ قيم أخرى بالصندوق

11_ بنوك مركزية_حسابات جارية بريدية _الخزينة العمومية

110_ بنوك مركزية

119_حسابات جارية بريدية

12_ حسابات عادية

120_ حسابات الخزينة

121_ المراسلون حساباتنا

122_ المراسلون حساباتهم

13_ حسابات السلفيات والاقتراضات

130_ حسابات القروض

1300_ حسابات القروض اليومية

1301_ حسابات القروض لأجل

131_ حسابات السلفات

1310_ حسابات السلفات اليومية

1311_ حسابات السلفات لأجل

14_ قيم مستلمة(محصلة) على سبيل الأمانة

140_ قيم مستلمة تحت ضمان يومية

141_ قيم مستلمة تحت ضمان لأجل أو مشتراة قطعا

15_ قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

150_ قيم ممنوحة تحت يومية

151_ قيم ممنوحة تحت ضمان لأجل أو مباعة قطعا

16_ قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة

161_ تحويلات للتنفيذ

17_ عمليات داخل القطاع (الشبكة)

18_ حقوق مشكوك فيها

19_ خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن

20_ قروض للزبائن

200_ اعتمادات تجارية

201_ اعتمادات للتجهيز

202_ اعتمادات الخزينة

203_ اعتمادات التجهيز

204_ اعتمادات للبناء

209_ اعتمادات أخرى

22_ حسابات الزبائن

220_ حسابات عادية(الصك)

2200_ حسابات عادية مدينة

2201_ حسابات عادية دائنة

22011_حسابات الشيكات

22012_ حسابات جارية

221_ حساب جاري للعميل

222_ ودائع تحت الضمان

223_ حسابات التوفير

224_ حسابات دائنة لأجل

225_ أذونات الصندوق وأذونات التوفير

226_ سندات

228_ حساب جاري مدين بضمان

2283_ حساب جاري مدين بضمان بضاعة

229_ إيداع ضمان

23_ قروض وسلفات

230_ قروض الزبائن الماليين

2300_ قروض يومية

2301_ قروض لأجل

231_ سلفات للزبائن الماليين

2310_سلفات يومية

2311_ سلفات لأجل

24_ قيم مقبوضة على سبيل الأمانة

240_ قيم مقبوضة تحت ضمان يومية

241 _ قيم مقبوضة تحت ضمان لأجل أو مشتراة قطعا

245_ قيم مقبوضة تحت الضمان

25_ قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

250_ قيم ممنوحة تحت ضمان يومية

251_ قيم ممنوحة تحت ضمان لأجل أو مباعة قطعا

26_قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة

261_ صك بنكي للتسديد

28_ حقوق مشكوك في تحصيلها

29_ خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الثالث: حسابات محفظة السندات_الأوراق المالية وحسابات التسوية

30_ عمليات على السندات

300_ سندات مقبوضة أو ممنوحة تحت الضمان مسلمة

301_ سندات التبادل

302_ سندات التوظيف

303_ سندات الاستثمار

31_ أدوات شرطية

310_ وسائل تحت الشروط المشتراة

311_ وسائل تحت الشروط المباعة

32_ قيم تحت التحصيل وحسابات مستحقة بعد التحصيل

320_ قيم تحت التحصيل

3200_ سندات تحت التحصيل

3201_ قسائم تحت التحصيل

3202_ أوراق تحت التحصيل

321_ حسابات مستحقة بعد التحصيل

325_ غرفة المقاصة

33_ ديون مشكلة من السندات

330_ سندات السوق مابين البنوك

331_ سندات الحقوق القابلة للتنقل

332_ سندات

333_ديون أخرى مشكلة من السندات

34_ مدينون ودائنون متنوعون

340_ مدينون آخرون

3401_ سماسرة الأوراق المالية

341_ دائنون آخرون

35_ استعمالات مختلفة

350_ موجودات من الذهب والمعادن الأخرى

351_ مخزونات أخرى

359_ استعمالات أخرى مختلفة

36_ حسابات انتقالية وحسابات التسوية

360_ حسابات التسوية

3608_حسابات تسوية العملة الصعبة

361_ حسابات الفروق

362_ حسابات أخرى انتقالية

363_ تكاليف للتحميل

364_ تكاليف مقيدة سلفا

365_ نواتج مقيدة مسبقا

366_ تكاليف للتسديد(للدفع)

367_ نواتج للتحصيل(للاستلام)

369_ تسويات مختلفة أخرى

37_ حسابات الارتباط

38_ حقوق مشكوك في تحصيلها

39_ خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة

40_ سلفيات تابعة

41_ حصص في المؤسسات المرتبطة و أوراق مالية

للمساهمة و أوراق مالية لنشاط محفظة الأوراق المالية

42_ القيم الثابتة المادية وغير المادية

44_ إيجار بسيط

45_ مخصصات الفروع في الخارج

46_ خسائر القيمة على القيم الثابتة

47_ اهتلاكات

48_ مستحقات مشكوك في تحصيلها

49_ خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف الخامس: الأموال الخاصة

50_ نواتج و أعباء مؤجلة خارج دورة الاستغلال

51_ مؤونات للمخاطر و الأعباء

52_ مؤونات منظمة

53_ ديون تابعة

54_ أموال للأخطار المصرفية العامة

55_ علاوات مرتبطة برأس المال والاحتياطات

56_ رأس المال

58_ ترحيل من جديد

59_ نتيجة الدورة

الصنف السادس: حسابات التكاليف

60_ تكاليف الاستغلال البنكي

601_ تكاليف على عمليات الخزينة والعمليات مابين البنوك

602_ تكاليف على العمليات مع الزبائن

603_ تكاليف على محفظة الأوراق المالية والسندات

604_ تكاليف على عمليات قرض الإيجار والعمليات المشابهة

606_ تكاليف على عمليات الصرف

607_ تكاليف على عمليات خارج الميزانية

608_ تكاليف على تقديم خدمات مالية

609_ تكاليف أخرى للاستغلال البنكي

62_ خدمات

63_ أعباء المستخدمين

64_ ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة

66_ تكاليف مختلفة

67_ العناصر غير العادية_الأعباء

68_ حصص للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

69_ الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

الصنف السابع: حسابات النواتج

70_ نواتج الاستغلال البنكي

700_ فوائد

701_ نواتج على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

702_ نواتج على عمليات مع الزبائن

7020_ فوائد على قروض للزبائن

7022_ فوائد على حسابات عادية مدينة

7023_ فوائد على سلف للزبائن الماليين

7024_ فوائد على القيم المقبوضة تحت ضمان

7026_ فوائد أخرى

7028_ فوائد الحقوق المشكوك فيها

7029_ عمولات

703_ نواتج على محفظة الأوراق المالية

704_ نواتج على عمليات قرض الإيجار

706_ نواتج على عمليات الصرف

7060_ إيرادات على عمليات الصرف

7069_ عمولات

707_ نواتج على عمليات خارج الميزانية

7070_ نواتج على التعهدات لتمويل

7071_ نواتج على التعهدات تحت الضمان

7073_ نواتج على التعهدات على السندات

7074_ نواتج على العمليات بالعملة الصعبة

7076_ نواتج على تعهدات أخرى ممنوحة

708_ نواتج على تقديم خدمات مالية

709_ نواتج أخرى

76_ نواتج مختلفة

761_ إيجار مخازن

77_ العناصر غير العادية_ نواتج

78_ الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات

الصنف التاسع: حسابات خارج الميزانية

90_ تعهدات التمويل

900_ تعهدات لصالح المؤسسات المالية

901_ تعهدات مستلمة من المؤسسات المالية

902_ تعهدات لصالح الزبائن

903_ تعهدات مستلمة من الزبائن

91_ تعهدات الضمان

910_ كفالات وضمانات أخرى مدفوعة للمؤسسات المالية

911_ كفالات وضمانات أخرى مقبوضة للمؤسسات المالية

912_ ضمانات مدفوعة للزبائن

913_ ضمانات مقبوضة من الزبائن

9130_ بضائع مودعة برسم الضمان

9131_ مودعي بضائع برسم الضمان

914_ مدينو لعملاء

915_ مدينو مقابل خطاب لضمان

92_ تعهدات على السندات

920_ سندات للاستلام

9200_ أوراق مالية مودعة برسم الأمانة

9201_ أوراق مالية مودعة برسم الضمان

921_ سندات للتسليم

93_ عمليات بالعملة الصعبة

930_ عمليات الصرف الفوري

9300_ عملة صعبة مشتراة ولم تستلم بعد

9301_ عملة صعبة مباعة ولم تستلم بعد

931_ عمليات الصرف الآجل

9310_ شراء لأجل للعملة الصعبة

9311_ بيع لأجل للعملة الصعبة

932_ عمليات القروض أو السلفات بالعملة الصعبة

9320_ عملة صعبة للتحصيل(للاستلام)

9321_ عملة صعبة للدفع(للتسليم)

94_ حسابات تسوية العملات الصعبة

96_ تعهدات أخرى

960_ تعهدات ممنوحة

961_ تعهدات مقبوضة

98_ تعهدات مشكوك فيها